دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من ١٩٩٠م – ٢٠٠٤م

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الايداع الرسائل الجامعية

إعداد

محمد صالح البديوي

المشرف

الدكتور محمد مصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعـــة الأردنيـــة

آب ، ٢٠٠٥م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي ووالدتي ... وفاءً وعرفاناً بالجميل

إلى زوجتي الغالية ... رفيقة الدرب

إلى عمي العزيز بديوي البديوي ... رفيقاً ومعيناً

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى وأعانني على إنجاز هذا العمل الأكاديمي المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد مصالحة المشرف على هذه الرسالة لما قدمه من جهد وافر وخيّر أعانني على إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم التي من شأنها الارتقاء بجودة هذا العمل وإخراجه بالشكل المرجو .

كما لا يفوتني التقدم بالشكر لكل من أعانني وساعدني في إنجاز هذا العمل .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
مشكلة الدراسة وأهميتها	٢
هدف الدراسة	٤
فرضية الدراسة وتساؤلاتها	٤
الدراسات السابقة	٤
منهجية الدراسة	١٢
الفصل الأول : مفهوم الأمن الوطني والإقليمي : مدخل نظري	١٤
المبحث الأول : الأمن الوطني: إشكالية المفهوم والدلالة والتطور التاريخي	١٥
المبحث الثاني : الأمن الإقليمي: الأمن الخليجي نموذجاً	٢٤
الفصل الثاني : منطقة الخليج في السياسة الخارجية السعودية	٣٦
المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للخليج	٣٧
المبحث الثاني : الدائرة الخليجية في السياسة السعودية	٤٦
الفصل الثالث : الأمن الإقليمي الخليجي في منظور صانع السياسة الخارجية السعودية.....	٥٤
المبحث الأول : المتغيرات المؤثرة في رؤية صانع القرار السعودي لأمن الخليج	٥٧
المبحث الثاني : تطور الرؤية السعودية لأمن الخليج	٦٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : العوامل والمتغيرات المؤثرة في الدور السعودي في منطقة الخليج ١٩٩٠-٢٠٠٤	٨٠
المبحث الأول : الدور السعودية ومتغيرات عدم الاستقرار في الخليج ١٩٩٠-٢٠٠٠...	٨١
المبحث الثاني : السعودية ومتغيرات الأمن والاستقرار الخليجي في القرن الجديد ٢٠٠١ - ٢٠٠٤	٩٩
الفصل الخامس : أثر البيئة الدولية على الدور السعودي في منطقة الخليج	١١٤
المبحث الأول : انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وأثرهما على الدور الإقليمي السعودي	١١٦
المبحث الثاني : أحداث سبتمبر والحرب على الإرهاب وأثرهما على الدور الإقليمي السعودي	١٢٧
الخاتمة والاستنتاجات	١٣٩
المراجع	١٤٥
الملخص باللغة الإنجليزية	١٥٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ .

إعداد

محمد صالح البديوي

المشرف

الدكتور محمد مصالحة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور دور المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ ، وذلك لتوضيح الاتجاهات الرئيسية لهذا الدور والمبادئ والأسس التي حكمت هذه الاتجاهات ، إضافة إلى توضيح العوامل التي تأثر بها هذا الدور سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي .

وقد استندت الدراسة على مجموعة من المناهج لتحقيق هدفها حيث استخدمت المنهج التاريخي لتتبع تطور الدور السعودي خلال فترة الدراسة ، وذلك بإلقاء الضوء على مقومات هذا الدور ومتطلباته والعوامل التي أثرت به . كما استفادت الدراسة من المنهجية التحليلية لقراءة الظروف والأزمات والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بالدور الإقليمي السعودي ، وفحصها وتحليلها وتفسيرها . كما استخدمت منهج النظم لدراسة المدخلات التي أثرت على طبيعة التفاعلات الإقليمية في منطقة الخليج والمخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات ، والتي انعكست بالتالي على طبيعة دور السعودية في المنطقة وقدرتها على التعامل مع معطيات تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

وجاءت هذه الدراسة في خمسة فصول تناول الأول منها الإطار النظري للأمن الوطني والإقليمي حيث ركز على إشكالية مفهوم ودلالة الأمن الوطني والتطور التاريخي له ، إضافة لتحديد مفهوم الأمن الإقليمي من خلال نموذج الأمن الإقليمي الخليجي ، أما الفصل الثاني فقد ناقش موقع

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

منطقة الخليج في السياسة الخارجية السعودية من حيث الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للخليج وكذلك السياسة الخارجية السعودية تجاه الدائرة الخليجية . وجاءت مناقشة الأمن الإقليمي الخليجي في منظور صـــانع السياســـة الخارجية السعودية في الفصل الثالث من الدراسة حيث ناقش هذا الفصل المتغيرات المؤثرة في رؤية صانع القرار السعودي لأمن الخليج وكذلك تطور الرؤية السعودية لأمن الخليج . أما الفصـــل الـــرابع فقد تعرض لدراسة عوامل ومتغيرات عدم الاستقرار المؤثرة في الدور السعودي في مـــنطقة الخليج خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠وحتى عام ٢٠٠٤ من خلال تقسيمها إلى مرحلتين تمـــتد الأول من عام ١٩٩٠–٢٠٠٠، أما المرحلة الثانية فتمتد من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٤ . وناقش الفصل الخامس أثر البيئة الدولية على الدور السعودي في منطقة الخليج من خلال التركيز على انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وأثرهما على الدور الإقليمي السعودي وكذلك دراسة أثر أحداث ١١ سبتمبر والحرب على الإرهاب على الدور الإقليمي السعودي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تلعب الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها ، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي .

وقد استطاعت منطقة الخليج العربي أن تقفز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى قمة الاهتمامات الدولية لعوامل عديدة أهمها الثقل النفطي الكبير الذي تمثله المنطقة ، إلى جانب موقعها الاستراتيجي المتميز ، فضلا عن إيقاع الأحداث المتسارعة التي شهدتها ، فمن الثورة الإسلامية في إيران إلى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان ، إلى الإعلان عن مبدأ كارتر – الذي أوضح أهمية المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية– إلى الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب الخليج الثانية وأخيراً الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله.

وبناءً على ذلك أصبح تحقيق الأمن في الخليج وبناء أسس الاستقرار والتعاون بين الدول المطلة عليه ، يشكل الاستراتيجية الأساسية في سياسات دول الإقليم جميعها ، وخصوصاً بعد أن دخلت الدول الكبرى – رغم الوجود البريطاني السابق – منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي على خط الاهتمام باستقرار وأمن منطقة الخليج ، مع الاستعداد التام لاستخدام كافة الوسائل المتاحة لها سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً لتأمين مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة .

وقد انتهجت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها الحديثة ، نهجاً وسطياً ومعتدلاً في التعامل مع قضايا الأمن والاستقرار في الخليج ، حيث لعبت دوراً كبيراً في إرساء قواعد السلام والتفاهم المتبادل بين دول المنطقة ، وكذلك بين الدول الكبرى التي تمتلك مصالح حيوية في هذا الإقليم والتي طالما انتقل الصراع الدولي بينها إلى منطقة الخليج ، لتشكل ساحة لتصارع هذه القوى الكبرى وتناقضاتها وتضارب أهدافها ومصالحها . فعبر أكثر من قرن من الزمان ، اعتبرت المملكة العربية السعودية منطقة الخليج عمقاً إستراتيجياً لها ، وجهدت من خلال سياستها الخارجية إلى تأمين أمن واستقرار هذا العمق الاستراتيجي ، انطلاقاً بداية من الشريعة الإسلامية المستندة على منهج العقل والحكمة في التعامل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم استناداً إلى القواعد والأعراف الدولية الهادفة إلى نشر السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأهميتها

يعــد موضوع أمن الخليج واستقراره من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولــية عمومــاً والسياســات الخليجية خصوصاً ، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة ، لاســيما فــي فــترة التسعينيات ومروراً بالحرب الأميركية في أفغانستان مطلع عام ٢٠٠٢ ، وانتهاءً بالحــرب الأمريكــية الأخيرة على العراق في مارس ٢٠٠٣ ، كان موضوع أمن الخليج يؤكد تمايزه الدائــم عــن أي قضية أخرى تواجه دول المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، إذ أثارت هذه الحــرب إشــكاليات مــن قبل ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج ، التي تمد العالم الصــناعي بمعظــم وارداته من النفط ، والتهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطهــا بشــروط سياســية لا يمكن قبولها ، خصوصاً إذا ما سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة .

وتعود مشكلة الأمن في دول الخليج إلى حقيقة واقعة تخل بتوازن القوى في تلك المنطقة، وتتبع هذه الحقيقة من كون إمارات الخليج قليلة السكان وكثيرة الثروات النفطية لا تستطيع تحقيق التوازن مع القــوى الإقليمــية المجاورة وبالذات مع كل من العراق وإيران. ولكن ارتباط تلك الإمارات بمعاهدات حماية مع قوة عالمية خارجية هي بريطانيا أعاد التوازن للقوى وحمى الأمن في الخليج.

ومــن هــنا فــرض الموقــع الجغرافي للمملكة العربية السعودية زيادة الاهتمام بأمن الخليج لاعتــبارات جيوسياسية ، لذلك حرصت على التعامل مع دول مجلس التعاون بما يخدم ازدهار الإقليم وأمنه ، وتبنت السعودية مبدأ ارتباط أمنها بأمن دول الخليج العربية ، واعتبرت أن أي مساس بها يعني تهديــداً مباشراً للأمن السعودي . وهو ما جعلها ترفض أية توسعات إقليمية على حساب دول الخليج ، وخاصــة مــن العراق وإيران ، وأكدت على ضرورة بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه ، فمثلاً رفضت مطالب إيران في دولة البحرين واحتلالها لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث ، كما عملت على إجهاض محاولاتها في عملية تصدير الثورة ، وزعزعة استقرار النظم السياسية الخليجية وإبدالها بأنظمــة موالية لها . كما رفضت مطالب العراق في الكويت عام ١٩٦١ و ١٩٩٠، وعلى نفس النهج أكــدت السعودية على حرية الملاحة في مياه الخليج لضمان انسياب صادرات النفط وحماية التفاعلات الــتجارية ، وعملــت علــى محاصرة التغلغل الشيوعي ، فتصدت لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي ورفضت الوجود العسكري الشيوعي في الخليج[١].

---

(١)العلــي ، خالد بن إبراهيم ، (١٩٩٩) ، **السياسة الخارجية ودوائر حركتها** ، في كتاب : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، ص ص٥٨-٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء الغزو العراقي للكويت ليخلق أزمة كبرى هددت الاستقرار ليس على المستوى الإقليمي بل طالت الاستقرار على المستوى الدولي. إذا يعد الغزو العراقي للكويت سابقة ليس لها مثيل في العلاقات الدولية منذ نشوء الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥م، صحيح أنه وقعت اعتداءات متكررة واحتلت أراضٍ، ولكن لم يسبق أن قامت دولة باحتلال دولة بالكامل وإلغائها من الخريطة منذ الحرب العالمية الثانية.

وبذلك فرض هذا الغزو والحرب التي ترتبت عليه مرحلة جديدة من مراحل عدم الاستقرار في المنطقة ، فعاشت دول الإقليم تدهور أمني متواصل منذ نهاية عام ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة ، بحيث يمكن القول أن إرادة دول الإقليم ورغبتها بالأمن والاستقرار أصبحت مرهونة بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية وأهداف هذه الاستراتيجية وغاياتها ووسائل تطبيقها ، مما أدى إلى تضائل الدور الذي ممكن أن تلعبه دول الإقليم في تحقيق الأمن واستقرار فيه ، وتزايد الصعوبات التي تواجهها ، والتعقيدات التي تحكم تطور هذا الدور والوسائل التي تستخدم في صياغة استراتيجياته .

ومن هنا تنبع أهمية دراسة الدور السعودي وتطوراته خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ ، والتي تبدأ منذ ظهور بوادر الأزمة بين العراق وكل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف عام ١٩٩٠ ، وتمتد إلى دراسة تداعيات الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق والتواجد العسكري الأمريكي الكثيف في الخليج والتهديدات الأمريكية المستمرة في توجيه ضربات عسكرية لإيران وسوريا .

وتظهر أهميه الدور السعودي في هذه الفترة من خلال الجهود التي بذلتها المملكة لاحتواء الأزمة بين العراق والكويت سواء قبل الغزو العراقي أو بعده ، واستمراراً حتى الجهود السعودية لمنع الحرب الأمريكية على العراق في مارس ٢٠٠٣ ، وانتهاءً بدور المملكة في صياغة وتحديد القواعد الحالية والمستقبلية لترتيبات الأمن والاستقرار في منطقة الخليج .

كما ترتبط أهمية الدور السعودي في هذا المجال بالأهمية التي تشكلها سياسات المملكة العربية السعودية كدولة فاعلة في منطقة الخليج ، سواء على الجانب السياسي أو الاقتصادي وحتى العسكري ، والذي جعل من المملكة لاعباً أساسياً سواء في حالة الصراع والحرب أو حالة السلام والترتيبات المتعلقة بأسس الاستقرار والأمن في منطقة الخليج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور دور المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ ، وذلك لتوضيح الاتجاهات الرئيسية لهذا الدور والمبادئ والأسس التي حكمت هذه الاتجاهات ، إضافة إلى توضيح العوامل التي تأثر بها هذا الدور سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي .

فرضية وتساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده وجود دور رئيسي ومؤثر وذو فعالية ملموسة للمملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، واستناداً لهذا الافتراض تحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي :

أولاً : ما مفهوم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وما العوامل التي تؤثر به ؟

ثانياً : ما هي التصورات الإقليمية والدولية لأمن الخليج والآليات المتبعة لتحقيق الاستقرار فيه ؟

ثالثاً : ما طبيعة الدور السياسي والاقتصادي السعودي في منطقة الخليج ؟

رابعاً : ما أهم التطورات التي شهدها الدور السعودي في سبيل تحقيق أمن واستقرار الخليج ؟

خامساً : ما العوامل التي تؤثر بالدور السعودي سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي ؟

سادساً : ما مستقبل الدور السعودي في الترتيبات الأمنية والآليات المقترحة لتحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة ، وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان والتواجد العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ؟

الدراسات السابقة

قام الباحث من خلال زيارته للمكتبات الجامعية والخاصة برصد وجمع والإطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة سواء كانت من الكتب أو الدوريات أو مواقع الإنترنت وباللغتين العربية والإنجليزية، بحيث تم تحديد المحاور الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسات ومدى علاقتها بموضوع الدراسة ، واستطاع تحديد مجموعة من الدراسات السابقة باللغتين العربية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإنجليزية التي يرى بوجود علاقة قوية لها ، وبضرورة الاستناد عليها في بناء وتركيب المحاور الأساسية في هذه الدراسة . وهذه الدراسات هي :

- دراسة وليم كوانت : السعودية في الثمانينات : السياسة الخارجية – الأمن والنفط ، ترجمة : حسين موسى ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (٣٥) ، كانون الثاني / يناير ١٩٩١ .

تمحورت هذه الدراسة حول مسألة زمنية تتلخص في توضيح ماهية العلاقة وطبيعة العلاقة الأمريكية السعودية والعوامل التي تهدد استقراها وربما استمرارها ، حيث تتناول قضية تموقع السياسة الخارجية السعودية وعلاقتها بالعالم العربي وعلاقتهما بالعالم الإسلامي وبالدول العظمى ، بما في ذلك علاقتها مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة مركزاً في حديثه على مسألتين رئيسيين طالما أثارتا جدلاً وإرباكاً بين البلدين ، وهما مشكلة النفط ومشكلة إسرائيل ، حيث تعارض الولايات المتحدة سياسة السعودية النفطية ، وتحاول جاهدة إقناعها بفكرة رفع معدلات الإنتاج مع تخفيض الأسعار ، كما أن السعوديين يعارضون بشدة سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، كذلك كما تطرق إلى عوامل التهديد في النظام السياسي السعودي ، كما تشتمل الدارسة على مجموعة من الملاحق التي تقدم معلومات اقتصادية وبياناً بالعلاقة العسكرية الأمريكية السعودية ، ونظرة إلى مستقبل النفط في منطقة الخليج.

وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام الأمريكي بأمن المملكة واستقرارها يكون بقدر ما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية وتلبية احتياجاتها من النفط ، فالنظرة الأمريكية إلى أمن السعودية تتحدد بأنها أمن حقول النفط وحماية النظام من التهديدات الخارجية ، واتحاد وتوازن قوى في منطقة الخليج لردع التدخل السوفيتي المباشر .

- دراسة مارتن سوارس : الدور السعودي في الشرق الأوسط : الاستقرار الإقليمي ضمن النظام العالمي الجديد ، مجلة شؤون آسيوية : مراجعة أمريكية ، العدد ١٣ ، ربيع ١٩٩١ .

Sours, Martin H. Saudi Arabia's role in the Middle East: Regional stability within the new world order. Asian Affairs: An American Review; Spring91, Vol. 18, Issue 1.

وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور السعودي في الخليج والشرق الأوسط وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، حيث وصفت الدراسة المملكة العربية السعودية بأنها دولة مسيطرة ومتحكمة في تفاعلات الإقليم ، وكدولة ذات مستقبل إقليمي في خلق التوازن في الشرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوسط ، حيث تشبه الدراسة الدور الإقليمي السياسي والاقتصادي للمملكة في الشرق الأوسط والخليج بـــالدور الياباني في شرق آسيا ، وترى الدراسة أن السعودية تمتلك مقومات خلق دور إقليمي وقيادي جديـــد فـــي مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، يقوم على دور صانع التوازن ، حيث أن المملكة العربية السعودية باستضافتها والمشاركة في قوات التحالف التي عملت على تحرير الكويت من العـــراق ، قد أظهرت القدرة على العمل على مستوى عالمي ، إضافة إلى أن الدور السياسي السعودي فـــي الخلـــيج قد ترسخ في منطقة الخليج من خلال مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل الأمل الأفضل للســـلام المستقبلي والاستقرار في المنطقة ، فهذا الإقليم صاحب الاهتمام الرئيسي في الشأن العالمي لا يمكـــن أن يبقى بمعزل عن التوجهات العالمية الواسعة ، حيث أن قوى النظام العالمي ستستمر بالتأثير على المنطقة طالما استمرت الاحتياطات النفطية والمالية الخليجية بلعب دور محوري متزايد في الشأن العالمي .

– دراسة محمد فخش : اللغز السعودي : تربيع دائرة الأمن والاستقرار ، فصلية العالم الثالث ، العدد ١٤ ، يونيو ١٩٩٣ .

Faksh, Mahmud A. **The** ***Saudi conundrum: Squaring the security-stability*** **circle.** ***Third World Quarterly; Jun93, Vol. 14 Issue 2.***

تـــناقش هذه الدراسة عوامل الأمن والاستقرار الكامنة وراء السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، وتأييدها للحرب الأمريكية على العراق والهادفة لتحرير الكويت عام ١٩٩١ ، التي دمرت القدرة العسكرية لهذا البلد الذي كان يشكل عامل توازن إقليمي في الخليج وخصوصاً في مواجهة إيران وكذلك تلقي الضوء على النقلة التي أحدثتها هذه الحرب ضد العراق في السياسة الخارجية السعودية ، حيـــث انتقلت العلاقات الأمريكية السعودية ومتانتها إلى واجهة الأحداث في هذا الإقليم ، وظهر حجم الـــتقارب والتعاون السعودي مع الولايات المتحدة والذي يصل إلى حد سياسة الاعتماد الكلي عليها ، وتبين الدراسة مواضع الالتقاء والاختلاف بين السياستين السعودية والأمريكية في المنطقة .

وتخلـــص إلـــى أن عوامـــل الخلاف الثقافي والديني قد تطغى على علاقة البلدين رغم ازدياد الـــتقارب ومـــتانة العلاقات بينهما ، إلا أن عوامل الخلاف هذه قد لا تكون بحجم التأثير الذي يفرضه اتفاق البلدين على المصالح المشتركة بينهما ، والتي ترتكز أساساً على حرص كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق الاستقرار والأمن في إقليم الخليج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة صالح بن عبد الله الراجحي : سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في كتاب : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، ١٩٩٩ .

وقــد تناولت هذه الدراسة استعراضاً لعلاقات المملكة العربية السعودية مع دول الخليج العربية الأخرى ، مع التركيز على جوانب تطور هذه العلاقات خلال عشرين عاماً من حكم الملك فهد بن عبد العزيــز ، وتوضــيح أهــم الانجازات السعودية على المستوى الأمني خلال هذه الفترة ، حيث بينت الدراســة أن سياســة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية سارت بخطى إيجابية وثابتة وحثيثة ، تحقق من خلالها تقارباً وتعاوناً كبيرين مع دول المجلس ، وقد لوحظ ازدياد التلاحم والتنسيق فــي كافــة المجــالات وتجــاوزت بعض الخلافات مثل الخلافات الحدودية والأمنية ، آخذة بالاعتبار المتغــيرات الإقليمــية والدولية التي قد تلعب دوراً أساسياً في التأثير على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بشكل عام ودولهم بشكل خاص .

جميع الحقوق محفوظة

كمــا أكدت الدراسة اهتمام المملكة المستمر والدائم بمسائل الأمن في منطقة الخليج بشكل عام وبين دول مجلس التعاون بشكل خاص ، حيث تظهر الدراسة أن هذه القناعة السعودية نابعة من إيمانها بأن الأمن يأتي أولاً وأنه إذا أمكن تحقيق ذلك فإن الأمة تستطيع شق طريقها للنمو والتطور، ومن هنا فإن المملكة قد توصلت إلى قناعة راسخة حول أهمية التنسيق والتعاون قدر المستطاع في مسائل الأمن والدفــاع لحمايــة دول مجلس التعاون للوصول إلى الهدف المنشود من اجل حماية المنطقة ودولها ، وبذلــك فإن المملكة كانت من أوائل الدول ليس على مستوى منطقة الخليج فقط بل على مستوى العالم العربي بشكل عام التي نادت وأكدت على أهمية التعاون في محاربة التطرف بكافة أشكاله ، ووضع حد للتجاوزات الأمنية التي قد تخل بالأمن الداخلي للدول أو تجرها إلى إضطرابات لا نهاية لها .

- دراسة جودت بهجت : أمن الخليج الفارسي مع نهاية القرن ، الفرص والتحديات ، مجلة تحليلات دفاعية ، العدد ١٥ ، ربيع ١٩٩٩ .

- Bahgat, Gawdat, Persian Gulf Security at the Turn of the Century: Opportunities and Challenges, Defense Analysis, Vol.15, No.1, Spring 1999.

وقــد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف بيئة الأمن الوطني في منطقة الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية ، وأهمية التدفقات النفطية على ازدهار الاقتصاد العالمي ، ودور المنطقة في سوق الطاقة العالمــية ، مــع تركــيز الانتباه على تكاثر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وأثر ذلك على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار والأمن في المنطقة وبالتالي على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط . وقد حاولت الدراسة تقديم تنبؤات لاتجاهات التغير في القرن الحادي والعشرين ، وتقييم للقدرات العسكرية للاعبين الأساسيين في المنطقة وهم العراق وإيران ودول الخليج العربية وإسرائيل ، مع التركيز على الربط بين الأمن الإقليمي الخليجي وأمن الشرق الأوسط .

وفي استعراض الدراسة لدور دول الخليج العربية في الأمن الإقليمي الخليجي ، كان التركيز على دور المملكة العربية السعودية نظراً لكونها تشكل ثقل سياسي وعسكري واقتصادي يمكن مقارنته بكل من الدول الأخرى الرئيسية (العراق ، إيران ، إسرائيل) .

وقد خلصت الدراسة إلا أن دول مجل التعاون الخليجي مجتمعة يمكنها لعب دور رئيسي في القرن الجديد من خلال التركيز على التطور الاقتصادي والابتعاد عن المواجهات العسكرية ، حيث أن هذه الدول تشترك بنفس التحديات والاهتمامات ، وبإمكانها من خلال التعاون مع دول الإقليم الأخرى ودول الشرق الأوسط عامة تشكيل عامل استقرار وتوازن في الشرق الأوسط .

- دراسة عبدالله بن فهد اللحيدان : جهود خادم الحرمين الملك فهد لتحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي "قرار تحرير الكويت" ، المؤتمرالعالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠١ .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح جهود الملك فهد كصانع قرار سعودي في تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج ، وذلك من خلال دراسة هذه الجهود السعودية خلال أزمة وحرب الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، حيث أن المملكة العربية السعودية كانت ترى أن احتلال الكويت كان سيمنح العراق السيطرة على أكثر من ٢٥% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يعني تهديد إمدادات النفط وتعريض الاقتصاد العالمي لأن يصبح رهينة تصرفات وحسابات بلد واحد هو العراق، بل شخص واحد هو الرئيس العراقي. وعلى المستوى الإقليمي كان غزو وضم العراق للكويت يعني تضاعف قدرات العراق مما يؤدي إلى اختلال توازن القوى في المنطقة لمصلحة النظام العراقي بتوجهاته الأيديولوجية، وهذا الاختلال كان سيؤدي إلى نشوب حروب أخرى حيث سيحاول العراق استغلال قدراته الجديدة لممارسة النفوذ على الدول المجاورة مما يؤدي إلى تزايد التوتر وتزايد احتمالات الحرب مجددا سواء مع إيران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو حتى مع سوريا. وعلى المستوى الخليجي كان احتلال العراق للكويت يعني دخول القوات العسكرية العراقية في الخاصرة الخليجية مهددا أمن وسلامة المملكة العربية السعودية وجاراتها الخليجية.

ومن هنا كان قرار الملك فهد المبكر باستدعاء قوات عربية وإسلامية وقبول التعاون مع القوات الدولـــية، وعلى رأسها القوات الأمريكية، قرارا حاسما في نسف المخطط العراقي وإعادة الأمور إلى نصـــابها الصـــحيح. حيث أن قرار الغزو العراقي قرارا يمس ثوابت دولية وإقليمية، ولم تكن المملكة العربـــية الســـعودية هي المتضرر الوحيد، لذا كان قرار دعوة قوى إقليمية وقبول مشاركة قوى دولية قرارا حكيما جنب المملكة العربية السعودية الكثير من الخسائر على المستويين المادي والبشري.

كما خلصت الدراسة إلى الإستنتاج بأن مفهوم القوة الوطنية لا يقتصر على القوة العسكرية فقط بـــل يمتد ليشمل القوتين السياسية والدبلوماسية واللتين تحظى بهما المملكة في المجتمع الدولي. وكذلك القوة الاقتصادية حيث تسيطر المملكـــة على ٢٥% من احتياطي النفط العالمي وتدير سياستها النفطية بطـــريقة مســـئولة وواقعـــية جعلتها تحظى بالاحترام والتقدير. كما أن للمملكة مكانة كبرى في العالم الإســـلامي، خصوصا وقد تقلد ملكها الملك فهد لقب خادم الحرمين الشريفين وهما ما هما للمسلمين في كل مكان، كما أن للمملكة سجلا مشرفا في خدمة قضايا العرب والمسلمين في كل مكان من العالم ، ولا يوجـــد بلد مسلم إلا وللمملكة فيه أياد بيضاء . وكذلك من مصادر القوة مهارة القيادة السياسية وإدراكها لنقاط القوة واستغلالها أفضل استغلال.

– دراسة طلال بن محمود ضاحي و فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز : دور خادم الحرمين الشريفين فـــي تحقـــيق الاســـتقرار في المنطقة الخلافات الحدودية كقضية دراسية ، المؤتمرالعالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠١ .

وهدفـــت هـــذه الدراسة إلى توضيح النهج الذي انتهجه الملك فهد لنفسه وبلاده في التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية وخصوصاً قضايا الحدود ومنها قضايا دولته الحدودية مع جيرانها. حيث تناولـــت وصـــفاً وتحلـــيلا للمنطلق، والأسلوب السعودي الذي انتهجه الملك فهد بن عبدالعزيزفي حل مشـــكلات المملكـــة العربـــية السعودية الحدودية مع جيرانها، والتي اتخذت في النهاية شكل" الاتفاقات الحدودية" التي وقعها صناع القرار السياسي في هذه الدول .

وتـــرى الدراسة أن الحقبة الاستعمارية التي مرت على الوطن العربي منذ أواخر القرن التاسع عشـــر، والـــبدايات الأولى للقرن العشرين قد خلقت جملة من مشكلات مهمة يأتي على سلم أولوياتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشكلات الحدودية بين الدول العربية التي كانت ولا تزال بمثابة القنبلة الموقوتة الجاهزة للانفجار في أي وقت مع ما يحمله ذلك من آثار ليس على مستوى العلاقات العربية- العربية فحسب، بل وعلى مسيرات التنمية المنشودة في كل وحدة سياسية من الوحدات المكونة للعالم العربي.

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمساحتها البالغة ٢،٢٥٣،٣٠٠ كيلومتر مربع، وبحدودها المشتركة مع سبع من الدول العربية بأي حال من الأحوال بمعزل عن قضية المشكلات الحدودية مع جيرانها، وبالتالي فقد كان عليها التعامل معها انطلاقا من مجموعة اعتبارات تأخذ جانب المصالح السياسية والجيوبوليتيكية للمملكة ، وكذلك جانب روح الأخوة وروابط حسن الجوار التي يفترض لها أن تربط بين الأشقاء.

إن التعامل مع المشكلات الحدودية لا يخرج في الغالب عن بديلين أحدهما هو الاحتكام إلى"لغة القوة" مع ما يجره ذلك من آثار لا أخالها بخافية على أحد، والآخر إلى"لغة الحوار" التي تتسم بتغليب صوت الحق، والعدل، والمنطق، وأخذ المصلحة العربية الكبرى بالاعتبار، وهو الخيار الذي تبنته المملكة العربية السعودية في حل جميع مشكلاتها الحدودية منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز حتى عهد الملك فهد . فخلال فترة الثمانينيات حسمت المملكة قضاياها الحدودية العالقة مع العراق على حدودها الشمالية ١٩٨١م، وخلال فترة التسعينيات استطاعت حل كل قضايا حدودها الشرقية: سلطنة عمان ١٩٩٠م، ودولة قطر ١٩٩٢م، ودولة الإمارات العربية ١٩٩٢م ، وخلال بداية الألفية الثالثة جاء الدور على حدودها مع دولة الكويت شمالا ٢٠٠٠م، ثم حدودها الجنوبية مع جمهورية اليمن ٢٠٠١م ، إضافة إلى جهودها في التوسط في حل القضايا الحدودية العالقة بين دول الخليج مثل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وبين الإمارات العربية وإيران ، وبين العراق والكويت .

- ***دراسة عبد الناصر العدواني : إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ٢٠٠٣ .***

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الخليج العربي باعتبارها من أكثر الأقاليم التي تعرضت لاهتزازات وعدم استقرار في نظام توازن القوى الإقليمي ، خاصة منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وما تبعها من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصـــراع بيـــن القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى لصالحها على حساب القوى الإقليمية الأخرى .

حيث تميز توازن القوى في منطقة الخليج العربي بمظاهر ومحاولات تثبيت صيغة نظام توازن قوى ينسجم مع مصالح كل القوى الإقليمية ويلبي طموحاتها ، فبعد استتباب الحكم الخميني في إيران ، طـــرأ تعديـــل على حجم توازن القوى الإقليمي ومعدله , مما دعا العراق إلى محاولة تعديله من خلال المواجهة المباشرة مع إيران ، الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب الخليج الأولى بين قطبي توازن القوى بالمـــنطقة ، كمـــا أفسحت هذه الحرب المجال أمام إنشاء تكتل إقليمي خليجي تمثل في مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية الست التي بحثت لها عن موقع في توازن القوى الخليجي ، لكن دون تأثير يذكر في هذا التوازن ، سوى محاولتها الحفاظ على أمنها وسيادتها .

ومـــع غـــزو العـــراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية , جاء تدمير قوة العراق العسكرية والاســـتراتيجية فـــي المـــنطقة ليصب في مصلحة إيران , فيما دخلت الولايات المتحدة معادلة القوى كمدمرة للتوازن الإقليمي الخليجي بما يتلاءم مع مصلحتها وخصوصاً فيما يتعلق بدور العراق وإيران كمراكـــز قوى لها اعتبارها ، فيما بقي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مركز قوة متقدم تحت المظلة الأمنية الأمريكية ، وجاءت حرب الخليج الثالثة لتعصف بمعادلة التوازن الإقليمي وبشكل نسبي لصالح دول مجلس التعاون الخليجي ، فخرج العراق من معادلة التوازن بعد احتلاله ، فيما ظلت إيران معرضـــة للتهديد المستمر من قبل الولايات المتحدة تحت ذريعة "محاربة الإرهاب" , لاسيما وان إيران الطرف الثاني بعد العراق على أجندة "محور الشر" الأمريكية .

- دراســـة نصـــرة بســـتكي : أمـــن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

وقـــد هدفـــت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشروع الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كإطار مشترك يعكس اهتمام دول الإقليم بأمن ومستقبل الخليج ، وذلك من خلال رصد وتحليل الأسباب الموضوعية والذاتية ، الداخلية والخارجية التي أدت إلى فشل مشروع الأداء الأمني لدول المجلس .

وتحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها :

١- مـــا هـــي إشـــكالية أمن الخليج، وهل تتعلق فقط بالعلاقات بين كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ما هي الأسباب التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياته وتوجيهاته وغاياته؟

٣- مـــا مدى تأثير مجلس التعاون الخليجي سواء على مستوى النظام الإقليمي الخليجي الذي يضم في الإطـــار الأوســـع كـــلاً من العراق وإيران أو على الصعيدين العربي والدولي خاصة في ضوء تراكم الثروة النفطية ، وتعاظم المخزون الاحتياطي النفطي لدول المجلس ؟

٤- مـــا هي طبيعة الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي منذ نشأته في ٢٥ مايو ١٩٨١ وعلى مدى أكـــثر مـــن عقديـــن مـــن الزمان ، وذلك في مواجهة التحديات الجسام التي واجهها ؟ ولعل أبرز هذه التحديات الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت والغزو السوفياتي لأفغانستان وغزو العراق .

٥- ما هي تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الأمريكية على الإرهاب على أمن الخليج ؟

٦ – ما حدود الرؤية الأمريكية الجديدة لأنظمة دول الخليج ولأمنها ؟

و تخلـــص الدراسة إلى التأكيد على أن صيغة مجلس التعاون الخليجي وبعد أكثر من عشرين عـــام علـــى طـــرحها كإطار لتحقيق أمن الخليج قد أصبحت محل تساؤل ومراجعة ، ينبغي على دور المجلـــس القـــيام بها بشكل يلبي المتطلبات ويرقى إلى مستوى طموحات شعوب وحكومات وقادة دول المجلس ، خصوصاً بعد أن أضحى أمن الخليج بمثابة قشة في مهب الرياح الإقليمية والدولية ومحكوم بمستقبل النظام الدولي أحادي القطبية في ظل الهيمنة الأمريكية .

منهجية الدراسة

تفـــرض دراســـة الـــدور السعودي في السياسة الإقليمية الخليجية اللجوء إلى مجموعة من مناهج البحث العلمي هي :

المنهج التاريخي : وهو المنهج الذي ينطلق من استخدام المعلومات والأحداث التاريخية وطبيعة تناول المؤرخيـــن لهـــا باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لمحاور الدراسة المستندة على هذه المعلومات وعملـــية تطـــور الأحـــداث وتصاعد وتيرتها ، حيث يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب التاريخية لموضـــوع الدراســـة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفد التغيرات الحالية والمستقبلية، وفرضـــت الدراســـة استخدام هذا المنهج لتتبع تطور الدور السعودي خلال الفترة الزمنية المحددة في الدراســـة والتي تمتد من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ ، وذلك بإلقاء الضوء على مقومات هذا الدور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتطلــباته والعوامــل التي أثرت به خلال هذه الفترة من أحداث ووقائع أحدثت تأثيراً محددا في هذا الدور أو تأثرت به .

المــنهج التحليلــي : إن محاولــة الفهــم الصحيح للتطورات التي رافقت تطور دور المملكة العربية الســعودية في منطقة الخليج ، سواء كانت هذه التطورات حاصلة على المستوى المحي أو الإقليمي أو الدولــي ، ودراســة وتحليل المتغيرات والظروف العربية والأزمات التي أصابت النظام الإقليمي في الخلــيج ، ودورهــا وأثــرها وآفاق مستقبل هذا الدور ، فرضت استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاســتنباط والاســتقراء ، بهدف الاقتدار على قراءة الظروف والأزمات والمتغيرات الإقليمية والدولية التــي ارتبطــت بشكل مباشر أو غير مباشر بالدور الإقليمي السعودي ، وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكّن الباحث من الوصول إلى فهم دقيق لطبيعة هذا الدور والعوامل التي أثرت به وأثر فيها.

مــنهج الــنظم : والذي يعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي تصيب النظام السياسي على مســتوى العلاقات بين الدول سواء أكان هذا النظام إقليمياً يشتمل على مجموعة صغيرة من الدول أو كان أعم وأوسع ويشتمل على جميع دول العالم ، وقد استخدم هذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت علــى طبــيعة التفاعلات الإقليمية في منطقة الخليج والمخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات ، والتي انعكست بالتالي على طبيعة الدور السعودي في المنطقة وقدرتها على التعامل مع معطيات تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

متغيرات الدراسة

يــتحدد المتغير المستقل في هذه الدراسة بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ، في حين يتحدد المتغير التابع بالدور السعودي في هذه المنطقة .

أدوات الدراسة

ســترتكز الدراســة علــى الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة ، سواء فيما يتعلق بأمن واســتقرار مــنطقة الخليج والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة بهما ، أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للمملكــة العربــية السعودية ومقوماتها ومحدداتها ، حيث تم تجميع المادة العلمية من خلال الدراسات والمقالات التي تناولت هذه الجوانب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مفهوم الأمن الوطني والإقليمي : مدخل نظري

كان الأمن الوطني (القومي) [١] – وما يزال – المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها . وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة ، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي لكافة الدول بلا استثناء .

ويرتبط الأمن الوطني ارتباطاً وثيقاً بكيان الدولة ، باعتبار أن الإخلال به يعني إخلالاً بالاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والفكري للدولة ، ويعد الحفاظ عليه ضماناً حيوياً لاستقرار كافة نواحي الحياة في كل دولة ، وضرورة لتأمين التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها بشكل أو بآخر . وكثيراً ما اختلط مفهوم الأمن بمفاهيم أخرى جرى التعبير به عنها. مثال ذلك مفهوم القوة ، فالدولة التي تفقد القوة ليست قادرة على توفير الأمن ، والدولة الأقوى هي الأقدر على صيانة أمنها . من ذلك مفهوم المصلحة القومية التي ظلت هلامية دون تحديد، ومفهوم الاستقرار الذي ظل الاختلاف قائماً على تحديده، ومفهوم الأمن الجماعي ، ومفهوم أمن السلطة والعديد من المفاهيم الأخرى [٢] .

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن الوطني " فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول ، وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال ، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره ، لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن الإسرائيلي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه.

ويسعى هذا الفصل لتقديم مدخل نظري لمفهوم الأمن الوطني (القومي) والأمن الإقليمي ، وإلقاء الضوء على جدلية مفهوم الأمن الوطني /القومي وتطوره التاريخي وأبعاده ومرتكزاته الوطنية والإقليمية ، وكذلك التعرف على مصادر التهديد التي تواجهه داخلياً وخارجياً ، ومستويات تطبيقه واقعياً ، وعلاقته بالسيادة الداخلية للدولة ، والعوامل المؤثرة فيه .

---

(١) يشير مصطلح "الأمن الوطني" في الكتابات العربية إلى أمن الدولة والمجتمع الذي تمارس حكومة ما صلاحياتها السيادية عليه ، أما مصطلح "الأمن القومي" فيستخدم عادة للتعبير عن أمن الأمة العربية بأسرها ، وفي اللغة الإنجليزية لا يوجد فرق بين المعنيين فكلاهما يشير إلى الكلمة المتداولة وهي : National Security .

(٢) أيوب ، مدحت ، (٢٠٠٣) . الأمن القومي العربي في عالم متغير ، في : مدحت أيوب (محرر) ، **الأمن القومي العربي في عالم متغير** ، مركز الخليج للأبحاث ، ص١٧ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الأمن الوطني : إشكالية المفهوم والدلالة والتطور التاريخي

مع أن دراسات "الأمن الوطني" و" الأمن القومي" لا زالت حديثة النشأة ، وتحتاج إلى مزيد من النضج والتطوير ، لأن العقود الأخيرة قد شهدت محاولات جيدة في هذا المجال ، وفي معظم الحالات اقتصـــر الحديـــث عن قضايا الأمن – سواء أكان قومياً أم وطنياً – على الباحثين العسكريين أو أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الأمن قضية تختص بها الأجهزة الأمنية والعسكرية فقط ، وقد نتج عن هذا أن اقتصـــرت دراسات الأمن الوطني على الكليات والمعاهد العسكرية ، ولم يتطرق الفكر المدني إلى هذه الظاهـــرة إلا حديثاً ، وفي الستينيات أخذت بعض المعاهد والجامعات ومراكز الدراسات الإستراتيجية تخصص حيزاً كبيراً لدراسة قضايا الأمن الوطني (National Security) وتُعِد الدراسات المعمقة عن هـــذه القضايا وتوسُع مجال الاهتمام بها . وبقدر ما أصبح هناك اتفاق على أهمية قضايا الأمن الوطني لأي دولة ، بقدر ما ظل الاختلاف قائماً حول العديد من المسائل التي تدخل في صلب هذا الموضوع . وأول هـــذه الاختلافات هو عدم الاتفاق على معنى محدد لموضوع الأمن ، فالأمن بالنسبة للعاملين في الأجهزة العسكرية يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية [١] . أو هـــو كما يرى اللواء عدلي حسن سعيد : " تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقات للنهوض والتقدم والازدهار" [٢] .

وقـــد نظـــر بعـــض المفكرين إلى مشكلة الأمن من زاوية أخرى قوامها أن الأمن ليس عملية إجرائـــية داخلية ، وإنما هو عملية اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية ، وأن سبل تحقيقه تتوقف على أمور داخلية وخارجية في آن واحد [٣] .

---

(١) القـــباع ، عـــبد الله سعود ، (١٩٩٠) . **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية** (ط٢) ، الرياض : مطابع الفرزدق ، ص ص ٣٤٩-٣٥٠ .

(٢) سعيد ، عدلي حسن ، (١٩٧٧) . **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** ، القاهرة : الدار القومية .

(٣) القباع ، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص٣٥٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الأمن الوطني ودلالته :

الأمن هو عكس الخوف ، أو النقيض المباشر له، أو هو العمل لمواجهة الخوف والتصدي له ، والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحرية ضد الخوف ، وقد تكون هذه المفاهيم مطبقة على الصعيد الفردي ، حيث يسعى الفرد دائماً إلى أن يكون آمناً ، ويحاول أن يتصدى للخوف مهما كان ليخلق لنفسه نوعاً من الأمن .

ويشير قاموس لسان العرب إلى أن الأمن في اللغة هو نقيض الخوف ، فهو يجسد حالة لا يكون فيها الفرد أو الجماعة أو الأمة عرضة للهلع أو الفزع أو الاضطراب أو توقع العدوان ، وقد جرى العمل على أن المقصود بالأمن في مفهومه الضيق هو تحقيق الأمن الداخلي ، وأن المقصود بالأمن في مفهومه الواسع هو تحقيق الأمن على المستويين الداخلي والخارجي [١] .

ومن هنا فقد اختلف الفقهاء وأصحاب الاختصاص في تحديد مفهوم الأمن القومي (الوطني)، وانقسموا بهذا الخصوص إلى مذاهب شتى ، فعرُف "كونسي رايت " ، الأمن القومي بأنه " Security is freedom from fear " أي هو التحرر من الخوف . ويجب أن يوضع في الأولوية، فإذا لم يكن هناك أمن ، فإن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لن توجّه لزيادة رفاهية الشعب ، وإنما سوف توجّه لزيادة أمن الدولة "[٢] .

ويرى " روبرت مكنمارا " وزير الدفاع الأمريكي السابق أن الأمن هو التنمية ، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، وإذا كان الأمن يتضمن شيئاً، فإنه يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا غابت التنمية الداخلية أو على الأقل الحد الأدنى منها فإنه يصبح النظام والاستقرار أمراً مستحيلاً[٣] .

كما عرَّفت موسوعةُ السياسة الأمنَ القومي (الوطني) بأنه : " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي [٤] .

---

(١) كامل ، ممدوح شوقي مصطفى ، (١٩٨٥) . **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ص٣٤ .

(٢) الملاح ، فاوي ، (١٩٩٣) . **سلطات الأمن والامتيازات والحصانات الدبلوماسية** ، الإسكندرية : المطبوعات الجامعية ، ص٤٨ .

(٣) ماكنمارا ، روبرت ، (١٩٧٠) . **جوهر الأمن** ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة : الدار القومية ، ص١٢٥.

(٤) الكيالي ، عبد الوهاب ، (١٩٧٩) . **موسوعة السياسة** ، (ج١) ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص٣٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويــرى محمــد طلعــت الغنيمي أن أمن الدولة هو مجموع مصالحها الحيوية ، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية "[١] .

ويذهــب الــبعض إلى تعريف الأمن الوطني بأنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخلياً وخارجياً ، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع " [٢] .

ويــورد الدكتور محمد مصالحة تعريفاً للأمن الوطني العربي (القومي) بأنه : " تأمين المناعة الإقليمــية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ، وتعزيز آليات وقواعد العمل العربي المشترك ، بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للوطن العربي ، وتصليب العلاقــة التــي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وجدان النظام العربي ، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات [٣] .

والجدير بالذكر في هذا المجال هو أن المفكرين العرب قد انطلقوا من مسارين مختلفين ، يركز الأول مــنهما علــى مفهــوم الدولــة القومية (National State) ، وينظر إلى مسألة الأمن من واقع اختصاص ومفهوم السيادة الوطنية ، والآخر ينظر إلى هذه القضية من زاوية الوحدة العربية ، ويعتبر أمن الدولة القطرية أمناً هلامياً ناقصاً [٤] .

واســتناداً إلى المفهوم المستقل للدولة وأمنها الوطني بغض النظر عن الانتماء القومي ، يعرَّف حســن عــبد الله جوهر الأمن الوطني باعتباره : " الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعــم الأنشطة الرئيسية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، ودفع أي تهديد وتعويق أو أضرار داخلية وخارجية بتلك الأنشطة ، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة ، توفر له البيئة الصحية المناسبة لاستثمار أقصى طاقاته ، للنهوض والتقدم والازدهار " [٥] .

---

(١) الغنيمي ، محمد طلعت ، (١٩٧٤) . **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي** ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤م . ص ص١٢٢- ١٢٣ .

(٢)هلال، علي الدين، (١٩٨٤). الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية**، عدد (٣٥)، ص١٢ .

(٣) مصــالحة ، محمد ، (١٩٨٤) . مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد (٣٥) ، ص٢٤ .

(٤) القباع ، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص٣٥٢ .

(٥) جوهــر ، حسن عبد الله ، (١٩٩٥) . الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد (٤) ، ص٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتــبعاً لهــذا المنظور فإن الأمن الوطني يعني البرنامج الخاص بحفظ سلامة الدولة ، وصيانة شخصيتها الدولية ، وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي .

ويتضح من التعريفات السابقة ، أن الأمن القومي يُشكل عمليا محوراً رئيسياً في تفكير الدول حول كيفية حمايته وصيانته بشكل أو بآخر ، ويؤكد على حقيقة أنه ركن من أركان قيام الدولة وبقائها ؛ لأنهــا من دون أمن تصبح عرضة للفناء والاهتزاز بين الفينة والأخرى . حيث إن ما يشغل بال الدول صــغيرها وكبــيرها هو حرصها على سلامتها وشخصيتها الدولية ، فهذه السلامة هي مفتاح أي حق يمكــن أن تدَّعــيه ، لذلــك كان الأمن الوطني أساساً تعتمد عليه الدولة في صيانة شخصيتها وحماية مقوماتها الوطنية [١] .

فمــن الثابت أن الدول تسعى إلى الحفاظ على أمنها من خلال الخطة التي تضعها لتحقيق أمنها فــي مخــتلف المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية إلخ ، وإذا كانت عناصر الأمن القومي تكاد تكــون ثابــتة بالنسبة لكافة الدول ، فإن خطة الأمن القومي تختلف من دولة لأخرى تبعاً لفلسفة النظام السياســي والاقتصادي والثقافي في الدولة ، ونتيجةً حتمية لاختلاف الإيديولوجيات التي تفرض على الدولــة ألواناً متباينة من النظم ومن الاهتمامات ، إلى جانب معيار فعالية الدولة في المجتمع الدولي ، والتي تختلف من دولة كبرى إلى صغرى .

ويخــتلف مفهــوم الــدول الكــبرى والعظمى لأمنها القومي كل الاختلاف عن مفهوم الدول الصغرى والمتوسطة ، ويبدو التصور العام للأمن القومي لدى الدول الكبرى يصطبغ بالصبغة الدولية والتوســعية ، ويكون عادة ذا طبيعة هجومية تسعى من خلاله إلى تحقيق التوسع في مختلف النواحي، فــي حين أن الأمن لدى الدول الصغرى غالباً ما يكون في سياسية استقلالية تسعى إلى تحقيقها ، كما يتميز بالطبيعة الدفاعية .

ويتضــح ممــا سبق أن " أمن الدولة هو في الحقيقة أهم مقتضيات الحياة في الجماعة البشرية وأولهــا ، فهــو يستجيب إلى الحاجة الأساسية لحياة أية تجمعات سياسية منظمة ، والتي تعتبر الأمن القومــي بالنســبة لها أحد عناصر الوجود ، وأحد مقتضيات الاستقرار ، فالأمن بالنسبة للدولة لا يعد فحســب ضــرورة مشــروعة ، وإنمــا هو عنصر لا تتحقق الجماعة بغير وجوده ، ومن ثم فإنه من الضروري ومن المشروع أن تقوم سلطات الدولة المختلفة بحماية أمنها " [٢] .

---

(١) كامل ، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) الملاح ، سلطات الأمن والامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ص٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كمـــا يُثبـــت التصـــنيف الهرمي للدول من حيث معايير اللامساواة الفعلية في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية – أن الدول الصغرى والدول القزمة هدفها الأساسي والرئيسي هو الحفاظ على نفسها وعلـــى إقلـــيمها، وليس لديها أي إمكانيات لتصبح دولة كبرى أو عظمى ؛ لأن ما لديها لا يمَّكنها من ذلك ، لذا فإن جل طموحها هو الحفاظ على سيادتها وأمنها بشكل أو بآخر ؛ لأنها إذا فقدت أمنها فقدت جدوى بقائها . ومن هذا التحليل يمكن القول إن مقومات الدولة العصرية سواء الصغيرة ، أو الكبيرة لم تعـــد الإقليم والسكان والحكومة والسيادة فحسب ، وإنما يضاف إلى هذه المقومات " الأمن الوطني " ، فأمن الدولة أصبح بمثابة قاعدة لا بد من توفرها حتى تضمن لنفسها البقاء ، حيث إن قوة الدولة الفعلية بكافـــة المجـــالات هي أساس التفرقة بين الدولة الكبرى والصغرى من حيث المفهوم والتطبيق للأمن الوطني[١] .

ومهمـــا تنوعـــت الآراء والأفكار يبقى القول إن الأمن الوطني هو فعلاً كيان الدولة بالكامل ، كونه لا يقتصر على حماية الدولة من الخوف ، أو توفير الحد الأدنى من الأمن فحسب ، وإنما لا بد أن يكون بمثابة خطة يعتمد عليها لتحقيق كافة مستويات الرفاهية للدولة . ومن هنا يمكن استنتاج مسألتين مهمتين هما:

١. لا يقتصـــر الأمـــن الوطني على حدٍ معين ، كالمقاومة للخوف فقط ، أو أن يكون تحصيلاً حاصلاً للحفاظ على أمن الدولة بالمفهوم الضيق ، وإنما يشمل كافة مجالات الحياة المادية والبشرية في الدولة .

٢. يســـتخدم أمـــن الدولة الوطني الحد الأقصى من القوى الموجودة في داخل الدولة ، سواء الاقتصـــادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الفكرية أو الدينية.. إلخ – بهدف تحقيق أهداف هذه الدولة، وهذا يعني أن الأمن يمتد من مجرد الحفاظ على السيادة ... الخ ، إلى تحقيق أهداف الدولة العظمى أو العليا ، كالتنمية السياسية والاقتصادية ، والتطور والمواكبة على كافة المستويات الممكنة.

وأخيراً يمكن حصر مقومات مفهوم الأمن الوطني في النقاط التالية [٢] :

---

(١) كامل ، ممدوح شوقي مصطفى (١٩٩٧). الأمن القومي والعلاقات الدولية ، **مجلة السياسية الدولية**، عدد (١٢٧) ، يناير ، ص ٣٣ .

(١) المشـــاط ، عـــبد المـــنعم ، (١٩٩٢) . أثـــر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي ، في : مركز دراسات العالم الإســـلامي (محرر) ، **حرب الخليج الثانية : النتائج والآثار ، حلقة دراسية** ، مالطة : مركز دراسات العالم الإسلامي، ص ص ٣٩-٤١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : أن جوهـــر الأمن الوطني وأهم مظاهره هو الاستقرار السياسي القائم على الرفاهية (القدرة على تحســين مستويات المعيشة وظروف الحياة) والتوازن الداخلي الذي لا يقتصر على القوة العسكرية أو البوليسية فقط) .

ثانياً : إستفراغ الجهد في استثمار موارد الدولة المادية والبشرية ، واستغلالها بالشكل الذي يعود بالنفع على مختلف القطاعات الشعبية .

ثالثاً : قدرة الدولة على التكيف مع تقلبات التطور الإنساني ، من خلال الاستمرار في خلق التوازن في علاقات الاتفاق والانسجام الخارجي ، وخلق إجماع وطني في الداخل .

رابعاً : قدرة الدولة على بناء شبكة تكاملية بين مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، مؤهلة لامتصاص تحديات الداخل ، وموجهة لصد التحديات الخارجية .

خامســاً : حرص الدولة على تجنب المخاطر في اتخاذ القرارات عند رسم الصناعة السياسية للقرار، من خلال المشاركة السياسية والتمثيل الشعبي في اتخاذ القرارات .

التطور التاريخي لمصطلح وصياغات الأمن القومي (الوطني) :

ظهر مصطلح الأمن القومي مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا في العصر الحديث خلال القرنيــن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين اللذين يعتبران بداية لإعمال العقل والنهضة الحضارية الحديــثة في أوروبا . ويعتبر هذا المصطلح من المصطلحات السياسية الحديثة نسبياً ، والتي لم يكتمل نمــو مفاهيمها ولم تحدَّد عناصرها وتثبت قوانينها ، فما زالت تتغير ويضاف لها تعريفات وعناصر ، ويتسع مفهومها أو يضيق بظهور حالات جديدة . إضافة إلى أن الأكاديميين ما زالوا مختلفين فيما بينهم – كما أوردنا سابقاً – حول كثير من أسس ومبادئ هذا المصطلح ، بل حتى في تعريف مفهومه [١].

وكــان أول ظهــور للمصطلح في تلك الآونة يفهم منه الحرص على أمن الجماعة والمقاطعة (الوحــدة السياســية الأساســية فــي أوروبا في هذا العصر). حيث يرى المحللون السياسيون وخبراء الإســتراتيجية أن الظــروف التي مرت بها أوروبا في الفترة التى سبقت الثورة الفرنسية وفي أعقابها، بمــا اشــتملت علــيه من تمزق للمناطق الأوروبية ، والحروب الكثيرة التي خاضتها القارة في نهاية عصــورها الوسطي ، وبداية عصرها الحديث – أنها أساس فرض المفهوم الأمني وارتباطه بالظروف الجغرافية .

---

(١) ربــيع ، حــامد ، (١٩٩٥) . **نظــرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** ، ط٢ ، القاهرة : دار الموقف العربي ، ص ٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأدت الظواهـــر الجغرافـــية للقارة الأوروبية ـــ وهي تتمثل في ضيق المساحة وكثرة وتنوع التضـــاريس الفاصـــلة – إلى عدم وجود مفهوم للقومية والوطن لدى الأوروبيون. وساد مفهوم الولاء للمقاطعـــة ، حيث كانت النظم الإقطاعية تسود معظم المناطق الأوروبية وتكتسب شعوراً قوياً بالانتماء لها فاق مفهوم الدولة القومية والمواطنة في تلك الآونة ، كما تفاعل هذا المفهوم مع سيادة نفوذ الكنيسة والنظام المتعلق بالمهن الحرة ، وكلاهما ساعد على خلق مفهوم اجتماعي يسعى لحرية التنقل في أرجاء القـــارة . وقد أدى مؤخراً التداخل في عناصر الأماكن من موقع ، وحدود ، وطبيعة أرض ، ومجتمع ذي انـــتماء مـــتقارب ، ولغة خاصة – إلى ظهور الإحساس القومي للدولة ، والذي غلب عليه الشعور القاري (الأوروبي)[١].

وقد أدى صراع الكنيسة مع أمراء الإقطاعيات على النفوذ ، والصراع الديني و الطبقي – إلى إبـــراز مفهـــوم القومـــية . وأعاق الانتشار الديموغرافي (غير المتوافق سياسيـــاً أو جغرافياً) التطور السياســـي ، وأحدث الاختلاف بين الحدود الطبيعية والحدود القومية توتراً وقلقاً لدى الزعماء والقادة، وهو اختلاف يقلل من القدرة على حماية الدولة الناشئة ، فكثرت الحروب التوسعية حتى تشمل الحدودُ السياســـية كلاً من الحد الطبيعي الجغرافي ، والحد الديموغرافي، وهو أمر يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان، ليتسع نطاق الحروب وتكثر، وتطول فتراتها وتتعدد أطرافها . فازدادت تبعاً لذلك الحاجة إلى الأمـــن فـــي القارة الأوروبية ، وبخاصة مع السمات الهمجية التي صاحبت تلك الحروب ، فقد خرج المتحاربون عمداً على تقاليد المجتمعات المتحضرة وعادوا إلى العصور الهمجية[٢].

وأوجـــد الشـــعور بـــالقلق إحساساً بضرورة حماية الدولة لمجتمعها القومي عن طريق التوسع الحـــدودي لضم المناطق التي تمكّنها من إيجاد التوازن بين جغرافية المكان ومطالب سكانه الحيوية ، وأصبح مفهوم الأمن القومي يعني ضرورة التوسع في الإقليم في مناطق غير مأهولة لحيوية السيطرة علـــيها لصـــالح الكـــيان القومـــي ، وحفظاً له من المخاطر. وقد أدى هذا المفهوم إلى إثارة العديد من مشكلات الأمن القومي في المناطق الحدودية في أوروبا التي تقطنها شعوبٌ أصلُها من دول مجاورة ، مثل منطقة التيرول الإيطالية التي يقطنها سكان من أصول ألمانية ، وإقليم الباسك الإسباني ذو الأصول

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢) المشاط، عبد المنعم، (١٩٨٩). **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** ، القاهرة : دار الموقف العربية ، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرنسية ، ومنطقة دانزيج الألمانية البولندية (وهي من أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية) ، ومنطقتي الألزاس واللورين المتأرجحة بين فرنسا وألمانيا[١] .

واستُخدم مصطلح الأمن القومي بشكل رسمي في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت "مجلس الأمن القومي الأمريكي" ، والذي أنيط به بحث كل الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتهدد أمنها. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الأمنية الخطوةَ الأولى لاهتمام السياسيين من صانعي القرار السياسي بالأمن القومي ، باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية يتحقق من خلالها ما يسعون إليه ، أي يفسرون من خلالها تلك الأعمال التي يرون ضرورة القيام بها ، وإن كانت غير عادلة [٢] .

ارتبط الاهتمام بصياغة المفاهيم الأمنية بالحروب نتيجة لتصاعد حدة الصراع والمواجهة المباشرة بين القوى المتنافسة في منطقة واحدة ــ وقد زادت معدلات الصراعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ــ مَّما يعطي انطباعاً بتأثير النظم العالمية والإقليمية في معطيات الأمن القومي ومحدداته ، وقد اهتمت الحقبة الأولى ، التي استمرت من نهاية العقد الخامس (١٩٤٧) إلى نهاية العقد السادس من القرن العشرين– بالدراسات البحثية في محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن القومي[٣]، والتي تحددها المجالس المتخصصة (مثل : مجلس الأمن القومي الأمريكي).

بدأت الحقبة الثانية لدراسة وتعميق مفاهيم الأمن القومي في نهاية الخمسينيات (العقد السادس) ، واستمرت لمنتصف الستينيات من القرن العشرين (العقد السابع) ، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر القومي في العالم الثالث ، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى. وعاصر ذلك ازدياد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب بين شطري فيتنام وما انعكس على مقوماتها الأمنية نتيجة لفشلها العسكري والسياسي في جنوب شرق آسيا.

وكان لتداعيات حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، خاصة الاقتصادية ، فضل تطوير مفاهيم الأمن القومي في العالم العربي ، فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد

---

(١) المرجع السابق ، ص١٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإســـرائيل دائمـــاً ، مما غير من نظرة الغرب لأمنه القومي ، ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه . وهى الحقبة الثالثة التي عاشها التطور التاريخي للأمن القومي حتى منتصف الثمانينيات [١].

وبتصاعد تنافس قطبيّ النظام العالمي في مجالات البرامج النووية ، وبرامج الفضاء ، وحرب الكواكب ، بدأت الحقبة الرابعة من مفاهيم الأمن القومي ، والتي شملت ارتفاع معدلات التوتر في دول العالم الثالث ونظريات الحرب بالوكالة .

اعتـــباراً من نهاية الثمانينيات ، وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه ، ثم انهيار الكتلـــة السياسية المؤيدة له (الكتلة الشرقية) وحلف وارسو ، الذي كان يضم دول أوروبا الشرقية ، بدأت حقبه جديـــدة (الحقبة الخامسة) ، التي سادها نظام عالمي جديد وشعور بالفوضى العالمية والقطبية المنفردة للولايـــات المتحدة الأمريكية. وبدأت الأطراف المختلفة في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن القومي مـــن خلال مصالحها الذاتية. فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية لإضفاء قوة وفاعلية لدورها في النظام الجديد ، في حين تحاول القوى الإقليمية اختبار مدى صلابة النظام الجديد، وما هي محاور الاقتراب المسموح بها في إطاره لتحقيق مفاهيمها الخاصة بالأمن القومي ؟ وبدا أن المنظمات الإقليمية أقـــل تفهمـــاً وقـــدرة علـــى التحرك في الإطار الجديد ، فتجمد نشاطها ، في حين سارعت التنظيمات والتجمعات دون الإقليمية لاستكشاف المتغيرات الجديدة[٢].

وبـــدأت الحقبة السادسة تظهر ملامحها إثر أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م ؛ إذ كان للهجمات التـــي تعرضـــت لها نيويورك وواشنطن في مقري البنتاغون ومركز التجارة العالمية – أثرٌ كبير على مفهـــوم الأمـــن القومـــي الأمريكـــي ، فتغيرت الصياغات الغربية والأمريكية لمستوى الأمن الداخلي ودرجاتـــه ، وتعدت الرؤية للإطار الخارجي . وبإسم حماية أمنها وسيادتها القومية سعت واشنطن إلى "ابتكار" الحروب الوقائية والدفاعية عن بعد ، لاستهداف كل خطر يواجهها للقضاء عليه قبل التأكد من حجمه ومستوى تهديده لأمنها القومي. وضمن هذا التفكير الإستراتيجي الجديد للأمن القومي الأمريكي، أعلنـــت حربها ضد ما تسميه "الحرب على الإرهاب" ، ووضعت في قاموس السياسة الدولية ، بل وفي مصـــطلحات الفكر الإستراتيجي العسكري ، تصوراً جديداً للأمن القومي يعتمد على الحرب الاستباقية خارج الحدود الجغرافية للدولة ، لحمايتها والحفاظ على أمنها القومي الداخلي .

---

(١) ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص ٣٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الأمن الإقليمي : الأمن الخليجي كحالة دراسة

أوضح المبحث الأول من هذه الدراسة كيف أن مفهوم الأمن من المفاهيم المطاطة في السياسة؛ إذ يمكن تشكيله ليلائم ما يعتبره سياسيو كل عصر من قبيل المصالح الحيوية في زمانهم، فأحياناً يكون هـذا المفهوم ضيقاً بحيث يقتصر على النواحي السياسية والإستراتيجية ، وأحياناً يتسع ليشمل المسائل الاقتصادية والثقافية والحضارية ، وحتى البيئية . كما أن مستويات هذا الأمن تضيق أحياناً لتشمل أمن الدولة فقط، وقد تمتد لتشمل مناطق وأقاليم جغرافية أوسع على المستويين الإقليمي والدولي.

وتلعب الاعتبارات الجيوستراتيجية والاقتصادية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية وأشكال العلاقات البينية بين دول هذا الإقليم وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهدافهـا ، فالعلاقـات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين ، يفـرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى ، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي .

وبـات من الواضح أن منطقة الخليج والجزيرة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ومـنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، أصبحت محور صراعات الدول الكبرى ، نتيجة لاحتوائها على كمـيات هائلـة من الثروة النفطية ، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب. ولّما كانـت الـدول الصناعية قد بدأت منذ بداية القرن العشرين الميلادي بتغيير آلة الطاقة المستخدمة في صـناعاتها من الفحم الحجري إلى النفط، فقد أصبحت السيطرة على هذه المنطقة هي الهدف الأول في كل السياسات التي تطرحها هذه الدول [١].

إن الأمن الإقليمي على وجه التحديد هو مفهوم ذو ثلاثة أبعاد أساسية : أولها هو الأمن والسلم المتبادليـن بيـن الدول المنتمية إلى الإقليم المحدد . وثانيهما هو أمن كل دولة في الإقليم على حدة في مواجهـة حركات المعارضة ، سواء كانت داخلية أم خارجية . أما الثالث فهو أمن المنطقة كلها والذي يـتحقق بـنجاح دول المنطقة في إدارة علاقاتها الخارجية بوصفها كتلة إقليمية واحدة ، فيكون تحركها عقلانـياً نابعـاً من حسابات موضوعية للمواقف ، وأهداف تأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة لدول المنطقة [٢].

---

(١) النعيمي ، عبد الرحمن ، (١٩٩٤) . **الصراع على الخليج العربي** ، بيروت : دار الكنوز الأدبية ، ص٦٩.

(2) Halliday, Fred., (1991). The Gulf War and its Aftermath: First Reflection, **International Affairs**, Vol67, No2, p230.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكـــي ينجح أي نظام أمني إقليمي في تحقيق الاستقرار في المنطقة ينبغي أن يسود دولَ هذه المنطقة توازنٌ ليس في المصالح فحسب ، وإنما توازن في القوى أيضا ، فهذا هو الضمان الأكبر ضد إمكانـــية قـــيام أي دولـــة منتمية إلى الإقليم باستخدام قوتها منفردة لإنهاء أي نزاع ينشب في المنطقة لصالحها ، فالنظام الأمني الإقليمي الناجح هو الذي يحقق الاستقرار لكافة الدول المنتمية إليه، وهذا لا يـــتم إلا بتطبـــيق قاعدة نظام الأمن المتبادل في مقابل قاعدة الأمن المطلق ، فالقاعدة الأولى تفرض التعاون بين دول المنطقة لمصلحة المنطقة كلها والقاعدة الثانية تعني الهيمنة لمصلحة دولة واحدة فقط في الإقليم [١] .

مفهوم الأمن الإقليمي في الخليج العربي وآليات تحقيقه :

يعـــد موضـــوع أمـــن الخليج العربي من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولـــية عمومـــاً ، والسياسات الخليجية خصوصاً . ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة ، ولاســـيما في فترة التسعينيات ، ومروراً بالحرب الأميركية في أفغانستان مطلع عام ٢٠٠٢ ، وانتهاءً بالحرب الأمريكية الأخيرة على العراق في مارس ٢٠٠٣ – كان موضوع أمن الخليج العربي يطرح نفســـه علـــى أنـــه أهم قضية تواجه دول المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، إذ أثارت هذه الحرب إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج ، التي تمد العالم الصناعي بـــ٦٠% من احتياطياته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به ، كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية ، لا يمكن قبولها ، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة .

وقـــد بـــرز الغـــرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا أثناء السنوات الأخيرة لهذه الحرب باعتباره حليفاً وضامناً رئيسياً لأمن دول الخليج العربية ، وقد زاد تكريس هذا التمايز لمفهوم أمن دول الخلـــيج بعـــد حـــرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م ، حيث استطاعت بعدها الولايات المتحدة أن تضع ترتيبات جديدة لأمن المنطقة حافظت فيها على دورها العالمي وريادتها الدولية [٢] .

وقد أظهرت الأحداث والأزمات المتلاحقة التي عاشتها منطقة الخليج غياب الاتفاق حول مفهوم أمن الخليج بين دول المنطقة بالدرجة الأولى ، وبين هذه الدول والقوى الدولية المختلفة . فمنذ الوجود

---

(١)هويدي، أمين، (١٩٩١) . النظام الأمني لمنطقة الخليج العربي ، **مستقبل العالم الإسلامي**، عدد٢، ص ص١٠-١١.

(٢) المركـــز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٢) . **الخليج "قلب العالم" في خارطة الاستراتيجية الأميركية**، جريدة البيان الإماراتية ، الملف السياسي ، العدد ١٢٧ ، ٢٠٠٢/٨/٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريطاني في الخليج وما تبعه من تنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الهيمنة عليه ، ثـم حـروب الخلـيج المتلاحقة – كان الأمن في الخليج هو العنصر الحاضر الغائب دائماً ، فالهدف الأساسي الذي كانت تبحث عنه كل الأطراف هو الأمن ، والأمن هو الشيء الوحيد الذي تفتقده منطقة الخليج حتى هذه اللحظة .

وهـناك وجهات نظر ترى أن تحقيق أمن الخليج يجب أن يشتمل على عدد من الأمور : منها تحديـد الأهـداف التي تعمل الدولة على تحقيقها في كافة المجالات ، بحيث تكون هذه الأهداف ضمن طاقة كل دولة من دول الخليج ، وينبغي أن يتم ذلك في ظل شمولية التخطيط للمستقبل القريب والبعيد ، ووضع السياسات والآليات اللازمة للتنفيذ ، وحل المشكلات المستعصية بين دول الخليج نفسها ، وحل مشـكلاتها مـع جيرانها ، مع إبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة قدر الإمكان ، وبشكل لا يعرّض أمن المنطقة للخطر ، وأخيراً مقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي في المنطقة [١].

والواقع إن الأمن والدفاع كلٌ لا يتجزأ ، وإن المناطق الأمنية يترابط بعضها ببعض ، فلا يكفي أن تراعـي دولة ما على حساب الأخرى ، أو مجموعة من الدول يجمعها إقليم واحد بمتطلبات أمنها ، مـن دون مـراعاة ترتيبات الأمن في مناطق أو أقاليم أخرى . وعليه فإن النظام الأمني في الخليج ، يجـب أن يضع في حسبانه كافة دول هذا الحوض، ومن ضمنها إيران و العراق [٢]. ويجب أن يرتكز النظام الأمني على الأسس التالية [٣]:

أولاً : أن تكون ترتيبات الأمن نابعة من دول المنطقة ، دون تدخل خارجي .

ثانياً : أن تبنى على أساس تحديد حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حالياً ومستقبلاً .

ثالثاً : تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها .

رابعاً : أن يتم إبعاد المصالح الأمنية للدول عن دائرة خلافاتها .

خامساً : أن يـتحقق الأمـن بمفهومـه الشامل ، أي : بأبعاده الداخلية والخارجية ، وبكافة مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية .

---

(١) آل سـعود ، خـالد بن سلطان بن عبد العزيز ، (١٩٩٧) . **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني** ، سلسلة محاضرات الإمارات ١٨ ، أبو ظبي : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص ص١٠-١١.

(٢) المركـز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، (١٩٩٢) . **أوراق الشرق الأوسط** ، العدد ٧ ، القاهرة ، نوفمبر ، ص ٢٦.

(٣) آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق ، ص ص١٠-١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : أن يكون المحور الاقتصادي للأمن الوطني هو العمود الفقري ، الذي يمكن من خلاله تحقيق بقية متطلبات الأمن المطلوب .

سابعاً : أن تؤخذ بالحسبان المصالح القومية للدول المختلفة – وبخاصة الدول الصناعية – حتى يكون النظام الأمني لدول المنطقة " نظاماً واقعياً " يواكب المتغيرات ، ولا يتجاهل المصالح .

تطور مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي :

منذ أن أصبح الرحيل البريطاني عن منطقة الخليج العربي حقيقة مؤكدة ، بدأ مفهوم أمن الخليج يتبلور بالنسبة لدول المنطقة بمعنيين رئيسيين : فهو يعني في مدلوله الضيق ، (وبالأخص بالنسبة لإيران) – الحفاظ على الوضع السياسي والإقليمي القائم كما كان عليه في نهاية عام ١٩٧١م . و هو تاريخ الانسحاب البريطاني ، و حل مشكلة البحرين ، و تسوية موضوع الجزر العربية الثلاث المتنازع عليها . و هو في معناه الواسع ينحو إلى بلوغ مضمون سياسي إستراتيجي ، و بالأخص مع تزايد أهمية المنطقة باعتبار الخليج العربي شرياناً بحرياً حيوياً . و هكذا فإن مفهوم الأمن في الخليج العربي يستلزم توفير أكثر من ضمانة استمرار الصداقة بين الدول المتجاورة بحرياً في المنطقة ، ورفض القواعد العسكرية لإحدى القوى البحرية العظمى ، إنها تستلزم الحماية عسكرياً و مادياً ، للخطوط البحرية ، والتي تمتد في المحيط الهندي و إلى ما وراءه ، و تأمين ترتيبات الدفاع الجماعي بين الدول المتجاورة في الخليج العربي و تحجيم القدرات العسكرية والبحرية الإيرانية إلى الحد الذي يتكافأ مع الافتراض الخاص بقيامها بدور الشرطي الوحيد في المنطقة [١].

ومن وجهة نظر عربية يرى الدكتور عبد الله الأشعل أن الفترة الممتدة من عام ١٩٨١م وحتى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ قد شهدت استقرارا لمفهوم الأمن الإقليمي الخليجي استناداً إلى مجموعة من العناصر هي [٢] :

أولاً : أمن الدول العربية الخليجية لا يتجزأ ، والمساس بأمن إحداها داخلياً أو خارجيا مسؤولية مشتركة ومساس بها جميعاً .

---

(١) القاسمي ، خالد محمد ، (١٩٨٧) . **الخليج العربي في السياسة الدولية : قضايا ومشكلات** ، الكويت : كاظمة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧، ص٣٠.

(٢) الأشعل ، عبد الله ، (١٩٩٩) . **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية** ، (ط١) ، لندن : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، ص ص ١٢-١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانـــياً : أمن الدول العربية الخليجية في إطار صيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" ينصرف بالضرورة إلـــى التميـــيز بين الأمن الخليجي العربي في عمومه والأمن الإيراني ، وإن الصيغة العامة السابقة لا يجب أن تحجب تميز الأمن العربي الخليجي عن الأمن القومي الإيراني على أساس أن هذه الصيغة في مفهوم شبه مطلق ، هي التي سادت في الخليج على الأقل منذ عام ١٩٧٦ في مؤتمر مسقط، وحتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م ، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ .

ولعـــل تميز مفهوم الأمن الخليجي العربي عن الأمن الخليجي الإيراني هو السبب وراء انقسام صـــيغة "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" إلى قسمين : أحدهما يخص دول الخليج العربية ، والآخر يخص دول الخليج غير العربية وهي إيران .

ثالـــثاً : إن صيغة "أمن الخليج مسؤولية " قبل أن تتفرع إلى مفهومين :عربي خليجي من جهة وإيراني مـــن جهـــة أخرى ، تمثل مفهوماً منفصلاً عن ادعاء الولايات المتحدة أن أمن الخليج مرتبط بالمصالح الأمريكية ، وبذلك هو مسؤليتها ، وادعاء الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أن أمن الخليج يهمه لوجود مصالح استراتيجية وأمنية مباشرة له فيه ، ولا يجب أن يكون حكراً على الولايات المتحدة .

رابعـــاً : اســـتندت الـــنظرية العربية للأمن الإقليمي الخليجي في عدد من المعطيات ، أهمها أن الأمن القومـــي العربي هو الضامن للأمن الإقليمي الخليجي ، باعتبار أن دول الخليج العربية جزء حيوي من الأمة العربية ، وأن الضامن الجماعي العربي هو سند هذه الدول ضد أي عدو أياً كان مصدره.

وفي المقابل كانت القوى الكبرى تدرك أبعاد هذا المفهوم للأمن الإقليمي الخليجي و تنطلق في تصوراتها له من نقطة أساسية ، وهي ضمان استمرار مصالحها في هذه المنطقة على المدى الطويل . وتبعاً لذلك وجدنا كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تبادران بالتحرك وتقديم مقترحات تقع ضمن هذا التصور ، كانت على الوجه الآتي [١] :

١- طرحت بريطانيا بعد أن اتضح لها مدى إمكانية الاستفادة من القوى الإقليمية التي تتلاقى مصالحها الخاصـــة مع المصالح البريطانية فكرة التعاون الإقليمي بين الدول الخليجية ، على أن تتبلور في نظام دفاعـــي متماســـك مع ضرورة التركيز في هذا الإطار على أهمية الدور الإيراني في الخليج . و هكذا وجدنا الحكومة البريطانية تعرب عن استعدادها لتشجيع إقامة تحالف إيراني ــ سعودي يضطلع بمهمة حمايـــة الخلـــيج عن طريق إقامة نظام متوازن أساسه دعم سلاح الجو السعودي كي يتمكن من حماية

---

(١) العقاد ، صلاح ، (١٩٨٣) . **التيارات السياسية في الخليج** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ص ٤٢٦ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـــواطئ الخلـــيج العربـــية ، مقابل تدعيمها لسلاح البحرية الإيراني لكي يكون قوة ضاربة مهمة في المنطقة.

٢- واقترحـــت الولايـــات المتحدة الأمريكية تكوين مجموعات إقليمية تضم تركيا و إيران و باكستان والكويت والسعودية تقوم بمهمة " ملء الفراغ" المترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج العربي .

إلا أن هـــذه الترتيبات الدولية للأمن الإقليمي الخليجي واجهت العديد من المتغيرات ، أبرزها الثورة الإسلامية في إيران ، ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية ، مروراً بالاجتياح العراقي للكويت الذي أســـس لمفهوم جديد للأمن الإقليمي الخليجي فرضته حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، وتوج بالنهاية بالاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

الثورة الإسلامية الإيرانية ومفهوم الأمن الإقليمي الخليجي :

كـــان عام ١٩٧٩م عام التغيرات الدرامية العنيفة في إيران ، وكان أيضاً بداية التدهور الكبير فـــي العلاقات الإيرانية – العربية وخصوصاً في ضمن الإطار الإقليمي الخليجي ، فقد بدا واضحاً أن وصـــول رجـــال الدين إلى سدة الحكم في إيران سيفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الإيرانية الخارجية ، وفي الدور الإقليمي لإيران والعلاقات الإيرانية – العربية في الخليج [١] .

فقد انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية، وتزامن ذلـــك مـــع محـــاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربي، الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠م ، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران[٢].

ولعـــل مـــا يؤكـــد التغير في مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي كنتيجة لقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م هـــو اندلاع حرب الخليج الأولى ، أو الحرب العراقية – الإيرانية التي كانت تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمي في المنطقة من خلال محاولة كلا الطرفين الأساسيين في الإقليم إضعاف الطرف الآخر ، وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي .

---

(١) باديب ، سعيد ، (١٩٩٤) . **العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٣٢م – ١٩٨٣م** ، لندن : مركز الدراسات الإيرانية والعربية ، ١٩٩٤م ، ص ١١٦ .

(٢) مقلـــد ، إســـماعيل صـــبري ، (١٩٨٤) . **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي** ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص٢١٩.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠م /١٩٨٨م :

ومع نهاية العقد السابع من القرن الماضي بدأت العلاقات الإيرانية – العراقية تشهد نوعاً من التأزم بسبب تسارع الأحداث السياسية الداخلية في إيران ، إذ بحلول عام ١٩٨٠م كانت إيران تعاني من صراع حاد بين القوى السياسية المختلفة داخل البلاد ، والنزاعات الانفصالية التي أعقبت الثورة الشيعية من ناحية الحكومة التي أتت بها الثورة في طهران من ناحية أخرى ، فضلاً عما كانت تعانيه البلاد من مشاكل اقتصادية ، كانت كمبررات للأحداث التي قامت في إيران بسبب سقوط الشاه ، وتحول البلاد من نظام حكم ملكي إلى نظام جمهوري ، وبسبب الحصار الاقتصادي الذي أعقب أزمة الرهائن الأمريكية في السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩م. وقد كان العراق حينها يحسب حسابات خاصة وأراد تصفيتها مع إيران ، ولاسيما وأن العراق اعترف لاحقاً أنه لم يكن راضياً عن اتفاقية الجزائر لترسيم الحدود بينه وبين إيران جرَّاء الضغوط الداخلية التي فرضت على العراق ، فهدأت حدة النزاع مع إيران لعدم إثارة النزاعات الانفصالية في جنوب وشمال العراق ، فضلاً عن أن الظروف السياسية الداخلية في إيران وحالة المد والجزر السياسية والاقتصادية ، والرغبة العراقية في وضع حد للنزاع على شط العرب، ولدفع خطر تصدير الثورة التي كانت إيران تهدد به جيرانها آنذاك، كل ذلك وغيره دفع بالعراق لإعلان الحرب على إيران في الثاني والعشرين من سبتمبر من عام ١٩٨٠م [١].

واستمرت الحرب ما يقارب ثمانية أعوام ، أثناءها وفي عام ١٩٨٧م صدر قرار مجلس الأمن تحت رقم (٥٩٨) يطالب فيه بإيقاف الحرب ، وتم تنفيذ القرار في أغسطس من عام ١٩٨٨م والتزم الطرفان بالقرار بعد أن خسرا فيها مئات الآلاف من الضحايا ، ومئات البلايين من الدولارات ، وعادت بالآثار السلبية على أمن الخليج ، وعلى التضامن العربي والإسلامي [٢].

كما جاءت الحرب لتعزز من أهمية اتحاد دول الخليج العربي بعد الأحداث التي تزامنت مع نهاية السبعينيات بالثورة الإيرانية ، والحرب العراقية – الإيرانية ، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان ليصبح على مرمى حجر من المياه الإقليمية في الخليج العربي ، فكانت النشأة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .

---

(١) ماردیني ، زهير ، (١٩٩٦) . **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة** ، بيروت : دار اقرأ ، ص١٦٦.

(٢) القرني، علي بن حسن ، (١٩٩٧) . **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، الرياض : مكتبة العبيكان ، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس التعاون لدول الخليج العربي كمنظمة أمنية وسياسية :

تأسس مجلس التعاون في فبراير ١٩٨١م ، وضم في عضويته المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية وسلطنة عمان. ولم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على التعاون في المجال العسكري بين الدول الأعضاء ، ويرجع ذلك لرغبة هذه الدول في عدم وصف مجلس التعاون بأنه تحالف عسكري موجه ضد دول الجوار ، وبخاصة إيران التي اعترضت على المجلس ، واعتبرته تكتلاً سياسياً – أمنياً يهدف إلى عزلها عن المنطقة .

ورغم أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني ، إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيسي الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي إمعاناً منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإنه نشاط يشمل الميدان السياسي ، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج الذي يساهم بدورهِ في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين [١].

وفي سبيل ذلك أقر المجلس في قمته الأولى في مايو ١٩٨١م مبدأين أساسيين لتحقيق الأمن الجماعي لأعضائه : الأول يؤكد أن العدوان على أي دولة من أعضاء المجلس يعتبر عدواناً عليها جميعاً ، وتلتزم جميع الدول الأعضاء بالتضامن مع الدولة المعتدى عليها .

ويقوم المبدأ الثاني على تحقيق الأمن الذاتي الجماعي ، ويعني ذلك أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الأعضاء دون غيرها ، ورفض التعاون العسكري مع الدول الأجنبية ، وعدم منحها قواعد أو تسهيلات عسكرية في دول المجلس [٢].

حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م/١٩٩١م وأثرها على توازن القوى في المنطقة :

نشبت حرب الخليج الثانية بسبب اجتياح العراق للكويت واحتلاله في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م ، وعلى الفور تدخلت الولايات المتحدة من خلال نشاط دبلوماسي مكثف في مجلس الأمن بعد الاجتياح ، حيث ندد المجلس بالعدوان العراقي على دولة الكويت ، وكانت أولى الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن بعد هذا الاجتياح استصدار قرار يدين العراق ، وهو قرار رقم (٦٦٠) في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م [٣] .

---

(١) رجب، يحيى حلمي ، (١٩٨٨) . **مجلس التعاون لدول الخليج العربي** ، الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع، ص ٥٥ .

(٢) رجب ، يحيى حلمي ، (١٩٩٧) . **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، الجزء الأول ، القاهرة : مكتبة العلم والإيمان ، ص٢٥٢ .

(٣)عبد ربه ، عبد الخالق ، (١٩٩٩) . أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (١٤٨) ، ص٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي اليوم نفسه عُقد اجتماع وزراء الخارجية العرب ، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية القرار رقم (٥٠٣٦) ، المؤرخ في ٢ أغسطس ، والذي يدين العدوان العراقي على دولة الكويت، ويرفض أي آثار مترتبة عليه ، ورفع الأمر إلى الملوك والرؤساء العرب، للنظر في عقد اجتماع قِمة طارئ ، لمناقشة الأزمة [١] .

وبالفعل عُقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في العاشر من أغسطس عام ١٩٩٠م وأصدر القرار رقم (١٩٥) الذي أدان الاحتلال العراقي ، وأكد على سيادة دولة الكويت ، واستجاب لنداء السعودية بإرسال قوات عربية إليها لحمايتها ، وتكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار ، إلا أن غياب الإجماع العربي حول الموقف من الأزمة أدى إلى إضعاف أي جهود يمكن بذلها داخل الجامعة العربية ، وترك الأمر برمته لمجلس الأمن الدولي [٢] .

وبما أن فشل الجهود العربية حال دون تطويق الأزمة عربياً ، فإن هذا أعطى الحق للكويت في الدفاع عن وجودها من خلال الاستعانة بالقوات الأجنبية ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ سارعت الأخيرة إلى قيادة مجريات الأزمة ، فحشدت الأساطيل والجيوش على الساحة العربية ممثلة بأكثر من ثلاثين دولة ، وبدأت مع بريطانيا وفرنسا بشن غارات جوية صباح يوم السابع عشر من يناير ١٩٩١م وامتدت حتى الثامن والعشرين من فبراير ، وقد أسفرت هذه الحرب عن هزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت [٣] .

وقد تنوعت وتعددت النتائج التي نجمت عن حرب الخليج الثانية ، بين نتائج مباشرة على الأمن الإقليمي الخليجي ، وبين نتائج أخرى على الأمن القومي العربي برمته ، وكذلك تداعيات متنوعة على الـــنظام الدولي وهيكلته ، وتفُّرد وهيمنة الولايات المتحدة فيه، وانهيار وتفكك منظومة الكتلة الشيوعية بعـــد سقوط الاتحاد السوفيتي . وما يهمنا هو تداعياتها ونتائجها وآثارها على الأمن الإقليمي الخليجي ومفهومه ، حيث ترتب على حرب الخليج الثانية تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً ، وتتلخص في [٤]:

---

(١) وثائق خاصة بأزمة الخليج ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٢ , أكتوبر ١٩٩٠م ، ص ١٧٠ .

(٢)هيكل ، محمد حسنين ، (١٩٩٢). **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢م ، ص٤٣٣.

(٣) الأطـــرش ، محمد ، (١٩٩٢) . أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (١٥٥) ، ص٤٠ .

(٤)المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، **أوراق الشرق الأوسط** ، العدد ٦ ، يوليو ١٩٩٢م ، ص ٢٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إرساء نظام أمن مستقر في منطقة الخليج بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.
- العمل على إنهاء الصراعات والمنازعات الإقليمية وحلها، سلمياً.
- إعادة تكييف اقتصاديات المنطقة.

واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفة في المنطقة ، حيث تم تحديد الأهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، في منطقة الخليج وتعني في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة من خلال الوجود العسكري فيها ، سواء بالإقامة المسبقة بها ، أو بسرعة نقل القوات إليها من أجل ردع أي محاولة تشكل تهديداً لها من الداخل أو الخارج ، وحماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين ، إضافة إلى منع أي تحالف بين القوة الإقليمية في الخليج [١].

ولقد التقت هذه الاهتمامات الأمريكية بمشاعر القلق التي كانت سائدة في منطقة الخليج، والناجمة عن صدمة العدوان العراقي ، مع استمرار وجود الخطر، سواء من خلال استمرار وجود النظام العراقي ، أو من خلال محاولات إيران فرض سيطرتها على المنطقة ، وتمخض هذا الالتقاء بتوقيع اتفاقيات ثنائية، أمنية دفاعية ، بدءاً من ٢٠ سبتمبر ١٩٩١م، بين الولايات المتحدة الأمريكية وكلٍّ من الكويت والبحرين وقطر، فضلاً عن اتفاقيات أخرى مماثلة عقدتها دولة الكويت مع كلٍّ من روسيا والصين بريطانيا وفرنسا ، وتكفل هذه الاتفاقيات لقوى الغرب إعادة ترتيب أوضاع الأمن الإقليمي ترتيباً يضمن عدم تكرار ما حدث في أزمة الخليج الثانية .

أما بالنسبة للطرف الثاني في المعادلة الإقليمية الخليجية وهو إيران ، فقد كان لحرب الخليج الثانية ، بما احتوته من استعراض للقوة الأمريكية، والتكنولوجيا المتقدمة، أثرها في إحباط شعور إيران بأهميتها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة ، فأدت – من وجهة النظر الإيرانية – إلى تشويه النظام الطبيعي للعلاقات الإقليمية ، ولذلك وجدت نفسها معنية بالرد على هذه التطورات.

وعبّرت إيران عن إدراكها خطر هذه المستجدات، من خلال تأكيدها على [٢]:

---

(١) فريد هاليداي , الولايات المتحدة والشرق الأوسط , الباحث العربي , بيروت , فبراير ١٩٩٢م , ص ٢٣ .

(٢) محمد السعيد إدريس , إيران والنظام الإقليمي في الخليج العربي , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ١٩٩٨م , ص ص ١٠٣-١٠٥.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. رفض أي تغيير في الحدود السياسية، بين الدول الخليجية ، خصوصاً إذا اقتضى إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران .

٢. حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي ، من منظور أن العراق ، يُعد عمقاً إستراتيجياً لها ، والحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه .

٣. ضرورة الحفاظ على التوازن الإستراتيجي ، التركي ــ الإيراني ، انطلاقاً من مشكلة الأقلية الكردية الإيرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الإيراني .

٤. رفض الوجود الأجنبي في الخليج ، الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لطرد العراق من الكويت ، والذي قبلته على مضض . وفور انتهاء حرب الخليج أكدت مجدداً وجوب خروج القوات الأجنبية من المنطقة ، وأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه .

٥. تأكيد أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج ، هي الأنسب للحفاظ على الأمن الإقليمي ، والإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الإيرانية ــ الخليجية، وتأمين المنطقة في المستقبل ضد أي أحداث ، على شاكلة العدوان العراقي على الكويت .

والخلاصة أن مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي قد تأثر بصورة غير مسبوقة أثناء وبعد حرب الخليج الثانية ، حيث صعدت قوى دولية وإقليمية وسقطت أخرى ، وانعكست صيغ توازن القوى في النظام الإقليمي الخليجي على توازن القوى في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي والدولي ، حيث كان للمكانة الدولية التي حققتها الولايات المتحدة بعد الهيمنة والسيطرة على الخليج العربي دورٌ بالِغٌ في إعادة صياغة توازن القوى الخليجي والعربي والدولي . فمن ناحية اختفت جذوة القوة العراقية الإقليمية التي كانت مرشحة لتحدي إسرائيل ، وصعدت قوى إقليمية أخرى لتحل بدلاً منها وتمثلت في إيران وتركيا ، في الوقت الذي انحسرت قدرة إيران على لعب دور إقليمي متميز مقارنة بالعقد الثامن من القرن الماضي أثناء حرب الخليج الأولى .

وأصبح التحدي الحقيقي لمفهوم الأمن الإقليمي الخليجي يتمثل في التوصل إلى وسيلة فاعلة لردع مصادر التهديد الموجَّهة إلى دوله الأصغر، حيث إن مشكلة دول الخليج الأمنية ، تكمن في أنها تريد أمناً وقدرة على الردع ، دون وجود عسكري لقوى خارجية على أراضيها ، فضلاً عن أن هذه الدول نفسها، لا تملك قدرة ردع ذاتية، في مواجهة تهديد جارتَيها، إيران والعراق . كما أنها تعاني قِلة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإسلامية
www.manaraa.com

ســكانها، مقارنـــة بهما. وقد واجهت تهديدات إيران، بعد ثورة ١٩٧٩، ثم تهديدات العراق، بعد نهاية الحرب العراقية ــ الإيرانية .

وأخــيراً تجدر الإشارة إلى أن قضية أمن الخليج قضية شائكة و حساسة ؛ فهناك "أمنه" كممر مائي دولـــي، يتحتم المرور به، من دون اعتراض أحد، شأنه شأن البحر الأحمر وقناة السويس وقناة بنما . وثمـــة "أمن دوله"، أي : تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج، بما فيها إيران والعراق . إضافة إلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يُفترض أن يكون متناسقاً مع الأمن الإقليمي للخليج. فضلاً عن الأمن العربي، وأمن دول منطقة الشرق الأوسط، بما فيها تركيا وإسرائيل ؛ وكلها دوائر متداخلة ، ومصالح متعارضة [١] .

وسيحاول الفصل الثاني من هذه الدراسة تحديد أهمية منطقة الخليج وأمنها الإقليمي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق ، ص ٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

منطقة الخليج في السياسة الخارجية السعودية

تشـــكل المعطيات الجغرافية الإطار الواقعي الذي تستمد الدولة سياستها الخارجية منه ، حيث تساهم هذه المعطيات في تكوين قدر من دوافع وأبعاد السياسة الخارجية ، وبخاصة ما يتعلق بالعلاقات المكانية ، إضافة إلى المساهمة بصورة فاعلة في تحديد أولويات علاقة الدولة الخارجية، خصوصاً إذا وقعـــت الدولـــة في منطقة جغرافية تتصف بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية نتيجة صراع القوى المحلـــية والدولـــية كما هو الحال في منطقة الخليج العربي ، وخصوصاً مع توافر الموارد الاقتصادية الهامة التي تتوافر لهذه المنطقة .

وتعتـــبر منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليه أهم محور لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجـــية ، ويعـــود ذلك لأسباب عديدة من أهمها الارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز لتلك الدول ، والذي يكاد يكون فريداً بين الأمم بسبب الارتباطات الأسرية والقبلية المعروفة ، وكذلك التماثل الكبـــير للأنظمـــة السياســـية والاقتصادية ، وبخاصة بين دول مجلس التعاون الست . وقد زاد اهتمام المملكة بهذه المنطقة حقيقة أنها منذ أمد طويل ، كانت محط اهتمام القوى الكبرى لأهميتها الإستراتيجية بكافـــة جوانـــبها، فلـــيس مـــن المســـتغرب أن تمثل منطقة الخليج عمقاً إستراتيجياً للمملكة العربية السعودية [١].

وقـــد نشـــطت المملكة العربية السعودية منذ وقت طويل في لعب دور فعال في بلورة وتحديد اتجاهـــات الكثـــير مـــن مخـــرجات السياسة الخليجية ،وذلك من خلال تعاطيها الجاد مع كل الأحداث والتطورات التي مَّرت بها المنطقة معتمدة على مرتكزات سياستها الخارجية التي تتصف بالقوة والثبات والـــتعقل، ممـــا كفـــل لهـــذه السياســـة مرونة وآلية مكَّنتها من استيعاب جميع المتغيرات التي مرت بالمنطقة [٢].

---

(١) الراجحي، صالح عبد الله ، (١٩٩٩) ، **العلاقات السعودية – الخليجية** ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر)، السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مائة عام . وزارة الخارجية السعودية ، ص١٢٥.

(٢) العلـــي ، خـــالد بـــن إبراهـــيم ، (١٩٩٩) ، **مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي ، الإسلامي ، الدولي** ، في معهد الدراسات الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ص٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للخليج

يتمتع الخليج العربي بموقع استراتيجي ممتاز بين القارات القديمة الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا) ، وبأنه نقطة التقاء التجارة المتباينة مما جعله ميداناً لصراع طويل الأمد لغرض الاستحواذ عليه والسيطرة على طرق التجارة فيه وعلى كنوزه الطبيعية ، ولم يزل هذا الصراع محتدماً حتى الوقت الحاضر [١] .

وبذلك تشكل منطقة الخليج العربية عمقاً إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً ، كما تتميز البيئة الخليجية بأنها متشابهة ومتجانسة، فهي بيئة صحراوية ساحلية، كما أنها تشترك في وحدة الرقعة، أي : ذلك الاتصال الجغرافي المستمر للمنطقة. ويمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران [٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وليس في العالم مثال أفضل من ذلك الذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي في المجتمع والاقتصاد والسياسة ، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة ، سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية ، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة ، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى .

حيث يمثل الخليج العربي كما يقول "بيربي" قلب الشرق جغرافياً ، وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل عليه اللعاب ، فعن طريقه وعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر الأبيض المتوسط أو إلى تركيا ، فالبحر الأسود عن طريق نهر دجلة ، أو إلى إيران وبحر الخزر و إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى ، أو إلى أفغانستان . وهو يمثل باباً إلى الشرق الأوسط من جهة الخليج والهند ، ومحطة أمامية للدفاع عنهما ، وأن من يتحكم به يتحكم بمرور أي اتصالات قادمة نحوهما ، سلمية كانت أم غير سلمية ، سواء من هضبة الأناضول أو ساحل الليفانت وسوريا أو روسيا عبر إيران ، ولهذا ليس بمستغرب أن يصبح

---

(١) الفيل، محمد رشيد ، (١٩٨٨) . **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي** ، (ط٢) ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل، ص٢٢.

(٢) رجب ، يحيى حلمي ، (١٩٩٧) . **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة العلم والإيمان ، ص٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محور الصراع الدولي سياسياً واقتصادياً وتنازعت عليه منذ القديم القوى الدولية الطامعة في السيطرة العالمـــية ، ومما زاد في أهميته حديثاً إلى جانب مركزه الإستراتيجي المهم ، خطره العسكري المتزايد وموانـــيه الـــبحرية والجوية المؤدية إلى أرجاء العالم ، وثروته البترولية الهائلة ومخزونه الاحتياطي الضخم [١] .

وتـــرى معظم الدراسات الجيولوجية ، أن الخليج قد تشكّل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثـــت في العصر الميوسيني ، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين ، هما : الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية . وتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قـــد تشـــكّل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية ، من ثم تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة ، وتكوين ما يعرف حالياً بمياه الخليج العربي [٢].

وهكذا أصبح الخليج بحراً شبه مغلق ، يبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي (١٣٥٧) كيلو متر ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العُمانية حتى شط العرب في جنوب العراق ، كما يتراوح عرضه ما بين (١٨٠-٢٨٠) كيلومـــتر ، وتقـــدر مساحة سطحه بنحو (٢٥٠) كيلومتر مربع ، وتبلغ أعمق نقطة فيه (١٠٠) مـــتر بالقـــرب من جزيرة هرمز ، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة ولا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه ، والتي ينحسر عنها الماء سنوياً بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهرا شط العـــرب ونهر قارون . وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي ، مثل : جزيرة بوبيان وجزيرة البحرين وجزيرة فيلكه وغيرها [٣].

إلـــى جانب هذه الجزر ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية ، والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج ، يوجد مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ؛ ولذا يعد من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور أكـــثر من مائة سفينة محملة بالنفط تمر من خلاله يومياً [٤]. وتكفي الإشارة إلى أنه في عام ١٩٧٣ م

---

(١) الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، مرجع سابق ، ص٢٧ .

(٢) القحطاني ، شيخة غانم ، (١٩٩٧) . **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ص٥٤ .

(٣) مرهون ، عبد الجليل ، (١٩٩٧) . **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** ، بيروت ، دار النهار للنشر، ص٣٨.

(٤) عـــبد الله ، عـــبد الخـــالق ، (١٩٩٣) . النظام الإقليمي الخليجي ، **مجلة السياسة لدولية** ، السنة٢٩ ، العدد١١٤، أكتوبر ، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كـــان يُنقل يومياً عبر مضيق هرمز ما يعادل (١٨,٥) مليون برميل من النفط ، يتجه منها حوالي (٩) مليون إلى اليابان وأوروبا [١].

وقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة ، فأعمق أجزاء الخلـــيج لا تتجاوز مائة متر ، بل يوجد فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً ، وتمتد هذه المـــناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المائة كيلو متر من الساحل العربي ، في حيـــن أن الأعماق الكبيرة في الخليج – بصفة عامة – تحيط بساحل هضبة إيران من جانب ، ومضيق هرمـــز مـــن جانب آخر . هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذا حدين : فهي من جانب تجعل من المستحيل علـــى الســـفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي ، ولكنها من جانب آخر تجعل من الخليج في مجموعه بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء الأساطيل وحمايتها من أي هجوم أو صدام بحري [٢].

جميع الحقوق محفوظة

ونظراً لامتداد الخليج على شكل خنجر إلى أقصى عمق متصور في منطقة جنوب غرب آسيا حـــتى نقطـــة يتقابل معها خط عرض ٣٠ بخط الطول ٥٠ ، فإن هذه المنطقة أصبحت أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأوربية ، وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة فـــي روســـيا الآســـيوية ، فالمسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين – حيث آبار النفط المهمة في جنوب الاتحاد السوفياتي (السابق) لا تتجاوز خمسمائة ميل [٣].

وفي نهاية التسعينيات وبعد افتتاح " طريق الحرير " بالربط التاريخي بين شبكة خطوط السكك الحديديـــة الإيرانية – التركمنستانية ، أصبح الخليج منفذاً بحرياً إستراتيجياً لجمهوريات آسيا الوسطى الإســـلامية ، فعن طريق هذا الخط بات بمقدور هذه الجمهوريات الوصول بسهولة إلى إيران ، ومنها إلى الخليج مباشرة ومن الخليج إلى العالم [٤].

---

(١) عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ص٥٨-٥٩.

(٢) ربـــيع ، حـــامد ، (١٩٨٤) . **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط** ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، ص٣٨٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ص٣٨٠-٣٨١.

(٤) إدريس ، محمد السعيد ، (٢٠٠٠) . **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية الإستراتيجية والتنافس الاستعماري على منطقة الخليج

رغـــم مـــا تشكله هذه الأهمية الاستراتيجية من ميزات لمنطقة الخليج ، إلا أن هذه الخصائص الجغرافـــية التي يمتلكها الخليج ساعدت على تنامي مطامع القوى الخارجية في هذه المنطقة ، فعلى مر العصـــور كـــان الخليج ولا يزال ساحة للصراع بين القوى العظمى ، حيث بدأ هذا الصراع بالسيطرة البرتغالية في القرن السادس عشر الميلادي ، أعقبه التنافس بين القوى الأوروبية (الهولندية والفرنسية والبريطانـــية) ، إلـــى أن انتهى إلى السيطرة البريطانية آنذاك ، ثم انسحبت بريطانيا من منطقة شرق السويس ومن ضمنها منطقة الخليج في نهاية عام ١٩٧١ [١] .

وقـــد أشرنا في بداية هذا الفصل إلى أن الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو لـــنظام إقليمـــي معين ، تنبع من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديمغرافـــية التـــي تتشـــكل فـــي إطارهـــا هـــذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي ، وبذلك فإن الأهمية الجيوسياسية لإقليم منطقة الخليج هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة ، والتي بدأت بالظهور والتـــبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظاماً إقليمياً ذا أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر .

وقـــد درج علماء السياسة في تحليل موقع الخليج في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين أساسيين : ***الأول*** : يدور حول أن أهمية إقليم الخليج لم تبرز بصورة واضحة لتعلن بصراحة عـــن موقعـــه باعتـــباره أحد عناصر القلب في التوازن الإستراتيجي الدولي إلا خلال الأعوام الثلاثين الماضـــية ، وعلى وجه الخصوص في أعقاب حرب الأيام الستة . ***والثاني*** أن هذه الأهمية تنبع أساساً من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم [٢].

وحيث أنه لا يمكن إنكار أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط ، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة، خصوصاً في فـــترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) وطموح شعوب المنطقة

---

(١) الغربللي ، عبد الكريم السيد عبد اللطيف، (١٩٩٩) . الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج: الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن ، **ندوة : نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير** ، (١٥ – ١٧ مايو ١٩٩٩م) ، الجزء الثاني ، (ط١) ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ص١٩ .

(٢)إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، مرجع سابق ، ص٦٩.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلـــى الـــتحرر والاســـتقلال والوحدة القومية قد جعل الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا والولايات المـــتحدة الأمريكـــية – تشدد من قبضتها ، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي والإسلامي ، خصوصاً بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م والثورة العراقية عام ١٩٥٨م ثم اليمنية عام ١٩٦٢م ، والإيرانية عام ١٩٧٩م [١] .

كمـــا اكتســـبت مـــنطقة الخليج أهمية سياسية كبيرة إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية ، إذ سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفياتي ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة . ففي يونيو ١٩٧٣م وصـــف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي آنذاك، منطقة الخليج بأنها منطقة للولايـــات المـــتحدة فيها "مصالح سياسية ــ اقتصادية ــ إستراتيجية هامة جداً جداً". وفي الوقت نفسه تقريباً قام جيمس نويس نائب وزير الدفاع الأميركي، بتحديد مصالح أميركا وأهدافها في المنطقة على أنها : "(أ) احتواء القوة العسكرية السوفياتية ضمن حدودها الحالية . (ب) استمرارية الوصول إلى نفط الخلـــيج . (ج) اســـتمرار حرية السفن والطائرات الأميركية في التحرك من المنطقة واليها ".أما على الصعيد السياسي فقد ارتبط الوضع في الخليج بركن آخر من الاهتمامات السياسية الأميركية الرئيسية، أي : الصراع العربي ــ الإسرائيلي [٢].

وعند قيام الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان ، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية ، حين أعلنت بوضوح أن أي محاولة من أي قوة خارجية للســـيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بكافة الوســـائل بمـــا في ذلك القوة العسكرية . وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الاستراتيجية بـــ (مبدأ كارتر) [٣].

ونتيجة لذلك أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع؛ إذ إن تـــناقض المصـــالح الوطنـــية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصـــراعات الدولـــية ، ولا ســـيما أن من يسيطر على الإقليم باستطاعته فرض رؤيته الأمنية عالمياً

---

(١)النعيمي ، عبد الرحمن ، (١٩٩٤) . **الصراع على الخليج العربي** ، بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، ص١٢.

(٢) آغا ، أحمد وآخرون ، (١٩٨٠) . **قضايا الخليج العربي** ، سلسلة الدراسات والوثائق الإستراتيجية ، العدد (٢١) لندن ، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.

(٣) القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحقيق السيادة الدولية من خلاله . وهو ما دفع ديفيد نسيوم – وكيل وزارة الخارجية الأمريكية – إلى القـــول : " إن كـــان العـــالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها ، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادهـــا : (إن هذا المركز هو الخليج ، سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه) وما من مكان في العـــالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية ، وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج " [١].

علـــى هـــذا النحو لم يكن مستغرباً أن تصبح منطقة الخليج محوراً للصراع الدولي بين القوى الدولـــية الكـــبرى المتنافسة حول السيادة العالمية منذ القدم ، ابتداءً من الحروب الفارسية – الرومانية، ومـــن بعدهـــا العصور الإسلامية ، وامتداداً إلى عصر الهيمنة الأوربية[٢]. فلا يوجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية ، سواء في الماضي أو الحاضر إلا واهتمت بمنطقة الخليج ، مثل : البرتغاليين والهولنديـــن والفرنسيين والإنجليز، وأعقبهم الألمان ، ثم الصراع الأمريكي – السوفياتي، امتداداً إلى الاندفـــاع الأمريكي الراهن للتفرد بالإقليم والهيمنة المطلقة عليه كل ذلك ما هو إلا مراحل متتابعة من مساعي السيطرة على هذا الإقليم المهم إستراتيجياً [٣].

الأهمية الاقتصادية :

يجمـــع معظـــم مـــن تناول منطقة الخليج العربي بالبحث والدراسة على أن الثروة النفطية في الخلـــيج بشـــقيها المســـتخرج والمخزون الاحتياطي تمثل القوة الاقتصادية المهمة للمنطقة ، وقد جاء اكتشاف النفط ليضاعف من الأهمية الجيوستراتيجية المميزة لمنطقة الخليج ، بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمـــية ، حـــتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقـــول الـــنفط الغنـــية في بلدان الشرق الأوسط ، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطـــية التـــي أكـــدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وفي ذلك تشير الإحصـــائيات إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك بمفردها تقريباً ربع الاحتياطي العالمي بإجمالي يقـــارب (٢٦٣) مليار برميل ، والكويت والإمارات العربية المتحدة (٩) بالمائة ، وقطر أكثر من (١) بالمائـــة ، إضـــافة بالطبع للبحرين وعُمان ، أي : إن المنطقة تمتلك أكثر من ٤٤ بالمائة من إجمالي الاحتياطـــي العالمي ، فإذا أضيف لها الاحتياطي العراقي والذي يقدر بـــ (١١) بالمائة ، والاحتياطي

---

(١) النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص١٠.

(٢) مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ص٦٠-٧١.

(٣) إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سابق ، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانـــي الذي يقدر بأكثر من (٨) بالمائة تصل النسبة إلى ما يوازي (٦٤) بالمائة ، ويزيد من أهمية نفط الخليج أنه قابل للزيادة نظراً لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها بعد [١] .

ويكشف الاعتماد المتزايد على النفط قيمة منطقة الخليج وأهميتها الاقتصادية الاستراتيجية في الصـــراع الدولي على مصادر الموارد ، فمنذ أن اتخذ قائد البحرية البريطانية ونستون تشرشل قراره عـــام ١٩١٠ م باعتماد النفط بديلاً عن الفحم كوقود للأسطول البريطاني ، ومنذ أن ظهرت المحركات والطائرات عام ١٩٣٠ م، وابتكار أساليب جديدة لاستعمال الديزل والبنزين والتشحيم والتزييت ، باتت الســـمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين هي الصراع على النفط ، وكانت الحرب العالمية الثانية بحق هـــي " حـــرب زيت " ، فالجانب الذي يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية عن العدو ، ويتمكن في الوقـــت ذاته من إمداد قواته وسفنه وطائراته بها في الوقت المناسب والمكان المناسب هو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في هذا الصراع العالمي [٢].

وليس هناك شك في أن عصرنا الراهن هو عصر النفط ، فقد كان النفط على مدى قرن كامل ، بالنســـبة لأكـــبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية صانع الرخاء وقت السلم وضامن النصر وقت الحرب . فالولايات المتحدة كما يقول كارل سولبرغ : " قوة نفطية أساساً ، النفط هو الذي يغذي هذه القوة ، كما يغذي الدم جسم الإنسان " [٣].

ولا أحـــد يجـــادل في أن النفط قد مكن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القمة في القوة علـــى العـــالم ، وهو الذي جعل من القرن الماضي بأكمله قرناً أمريكياً ، كما أنه لا أحد يجادل في أن الولايـــات المتحدة تسعى لجعل القرن الحالي قرناً أمريكياً ، ولكي يتم لها ذلك ، فإنه لا بد من السيطرة على منابع النفط ، وبخاصة منابع نفط دول منطقة الخليج العربي ، وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم إليه وبخاصة الولايات المتحدة [٤].

ولا يمكـــن فهـــم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة ، فهو أولاً المصدر الأساسي والأهـــم للطاقة في العالم ، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر أساسي لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ، ومجال واسع لنشاط شركات عالمية عملاقة .

---

(١) بســـتكي ، نصـــرة ، (٢٠٠٣) . **أمـــن الخلـــيج : من غزو الكويت إلى غزو العراق** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ص٣٢-٣٣.

(٢) النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص٢٨.

(٣) إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سابق ، ص٧٤.

(٤) المرجع السابق ، ص٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما لا شك فيه أن الموارد التي ترتبت على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة التي سبقت اكتشاف النفط لم تشكل ثروة ضخمة تستطيع النهوض بمهام تنمية حقيقية في الخليج ، والشروع في التنمية ورسم خطط مرحلية لها هو نتاج الاستثمار الحديث للنفط الذي بدأ بالانسياب بشكل تجاري متزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . و قد بدأ التراكم المالي والفوائض النقدية يشار إليهما بعد ذلك نتيجة لعملية الاستخراج الهائلة التي شهدتها حقول النفط العملاقة ، حتى وصفت عملية الاستخراج هذه بأنها أكبر عملية استنزاف للثروات عرفها التاريخ الإنساني [١].

فقد شكل إنتاج النفط في الخليج العربي عام ١٩٥٢م ٥٨% من الإنتاج العالمي ، فيما شكل في أواسط الثمانينيات ٦٢% من مجمل النفط المتداول في التجارة العالمية و ٤٠% من الإنتاج النفطي في العالم باستثناء الدول الشيوعية سابقاً [٢]، واليوم يقدر الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي كاملة بما يتجاوز ٦٤% [٣] .

فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية لهذه الدول ، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية ، وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم . والصناعات النفطية أيضاً هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من ١٢ ألف سلعة ، وتوظف ما لا يقل عن ١٢ مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة ، بل إن الصناعات النفطية هي من أضخم الصناعات وأوسعها ؛ فهي الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة . أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة ، وما زالت محافظة على نفوذها وقوتها ، بل إن هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم ، وتأتي على قائمة الشركات الدولية التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية [٤].

ومن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول ، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول ، وبالنتيجة فإن الصناعة النفطية قد أعطت مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات . وقد لعب تركيز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الحكومات دوراً مهماً في بناء البنية التحتية وتوثيق العقد

---

(١) القاسمي ، خالد ، (١٩٨٥) . **الخليج العربي** ، الشارقة ، دار الثقافة العربية للنشر ، ص ٤٨ .

(٢) محمد الرميحي , البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي , مرجع سابق , ص ١٩ .

(٣)البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٤)عبد الله ، عبد الخالق ، (١٩٩٤) . النفط والنظام الإقليمي الخليجي ، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة ١٦ ، العدد (١٨١) ، مارس ١٩٩٤ ، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعـــي بيـــنها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينيات ، إذ يحصل المواطنون علـــى مـــنافع مادية وعينيه جيدة ، فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة معـــاً علـــى مـــنح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني ، والرعاية الصحية ، والخدمات الإسكانية ، ودعم البضائع الاستهلاكية ، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى [١].

أمـــا مـــن ناحـــية العلاقات البينية بين دول الخليج ، فلا يمكن إنكار أن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية ، وهي تفتح الملف النفطي الخليجي وعلاقات دوـــله مـــع بعضـــها الـــبعض ، وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، وبدون التصـــرف الواعـــي في هذه الأمور الشائكة ، فإن القوى الأجنبية تستغل هذه الأزمات لتتدفق جيوشها بسرعة إلى المنطقة تحت شعار " الحفاظ على المصالح الحيوية " للغرب [٢].

ومنذ أن بدأت الشركات النفطية التنقيب على النفط في اليابسة والبحر ، بدأ الصراع بين الدول الخليجية على الحدود البرية والبحرية ، وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محايدة يتم استثمارها من قبل البلدين المتجاورين ، أو يتم التنازل مـــن طرف لآخر ، كما حصل بين أبو ظبي والسعودية عام ١٩٧٤ م. وكان من المفروض أن تحل مشـــاكل الصـــراع على النفط بين الدول الخليجية بروح التعاون والأخوة القومية بين البلدان العربية ، وبـــروح حسن الجوار بين العرب والإيرانيين ، ومن هنا فإن الصراع على النفط لم يكن غائباً عن أي مـــن حروب الخليج ابتداءً بالحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠م وانتهاءً بالحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ م .

---

(١) بهجـــت ، جـــودت وجوهـــر ، حســـن ، (١٩٩٦) . عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات : ارهاصات الداخل وضغوط الخارج ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٢١١ ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص٣٧ .

(٢)النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الدائرة الخليجية في السياسة السعودية

بعـــد أن أوضحنا في المبحث الأول من هذا الفصل الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخلـــيج العربـــي ، سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهمية الخليج ودوله في السياسية الخارجـــية للمملكة ، وكيف ساهمت هذه الأهمية التي يتمتع بها الخليج سواء من الناحية الجغرافية أو الاقتصادية في صياغة الخطوط العريضة لسياسة المملكة الخارجية تجاه منطقة الخليج ودولها .

فمـــنذ الخطـــوات الأولى لتأسيس المملكة العربية السعودية حرص القادة السعوديون على بناء علاقات حميمة مع كافة الدول الخليجية التي لا زال السعوديون يقدرون مواقفها النبيلة إزاء مشروعهم الحضاري الكبير. فإلى جانب الجوار الجغرافي هناك علاقة أسرية وقبلية وسياسية واقتصادية متينة . وتعود هذه العلاقات إلى عصر الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤-١٨١٨م) ، ثم الدولة السعودية الثانية (١٨٤٠-١٨٩١م)، فالدولة السعودية الحديثة. ويقدر آل سعود الموقف النبيل الذي وقفته كل من البحرين وقطر والكويت تجاه الإمام عبد الرحمن الفيصل آل سعود وابنه الملك عبد العزيز اللذين ذهبا إلى هناك بعـــد تعثر جهود الدولة السعودية في السيطرة على نجد، موطن آل سعود. ويذكر المؤرخون أن الملك عـــبد العزيز توجه إلى قطر، وهناك قوبل بحفاوة بالغة ثم اتجه إلى البحرين التي استضافته مع جميع أفـــراد أســـرته بشكل منقطع النظير، ومن البحرين اتجه الملك عبد العزيز مع والده وأفراد أسرته إلى الكويت وقد قوبل هناك أيضا بكل حفاوة وإكرام" [١] .

وانطلاقـــاً من ذلك حرص الملك عبد العزيز منذ البداية على تكثيف التشاور وتقريب وجهات النظر تجاه العديد من القضايا التي تهم مصالح السعودية مع أخواتها الدول العربية الخليجية ، وذلك في محاولـــة مـــنه لتأكـــيد استقلالية القرارات العربية الخليجية ، بمنأى عن تدخل وتأثير القوى الإقليمية والدولية [٢] .

ولذلـــك فـــإن أهمـــية التنسيق في السياسات الخارجية وكذلك الأمنية والبترولية وتصفية كافة الخلافات الحدودية والسياسية تعتبر من أولويات تطلعات المملكة خلال الربع الأخير من القرن الماضي

---

(١) القباع، عبد الله ، (١٩٨٦) . السياسة الخارجية السعودية ، (ط١) ، الرياض ، مطابع الفرزدق ، ص٢٢٧ .

(٢) العلـــي ، خـــالد بـــن إبراهيم العلي، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين: المبادئ والأهداف ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز** ، وزارة الخارجية السعودية ، ص٢٥ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخدمـــة الـــنظام السياســـي الخليجي ، وجعل دول الخليج الست تتخذ مكانة لائقة بين الأمم وفي إطار المنظمات الدولية ، لذا نجد أن السياسة الخارجية السعودية تجاه الدائرة الخليجية في تلك الفترة ركزت على أربعة محاور مهمة وجدت أنه من الضرورة بمكان العمل الجاد على تحقيقها وهي [١] :

١- حل المشاكل الحدودية في أسرع وقت ممكن و تصفية الخلافات الناتجة عنها .

٢- التنسيق والتعاون الاقتصادي بين المملكة ودول الخليج .

٣- تنسيق سياستها الخارجية والبترولية في الساحة الدولية .

٤- العمـــل على إيجاد صيغة مقبولة لاتفاقيات أمنية تخدم استقرار الأنظمة السياسية لدول الخليج ، ومن ثم ضمان استقرار دول المنطقة .

وقد استطاعت المملكة بشكل فعلي وعملي وملموس ترجمة ما سعت إليه بشكل مخلص – وكان ذلـــك على حسابها أحياناً – لإيجاد حل دائم لما تبقى من مشاكل حدودية بين المملكة وكافة دول الخليج مـــنذ بدايـــة الثمانينـــيات مـــن القرن الماضي ، أما المواضيع الأخرى سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية ، فقد سارت باتجاه ربما لم يحقق طموح الدولة ومواطنيها ، ولكن بأي حال من الأحوال كان إيجابياً ، وترجم العديد منها إلى واقع إيجابي وملموس . وإدراكاً من المملكة أن الطريق الصحيح يتمثل في خلق جو تعاوني بناء مع دول المجلس لحفظ الأمن والاستقرار ، فقد سعت جاهدة في جميع الأوقات إلـــى إقناع تلك الدول بأهمية وحتمية مثل هذا التعاون ، حيث تؤمن المملكة إيماناً راسخاً بأن ذلك يعد ركيزة أساسية لتطوير التنمية والاستقرار ، ومحاربة التيارات الهدامة الداخلية والخارجية منها [٢] .

ولـــم يكن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ إلا تتويجاً للجهود التي بذلتها المملكـــة العربية السعودية في سبيل تعزيز العمل الخليجي المشترك ، والتعاون بين الدول العربية في الخلـــيج ، بما يضمن مصلحة وأمن وازدهار المنطقة ودعم السلم والأمن الإقليمي ، وقبل الحديث عن

---

(١) رجب، يحي حلمي ، (١٩٨٣) . **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، رؤية مستقبلية ، الكويت ، ص٤٨ .

(٢) الراجحـــي ، صـــالح بن عبد الله ، (٢٠٠١) . سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لـــدول الخلـــيج العربية ودورها في المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج في عهد خادم الحرمين الشريفين ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، مرجع سابق ، ص١١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهـــود المملكـــة في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي الإشارة إلى إستراتيجية وأهداف السياسة الخارجية السعودية في الخليج قبل نشوء هذا المجلس، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية[١] :

أولاً : أكـــدت المملكة العربية السعودية وبقوة على رفض أي توسعات إقليمية على حساب دول الخليج ومشـــيخاته ، وبخاصـــة مـــن قبل إيران والعراق ، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة بقاء الوضع الإقليمـــي علـــى ما هو عليه دون إخلال به من قبل هذه القوى . فقامت برفض المطالب الإيرانية في البحرين ، والاحتلال الإيراني لجزر الإمارات الثلاث ، كما عملت على إجهاض محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة عام ١٩٧٩م ، والتي تمثلت في سياسة تصدير الثورة ومحاولة زعزعة الوضـــع القائم في منطقة الخليج من خلال محاولتها قلب بعض أنظمة الحكم الخليجية وإبدالها بأنظمة موالـــية لإيـــران ، كما وقفت المملكة العربية السعودية في وجه الأطماع العراقية في دولة الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً : التأكيد الدائم من قبل المملكة العربية السعودية على أن الأمن السعودي يرتبط بشكل مباشر بأمن الدول الخليجية ، وأي مساس بهذا يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي .

ثالـــثاً : عملـــت المملكة العربية السعودية وبقوة على محاصرة التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج من خلال تصديها لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي ، ورفضها لأي وجود عسكري شيوعي في المنطقة .

رابعـــاً : أكـــدت المملكة العربية السعودية على حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي ، وذلك ضماناً لانسياب صادرات دول المنطقة البترولية وحماية لتفاعلها التجاري .

خامســاً : رفضت المملكة العربية السعودية الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي ، وتمثل ذلك في رفضـــها الدخـــول في تحالفات أو محاور سياسية تحت مظلة أي قوة أجنبية ، كما رفضت مبدأ إعطاء قواعد عسكرية للدول العظمى في منطقة الخليج .

---

(١) العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، مرجع سابق ، ص ص ٥٨-٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : حرصت المملكة العربية السعودية على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية الخليجية المحافظة بمنأى عن أي تدخلات إيرانية أو عراقية من شأنها أن تفسد النسق التعاوني الخليجي ، وقد أدى هذا بدوره إلى بروز مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م باعتباره صيغة تعاونية خليجية مثمرة .

وبشكل عام شهدت العلاقات السعودية الخليجية بعد قيام مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملحوظاً ، وأخذت هذه العلاقات تنمو من حسن إلى أحسن ، مع استثناء بعض الفتور من حين لآخر مع تلك الدول ، وهذا أمر طبيعي جداً يحدث بين كافة دول العالم التي تتمتع بصداقات مثالية وتحالفية . وحتى إذا ما قورنت علاقات المملكة وبقية دول مجلس التعاون مع دول إقليمية ودولية ، فإن الملاحظ أن العلاقات بينها تمثل رمزاً للتعاون والتنسيق ، ويعود ذلك إلى إدراك المجموعة بأهمية وحتمية المصير المشترك ، وحاجتها الماسة لاستمرارية دراسة الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والدولية ، ومن ثم إيجاد الطريق الأمثل لخدمة مصالحها المشتركة[١] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية السعودية في منطقة الخليج بعد قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ بما يلي[٢]:

أولاً : سعت السعودية إلى تطوير التعاون فيما بينها وبين دول المجلس ، وتنمية علاقاتها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية والدفاعية وغيرها ، وذلك من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول .

ثانياً: أكدت المملكة العربية السعودية وباستمرار على أن أمن واستقرار منطقة الخليج من مسؤولية شعوب ودول المنطقة ، مؤكدة أيضاً على أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبين الدول الخليجية تعتبر مسؤولية شعوب ودول المنطقة ، كما أكدت على أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبين الدول الخليجية هي مسؤولية وطنية بحتة لهذه الدول فقط .

---

(١) الراجحي ، سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج في عهد خادم الحرمين الشريفين ، مرجع سابق ، ص١١٧ .

(٢) العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، مرجع سابق ، ص٦٠ – ٦١ . العلي ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين: المبادئ والأهداف ، مرجع سابق ، ص ص٢٨–٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : ترى المملكة العربية السعودية أن أمن الخليج يعتمد بشكل مباشر على سلامة الأنظمة السياسية الخليجية العربية ، ومن ثم فإنها ترفض وبشكل قاطع التدخل في شؤونها الداخلية كما هو الحال في شؤون دول المجلس ، وتؤكد على محاربة محاولات التخريب الداخلية والخارجية في المنطقة [١] .

رابعاً : تدعم المملكة العربية السعودية وبقوة حق دول الخليج في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة ، وتكفلها مبادئ القانون الدولي ، وذلك في مواجهة أي تحديات خارجية كانت أم داخلية .

خامساً : ترفض المملكة العربية السعودية وبشكل مطلق أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كانت مصادره أو مبرراته ، رغبة منها في إبعاد المنطقة ودولها عن أية صراعات دولية أو إقليمية من شأنها أن تؤدي إلى إقامة قواعد عسكرية أجنبية في دول المجلس .

سادساً : تؤمن المملكة العربية السعودية بأن هناك رابطاً عضوياً بين ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج وبين النجاحات التي يمكن أن تتحقق على مستوى السلام في الشرق الأوسط ، مما دعاها إلى العمل بقوة وعلى مختلف المستويات والأصعدة لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يقوم على أساس تأمين الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني .

سابعاً : تدعو المملكة العربية السعودية إلى حل المشاكل التي تنشأ بين الدول في منطقة الخليج (بما فيها القوتين الإقليميتين إيران والعراق) بالطرق السلمية ، ونبذ العنف وعدم استخدام القوة ، وتبعاً لذلك قامت المملكة العربية السعودية منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بالعمل على إيقافها وإيجاد تسوية دبلوماسية لهذا النزاع ، وذلك تفادياً لخطر انتشاره إلى بقية الدول وتجنيب المنطقة ويلات هذه الحرب .

ثامناً : أكدت المملكة العربية السعودية في علاقاتها مع دول المجلس على مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية ، وناشدت بقية الدول الخليجية والإقليمية مراعاة هذا المبدأ في علاقاتها البينية ، علاوة على تأكيدها على مبدأ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

---

(١) Al-Ali, Khalid Ibrahim, (1997). **The Domestic an regional Determinants of Saudi Foreign Policy in the Gulf Region, 1971-1991, with Emphasis on the Kuwaiti Crisis from Occupation to Liberation**, Ph.D. Thesis submitted to the University of Exeter, p138.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً :نادت المملكة العربية السعودية باعتماد الحوار كوسيلة فعالة لفض المنازعات بين الدول تمشياً مع مبادئ التعايش السلمي التي أقرتها مبادئ الأخلاق العامة والمواثيق الدولية المختلفة [١].

وقد شكل الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠م ، وحرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد العراق عام ١٩٩٠م – أكبر اختبار لأهداف السياسة الخارجية للمملكة ومدى تمسّكها بها ، فجاء موقف المملكة تجاه الاجتياح العراقي للكويت منسجماً مع مبادئ وأهداف سياستها الخارجية ومتمثلاً بإدانة الاعتداء العراقي على دولة الكويت ، ورفض كل ما يترتب عليه ، والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من جميع الأراضي الكويتية ، والالتزام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادية المنعقدة في القاهرة بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٩٠م والذي جاء مؤكداً لقرار مجلس الجامعة العربية وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي ، وملتزماً بقرارات مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة ، والتي نظرت إليها المملكة بأنها تعبير عن الشرعية الدولية [٢].

وحافظت المملكة خلال العقد الأخير وحتى أيامنا هذه على أهداف واضحة وسياسة خارجية ثابتة على المستوى الإقليمي ، بحيث تمحورت هذه الأهداف حول ما يلي [٣]:

١ – التأكيد على ضرورة أن يقوم العراق بتنفيذ جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن بما فيها نزع أسلحة الدمار الشامل .

٢ – رفض المملكة العربية السعودية استخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لتوجيه أي ضربة عسكرية ضد العراق ، والتأكيد على ضرورة حل المشاكل والخلافات التي تنشأ بين العراق والأمم المتحدة (التي تمثلها الولايات المتحدة) بالطرق السلمية ، بما فيها المباحثات والمفاوضات دون اللجوء إلى القوة .

---

(١) العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، مرجع سابق ، ص٦٠ –٦١ . العلي ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين: المبادئ والأهداف ، مرجع سابق ، ص٢٨–٢٩.

(٢) صوفي ، وهيب عبد الفتاح وعدنان عبد الفتاح ، (١٩٩٣) ، **المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج ، نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية** ، لندن ، دار الساقي ، ص ص٢٠٥–٢٠٦.

(٣) سليم ، محمد السيد (١٩٩٤) ، **الرؤية السعودية لأمن الخليج** ، في: عبد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ص٦٣–٦٦.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – التأكـــيد علـــى سلامة الشعب العراقي وعدم المساس بسيادة العراق على جميع أراضيه ، ورفض فكرة تقسيم العراق على الإطلاق .

٤ – العمل على مد جسور التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ومحاولة تضييق شقة الخلاف بيـــن الدولتيـــن ، والعمل على تحقيق كل ما من شأنه أن يعود بالخير على منطقة الخليج بشكل عام ، وإرساء علاقات طيبة على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مـــن أجـــل بـــناء الـــثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة .

٥ – الدعوة إلى تعزيز قوة درع الجزيرة باعتبارها قوة خليجية عربية ذات فعالية ردعية تجاه مصادر الـــتهديد الخارجي ، وذلك عن طريق تكوين هيئة أركان حرب موحدة لتلك القوة ، على أن تتحول هذه القوة وبشكل تدريجي إلى جيش خليجي موحد ، مع إنشاء شبكة للإنذار المبكر في إطار هذه القوة .

٦ – اتبعت المملكة العربية السعودية منهجاً سلمياً لتسوية المشاكل والمنازعات الحدودية في الخليج العربي ، يدور هذا المنهج حول بعدين رئيسيين : الأول هو تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض ، والاتصالات الثنائية البعيدة عن الإثارة الإعلامية . والثاني يقوم على التأكيد على ضرورة الاعتراف بالحدود الراهنة وعدم تعديلها إلا وفقاً للاتفاقيات القائمة التي يجب احترامها .

ومع التطورات المتسارعة التي شهدتها منطقة الخليج منذ بداية القرن الحالي ، والتي جاءت واحدة من أهم تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة ، وكان أبرزها الحرب الأمريكية على أفغانستان في عام ٢٠٠١م ، والحرب على العراق واحتلاله في ٢٠٠٣م – وجدت المملكة العربية السعودية نفسها في وسط تقلبات إقليمية خطيرة ، رتبت عليها المزيد من الضغوطات الإقليمية ، وخصوصاً أن هذه الأحداث كانت متناقضة تماماً مع أهداف المملكة العربية السعودية في الخليج ، والدافعة دوماً باتجاه المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة .

فمـــع تـــزايد مؤشـــرات حتمية الحرب الأمريكية على العراق في أواخر عام ٢٠٠٢ ، كانت المملكـــة العربية السعودية ومعها باقي دول مجلس التعاون الخليجي ، تدرك تماماً أن الولايات المتحدة ماضـــية في خططها العسكرية تجاه العراق ، ومن هنا شددت المملكة العربية السعودية قبل اندلاع هذه الحرب على وحدة العراق وسلامة أراضيه ، وضرورة تجنيب الشعب العراقي آثار الحرب المدمرة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كمـــا رحبـــت بـــتعاون العراق مع المفتشين الدوليين قبل اندلاع الحرب خطوةً هامة على طريق حل الأزمـــة ، وسعت في إطار ذلك لبذل مساع نشطة في العديد من العواصم المهمة لحل الأزمة سلميًا ، وأكـــدت في أكثر من مناسبة أنها لن تشارك في الحرب المحتملة على العراق إلا إذا كان هناك إجماع دولي على قرار الحرب ، أو في حال حدوث هجوم عراقي على الأراضي السعودية [١].

وهذا ما أكدته المملكة في توضيحها للموقف السعودي تجاه العراق أثناء قمة بيروت العربية في مارس ٢٠٠٢م ، وما اعتبر بادرة مصالحة بين السعودية والعراق. وكان الكثير من المراقبين يردون هذا الموقف السعودي الرافض لأي حملة عسكرية موجهة ضد العراق ، انطلاقاً من التحليل القائل بأن السعودية ستكون أحد الأهداف التالية للحملة الأميركية على العراق ، وأن المملكة ستكون في أقلّ الأحوال خاسرة سياسياً واقتصادياً إذا ما تمّ تغيير نظام الحكم في العراق بالطريقة التي تريدها الولايات المتحدة .

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ولكن حقيقة الأمر ، أن خلاف السعودية مع الولايات المتحدة في الموضوع العراقي لا يتعلق ببقاء نظام صدام حسين ، ولكن بأمرين أساسيين : بمن يخلف النظام القائم هناك ، والكيفية التي سيتم من خلالها تغيير نظام الحكم [٢].

إضافة بالطبع للكيفية التي يمكن فيها ضمان عدم تفجر الأوضاع الإقليمية في المنطقة ، بما يهدد أمن وسلامة الخليج ودوله ، وهو الهدف الذي سعت – ولا تزال – المملكة لتحقيقه في ما يتعلق بالدائرة الخليجية في سياستها الخارجية .

---

(١) الحسن ، حمزة ، الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشرّين ، جريدة القدس العربي ، لندن ، ٢٠٠٣/٩/١٨ .

(٢) حقـيقة الموقف السعودي من الحرب ، مجلة المشاهد السياسي ، العدد ٣٦٨ ، نقلاً عن موقع مجلة الحرمين، إبريل ٢٠٠٤م ، نقلاً عن الرابط التالي : file:///F:/alhramain.com/text/mkalat/derasat.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الأمن الإقليمي الخليجي في منظور صانع السياسة الخارجية السعودية

تناولت الدراسة في الفصلين الأول والثاني العديد من القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي الخليجي والتصورات والرؤى المختلفة لتحقيقه ، سواء من جانب القوى الكبرى أو من جانب القوى الإقليمية المتمثلة بكل من العراق وإيران وتركيا . كما تطرق الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج في السياسة الخارجية السعودية ، وذلك تمهيداً لدراسة تصورات ورؤية صانع السياسة الخارجية السعودية للأمن الإقليمي الخليجي وسبل تحقيقه بما يتلاءم والمصالح الوطنية والقومية والإسلامية التي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها .

وقبل الخوض بتفاصيل التصور السعودي لأمن الخليج ، تجدر الإشارة إلى أن أهمية هذه الرؤية أو التصور تنبع من اعتبارين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج ، ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج بالنسبة لأمن المملكة العربية السعودية بصفة عامة . فالسعودية تستمد أهميتها لأمن الخليج من عدة اعتبارات ، أهمها أن السواحل السعودية في الخليج تشكل حوالي (١٦%) من إجمالي سواحل الخليج ، وهي بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران (٣٦%) ، والإمارات (٢٤%) . كذلك فإن المملكة العربية السعودية تعتبر قوة اقتصادية – عسكرية هامة في منطقة الخليج، فإذا ما قارنا المقدرات السعودية بإجمالي مقدرات الدول الثماني المطلة على الخليج ، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق ، نجد أن المملكة العربية السعودية تشكل (٤٩%) من إجمالي مساحة تلك الدول ، وهي بذلك أكبر دولة خليجية من حيث المساحة . كما تعتبر المملكة العربية السعودية ثالث دولة خليجية من حيث عدد السكان (١١% من سكان الخليج) بعد إيران (٦٣%) والعراق (١٧%)[١]. أما من حيث الناتج القومي الإجمالي ، فتأتي السعودية في المقدمة ، حيث بلغ

(١) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــناتج القومـــي الإجمالي للمملكة قرابة (٧٩٥,٨) مليار ريال سعودي عام ٢٠٠٣ [١] ، أي ما يعادل (٢٨٧,٨) مليار دولار أمريكي حسب تقديرات كتاب حقائق العالم (World FactBook) [٢] .

كما أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول المطلة على الخليج من حيث حجم الناتج النفطـــي وحجـــم الاحتياطي النفطي ، إذ بلغ الإنتاج السعودي من النفط الخام لعام ٢٠٠٣ ما مجموعه (٣٠٦٩,٧) ملـــيون برمـــيل ، بمعدل يومي بلغ (٨,٤) مليون برميل ، وهذا يشكل ٣٦,٣% من مجمل إنـــتاج دول الأوبـــك للعام ٢٠٠٣ البالغ (٣٠,٤٧) مليون برميل يومياً ، كما يشكل ٩,٤% من مجمل الإنتاج العالمي من النفط لعام ٢٠٠٣ والبالغ (٧٩,٣٣) مليون برميل يومياً [٣] . أما بالنسبة للاحتياطي النفطـــي فتشير إحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) أن المملكة العربية السعودية تمتلك مـــن الاحتياطات النفطية المؤكدة في عام ٢٠٠٣ ما يقدر بـ (٢٦٢,٧٣٠) مليون برميل ، وتشكل هذه الاحتـــياطات ما نسبته ٣٤% من مجمل الاحتياطي النفطي لدول الأوبك جميعها (والتي تتضمن جميع الـــدول النفطـــية المطلـــة علـــى الخليج)، والتي بلغت لعام ٢٠٠٣ ما مجموعه (٨٩١,١١٦) مليون برميل [٤] .

أما من حيث المقدرة العسكرية ، فيمكن اعتبار المملكة العربية السعودية القوة العسكرية الثانية فـــي الـــنظام الإقليمي الخليجي حالياً بعد إيران ، وهي تحتل هذا المرتبة بعد خروج العراق من ميزان القـــوى في الخليج إثر سقوطه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ، وتمتلك المملكة العربية الســـعودية جيشـــاً قوامه أكثر من ١٠٠ ألف جندي ، إضافة إلى أكثر من ٧٥ ألفاً من الحرس الوطني

---

(١) مؤسســـة الـــنقد العربـــي الســـعودي ، (٢٠٠٤) . **التقرير السنوي الأربعون** ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، الرياض ، ص٢٣٣ .

(٢) انظر : موقع كتاب حقائق العالم على شبكة الإنترنت (السعودية) :
http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/sa.html

(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي ، (٢٠٠٤) . **التقرير السنوي الأربعون** ، مرجع سابق ، ص٤٩٩ ، ص٥٠٩.

(٤) التقرير السنوي لمنظمة الدولة المصدرة للنفط (OPEC) للعام ٢٠٠٣ ، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والــذي يمكن أن يصل في حالة التعبئة إلى أكثر من ١٠٠ ألف أيضاً [١] . وهذا الجيش مزود بأحدث التجهــيزات العسكرية ، حيث جاءت المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠١ كأعلى الدول العربية ودول المنطقة في إنفاقها العسكري ، وجاءت قيمة هذا الإنفاق العسكري حوالي ٢٢ مليار دولار ، مثلت نسبة ٤٣ % من الإنفاق العسكري الإجمالي للدول العربية [٢] .

أمــا الاعتــبار الثاني الذي يجعل من أمن الخليج ذا أهمية مميزة للسعودية ، هو الأهمية التي يشــكلها الخليج في الأمن الوطني السعودي ، فالسواحل السعودية على الخليج تشكل قرابة (٨٠%) من أطوال الحدود السعودية ، ورغم أن هذه النسبة تبدو ضئيلة ، إلا أن أهميتها تنبع من كون السواحل السعودية على الخليج هي المصدر الرئيسي للنفط السعودي ، إضافة إلى أن التهديد لأمن المملكة يأتي من الدول المطلة على الخليج فقط ، بخلاف السواحل السعودية على البحر الأحمر التي تخلو من النفط تقريبا ، وكذلك تخلو من المشاكل الحدودية ومصادر التهديد [٣].

وســيحاول هــذه الفصــل من الدراسة تحديد الرؤى التي يمتلكها صانع القرار السعودي لأمن الخليج والمتغيرات التي تحكم هذه الرؤية وصياغتها خلال المراحل المختلفة ، مع التركيز على التطور الذي أصاب رؤية صانع القرار السعودي كاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على الخليج وأمنه خلال المراحل المختلفة من تاريخ المملكة العربية السعودية .

---

(١)Cordesman, Anthony H. and Obaid, Nawaf, (2004), **Saudi National Security: Military and Security Services-Challenges & Developments,** Center for Strategic and International Studies, Washington. p23.

(٢) مســعود ، عادل ، (٢٠٠٣) . الاتجاهات الرئيسية للإنفاق العسكري في المنطقة العربية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٤) ، أكتوبر ، ص٣٤١ .

(٣) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المتغيرات المؤثرة في رؤية صانع القرار السعودي لأمن الخليج

انطلقت المملكة – كما ذكرنا سابقاً – في رؤيتها لأمن الخليج من منظور التعامل مع دول مجلس التعاون بما يخدم ازدهار الإقليم وأمنه ، وتبنت السعودية مبدأ ارتباط أمنها بأمن دول الخليج العربية ، واعتبرت أن أي مساس بها يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي . وهو ما جعلها ترفض أي توسعات إقليمية على حساب دول الخليج ، وخاصة من العراق وإيران ، وأكدت على ضرورة بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه . فمثلاً رفضت مطالب إيران في دولة البحرين واحتلالها لجزر الإمارات الثلاث ، كما عملت على إجهاض محاولاتها في تصدير الثورة وزعزعة استقرار النظم السياسية الخليجية . كما رفضت مطالب العراق في الكويت عام ١٩٦١م و ١٩٩٠م ، وعلى نفس النهج أكدت المملكة العربية السعودية على حرية الملاحة في مياه الخليج لضمان انسياب صادرات النفط وحماية التفاعلات التجارية ، وعملت على محاصرة التغلغل الشيوعي ، فتصدت لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي ، ورفضت الوجود العسكري الشيوعي في الخليج ، كما رفضت الوجود العسكري الأجنبي عموماً في المنطقة [١].

ويمكن تحديد ثلاثة متغيرات أساسية تحدد رؤية صانع القرار السعودي لأمن الخليج ، وهي : الموقع الإستراتيجي للمملكة العربية السعودية ، ونمط توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج ، وأخيراً الطبيعة الدينية والمؤسسية للنظام السياسي السعودي [٢].

وسيحاول هذا المبحث تناول هذه المتغيرات الثلاث وتوضيح تأثيرها في صانع القرار السعودي ورؤيته لأمن الخليج .

---

(١) العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، مرجع سابق ، ص ص ٦٠-٦١ ، ص ص٥٨-٥٩.

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية :

تقــع المملكة فلكياً بين خطي عرض ١٦ و ٣٢,١٢ شمالاً ، وبين خطي طول ٣٤,٣٦ و ٥٦ شــرقاً ، وبذلــك تقــع ضمن المنطقة المدارية الحارة التي تشغلها الصحارى ، كما أنها تقع في الجهة الشرقية من خط غرنتش . وهذا الموقع يجعل المملكة تحتل مكاناً وسطاً بين قارات العالم القديم ودوله المــتعددة ، حيث تقع في قلب الشرق الأوسط ، ويحدها اليابس الأسيوي من شمالها واليابس الأفريقي عن غربها وجنوبها الغربي لا يفصلها عنه سوى البحر الحمر[١] .

وتغطــي المملكــة العربــية السعودية ما لا يقل عن ٨٠ % من مجموع مساحة شبه الجزيرة العربــية ، وتعتــبر ثالث دولة عربية من حيث اتساع رقعتها الجغرافية ، وتمثل مساحتها ثلث مساحة الولايــات المــتحدة الأمريكية ، وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا ، وتشير الإحصاءات الجغرافية إلى أن مساحة المملكة تبلغ حوالي ٢,٢٥٣,٣٠٠ كم مربعاً أو ما يعادل ٨٢٩,٩٩٥ ميلاً مربعاً تقريباً . وتعتبر المملكة أول دولة في العالم من حيث كثرة الدول المجاورة معها ، إذ لديها حدود سياسية مع ثمانية دول (وقد كانت تسع دول قبل الوحدة اليمنية) ، بالإضافة إلى حدودها السياسية على الخليج العربي والبحر الأحمر[٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

حيث يحد المملكة من الشمال الأردن والعراق والكويت ، ومن الشرق الخليج العربي والبحرين وقطر والإمارات العربية، ومن الجنوب سلطنة عمان والجمهورية اليمنية، ومن الغرب البحر الأحمر ، وهــناك منطقــتان متقاربــتان من الأراضي المحايدة (المنطقة المحايدة) بين المملكة العربية السعودية والكويــت ، وقــد جــرى اقتسامها منذ عام ١٩٦٦ بين البلدين بحيث يدير كل بلد الجزء الخاص به ، وهناك أيضاً منطقة محايدة بين المملكة والعراق ظلت معلقة إلى عام ١٩٧٥م عندما اتفق على قسمتها بالتساوي بين الطرفين . فضلاً عن أهمية البلد الدينية والاقتصادية، فإن أهمية الوضع الجغرافي للمملكة العربــية الســعودية واضحاً ، فهي واقعة إستراتيجياً بين أفريقيا وأراضي آسيا ، وتقع بالقرب من قناة السويس ، ولها تخوم على كل من البحر الأحمر والخليج العربية [٣] .

---

(١)المولد، فرج مبارك جمعان ، (١٩٨٦) . **الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية: المقومات الطبيعية للدولة** ، دراسات سعودية ، الجزء الأول ، ١٩٨٦ ، ص١٤ .

(٢)القباع ، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص٣٦٢.

(٣)الفارسي، فؤاد عبد السلام ، (١٩٩٢). **الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية**، الرياض ، ١٩٩٢م، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل أول ما يلفت الانتباه في هذا المجال هو أن سعة رقعة المملكة وتباعد أطرافها وأقاليمها قد حتم عليها أن يكون لديها سلطة مركزية قوية ، وأن تكون سياستها الأمنية متحفزة ويقظة ، وبقدر ما تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي ، من ناحية أخرى توفر عمقاً استراتيجياً لا يستهان به من حيث القدرة على الحركة وتعبئة الموارد وتوزيع المرافق والمنشآت الصناعية والعسكرية والاقتصادية للبلاد [١] .

ومن هنا فإن المملكة بحكم موقعها بالنسبة للدول المحيطة بها –كغيرها من دول العالم الأخرى– تتأثر سلباً وإيجاباً بالدول التي تجاورها ، وذلك لأن أمن الدولة واستقرارها وتحقيق وظائفها الداخلية والخارجية رهين بصورة علاقاتها مع دول الجوار ، ولعله من حسن طالع المملكة أن تحاط بدول عربية ترتبط معها تاريخياً وحضارياً واقتصادياً ، وتتشابه معظمها مع تركيبتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، مما عمق من أواصر الأخوة وعلاقات حسن الجوار والعمل المشترك في شتى المجالات لتحقيق القوة بمعناها العريض : (التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية) ، مما أضاف إليها هدوءاً واستقراراً انعكس على مستوى أداء وظائفها الداخلية والخارجية ، ومن ثم على سياستها الخارجية وأهميتها الجيوستراتيجية ، ولم تقتصر علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة بالمملكة فحسب ، وإنما طالت كُلّ الدول في العالمين العربي والإسلامي لأهمية مكانتها الدينية[٢] .

ويمكن تلخيص المحددات التي تواجه صانع السياسة الخارجية السعودية بما يتعلق بالأبعاد الإستراتيجية والأعباء السياسية الإقليمية بما يلي [٣]:

أولاً : اهتمام السعودية بما يجري في منطقة الخليج العربي ، على أساس أنها تمثل المجال الحيوي جغرافياً وسياسياً للسعودية ، وهذا الاهتمام عَبَّر عن نفسه في قضايا تحقيق استقرار النظم الخليجية وتسوية الحدود وأمن الخليج .

ثانياً : إتباع سياسة خارجية ، تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة المطالب التاريخية ، وقد وضح هذا الجانب في سياسة السعودية تجاه إيران الشاه الذي كان يلمح إلى حق إيران في ملكية بعض الجزر

---

(١) القباع ، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص٢٦٢ .

(٢) الشمري ، خالد بن صالح ، (د.ت) . **دولة تحت مظلة الأمن** ، المؤلف ، الكويت ، ص٢٣٤ .

(٣) الأعظمي ، وليد حميد ، (١٩٩٢) . **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج** ، ط١ ، دا رالحكمة ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ص٢٣-٢٤ ، وايضاً : أبو طالب ، حسن ، (١٩٨٧) . أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٩٠ ، ص ص٣٨-٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية في الخليج ، وكذلك ظهور الخلاف الذي يفرضه التنافس بين الطرفين حول قضية أمن الخليج ، واستمرار هذا التنافس بعد سقوط الشاه من خلال الموقف السعودي المساند للعراق في حربه مع إيران ، إذ نظر الكثيرون إلى هذا الموقف على أنه امتداد لسياسة سعودية تهدف إلى عدم تمكين إيران بنظامها السياسي الحالي من أن تنفرد بالسيطرة فعلياً على أمن الخليج سياسياً وعسكرياً .

ثالثاً : الاهتمام بالتطورات الحاصلة في البحر الأحمر ، لا سيما من زاوية مدى تغلغل النفوذ الإسرائيلي في أي من الدول الأفريقية المطلة على شواطئه .

رابعاً : الحرص على عدم تواجد قوى دولية ، غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها ، خصوصاً إذا كانت هذه القوى غير صديقة للسعودية ولا تخدم أهدافها، وهذا يتضح من خلال مواقف المملكة العربية السعودية إزاء كل من : الوجود البريطاني في الخمسينيات والستينيات ، والوجود العسكري المصري في اليمن الشمالي بعد ثورة اليمن عام ١٩٦٢ ، والوجود الإيراني في إقليم ظفار في سلطنة عُمان بداية السبعينات .

خامساً : إن التصاق حدود السعودية الشمالية مع العراق والأردن ، إضافة إلى دول أخرى ذات أبعاد قومية ودينية ، قادت المملكة العربية السعودية إلى الاهتمام بالصراع العربي – الإسرائيلي وتطوراته ، وإلى الحد الذي أصبحت فيه إحدى الأطراف المباشرة في إدارته ، على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل .

ومن ناحية أخرى ساهم البعد التاريخي للموقع الجغرافي للمملكة في خلق تصورات معينة في ذهن صانع القرار السياسي السعودي حول أمن الخليج ، فقد تكونت المملكة العربية السعودية في العشرينيات من القرن الماضي عن طريق مجموعة من عمليات الضم والتوحيد التي قام بها الملك عبد العزيز ، منطلقاً من نجد إلى مختلف الاتجاهات في شبه الجزيرة العربية (شرقاً في الإحساء ، وشمالاً في حائل ، وغرباً في الحجاز ، وجنوباً في عسير) . وكادت نجد في تلك العمليات أن تهيمن على كل شبه الجزيرة العربية لولا التدخل البريطاني لحماية مشيخات الخليج آنذاك ، وقد أدى هذا التطور الذي يطلق عليه بعض الدارسين (ثقل التاريخ) إلى هيمنة التقاليد السياسية للبادية النجدية التي مثلها الملك عبد العزيز ، والمتمثلة في روح الاستقلال ورفض النفوذ الأجنبي المباشر ، فالسلطة السعودية نشأت نتيجة قوة اندفاع ذاتية محلية تعكس التحالفات داخل نجد وشبه الجزيرة أكثر من أنها تعكس الإرادات الأجنبية [١] .

---

(١) سلامة، غسان ،(١٩٨٠). **السياسة الخارجية السعودية منذ سنة ١٩٤٥**، بيروت ، معهد الإنماء العربي، ص٤٩٠.

جميع الحقوق محفوظة
مركز الإيداع للرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك فقد رسخ مفهوم مركزي لدى صانع القرار السعودي يدور حول الدور القائد للسعودية في شبه الجزيرة العربية ، سواء في تحديد التوجهات الإستراتيجية أو أطر الأمن الإقليمية ، أو ما عبر عنه بعض الباحثين بأن شبه الجزيرة العربية هي "منطقة نفوذ خاصة"، وتصور النظام الإقليمي لشبه الجزيرة العربية على أنه نظام فرعي "تراتبي" ينبغي أن تلعب فيه المملكة العربية السعودية الدور الأكبر ، كما أن هذا الدور لا ينبغي التفريط فيه لحساب قوى إقليمية أخرى ، أو حتى أطر تنظيمية تضم دول شبه الجزيرة أو الخليج (١) .

وقد ترتب على ذلك تفضيل العلاقات الثنائية ، وعدم إقامة هياكل أمنية بعيدة عن السيطرة السعودية ، ومما دعم هذا المفهوم ظهور المملكة العربية السعودية فيما بعد أقوى دولة في شبه الجزيرة العربية من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية ، فهي تمتد على أكثر من (٨٠%) من مساحة شبه الجزيرة العربية، كما أن مدخولاتها النفطية تكاد تعادل المدخولات النفطية لدول شبه الجزيرة الأخرى ، ونظراً لانتقال مركز الثقل في شبه الجزيرة العربية إلى الخليج نتيجة تركز الثروة النفطية فيه ، فإن مصطلح شبه الجزيرة قد حل محله مصطلح الخليج ، لكن مضمون الرؤية للدور القيادي السعودي لم يتغير ، كما أضيف إليه تصور مركزي هو محاولة عزل النظام الخليجي عن النظم الإقليمية المجاورة (٢) .

ثانياً : نمط توازن القوى في منطقة الخليج :

لعب نمط توازن القوى الإقليمية – ولا يزال – دوراً كبيراً في التأثير في رؤية صانع القرار السياسي السعودي ومفهومه للأمن في منطقة الخليج ، وخصوصاً منذ بداية السبعينيات مع تبلور نمط واضح للتوازن الإقليمي الخليجي . شكلت كل من إيران والعراق قطبين رئيسيين قبل إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي حاولت من خلاله المملكة العربية السعودية والدول الخليجية العربية الأخرى التأثير على نمط التوازن القائم من خلال خلق قوة خليجية ثالثة يمكن لها أن تقف في مواجهة أطماع إيران أو العراق في الهيمنة على الخليج .

وقد كان انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٦١ م و ١٩٧١ م قد شكل فراغاً كبيراً ، أو فراغ القوة الذي أخلّ بتوازن القوى في المنطقة بصورة جلية، الأمر الذي شكل إغراء للقوى الإقليمية في المنطقة ، وبخاصة العراق وإيران بالتسلل سريعاً لملء هذا الفراغ ،

---

(١) المرجع السابق ، ص٤٩٥ .

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما دفع دول الخليج العربي حديثة الاستقلال حينها للبحث عن تكوين اتحاد سياسي يضمها ، خشية مـــن الأطماع والرغبة الإيرانية في التوسع على حسابها ، ولا سيما بعد أزمة البحرين ومطالبة إيران بالســـيادة عليها ، وبسبب تجربة الكويت مع العراق في أزمة عام ١٩٦١م على إثر سعي العراق لعدم الاعتراف بها ومطالبته بضمها إلى أراضيه ، ونجاح الجامعة العربية والدول العربية في تطويق الأزمة والوقوف في وجه أطماعه التوسعية [١] .

وفي عام ١٩٧١م خرج إلى حيز الوجود اتحاد الإمارات العربية ، وقبل يومين من الانسحاب البريطانـــي من منطقة الخليج قامت إيران باحتلال ثلاث جزر صغيرة تابعة للإمارات، وهي (جزيرة أبـــي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ، وذلك للموقع الإستراتيجي لهذه الجزر على مقربة من مضـــيق هرمز ، إضافة إلى أن الجزء البحري من المضيق الموازي لإيران ضحل المياه ، ولا يصلح للملاحـــة بالنســـبة للســـفن والبوارج الكبيرة ، وكل العمق هو على الجانب الآخر من المضيق ، فكان احـــتلال الجـــزر تعويضـــاً لإيـــران فـــي مضيق هرمز ، وقد أدى ذلك إلى أن يقطع العراق علاقاته الدبلوماســـية مـــع كل من إيران وبريطانيا ، ولا سيما أن إيران كانت تسعى إلى فرض هيمنتها على المنطقة بعد انسحاب بريطانيا ضمن إستراتيجية القيادة الإقليمية للمنطقة[٢].

وفـــي المقابل كرر العراق محاولاته الفاشلة للتدخل في الكويت أو ضمها إلى أراضيه ، إذ بعد فشل تهديده للكويت عام ١٩٦١م إثر استقلالها وعدم الاعتراف بها واعتبارها جزءاً من أراضيه ، كرر فعلته عام ١٩٧٣م ، عندما قامت القوات العراقية باحتلال جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ، غير أنها مـــا لبثـــت أن انســـحبت منهما بعد إعلان الكويت أنها ستدفع لبغداد مبلغاً كبيراً من المال ، وفي عام ١٩٧٥م تم الإعلان عن اتفاق حدود رسمي بين الجانبين ، غير أنه لم يكشف النقاب عن تفاصيل ذلك الاتفاق [٣].

كما أن إيران الشاه كانت تحاول فرض هيمنتها –كوكيل لأمريكا – على المنطقة ، في حين أن الخطـــر الســـوفيتي كان قد اقترب بالفعل من جنوب الخليج إثر التطورات الدرامية التي شهدها اليمن

---

(١) العدوانـــي ، عـــبد الناصـــر ، (١٩٩٣) . **إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ص ص٥٩-٦٠.

(٢) الداوود ، محمود علي ، (١٩٨٠) . **الخليج العربي والعمل العربي المشترك** ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ص ٦٣.

(٣)هـــيكل ، محمد حسنين ، (١٩٩٢) . **حرب الخليج : أوهام القوة والنصر** ، ط١ ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص ٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنوبي عقب استقلاله ، إلا أن تلك الرؤية لم تؤدِّ إلى أي تحرك عملي يتناسب مع مضمونها ، وعلى مـــا يبدو فإن دول الخليج العربي كانت تراهن على أن الخلاف العراقي – الإيراني كفيل بإيجاد توازن القوى القائم حينئذ على قمة النظام العالمي ، بحيث يتصدى العراق لأي محاولة عدوان إيرانية ، مثلما حدث في عام ١٩٧١م عندما قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا احتجاجاً على احتلال الجـــزر الإماراتـــية آنـــذاك ، في حين تتصدى إيران إلى أي محاولة عراقية للتوسع جنوباً ، لكن هذه المعادلة لم تكن صحيحة على إطلاقها فقد ، فوجئت دول الخليج في عام ١٩٧٥م باتفاق عراقي إيراني تخلـــت بموجبه بغداد عن مطالبها بمياه شط العرب مقابل توقف طهران عن دعم الثوار الأكراد شمال العراق ، الأمر الذي أتاح لإيران فرصة توسيع نفوذها في الخليج مستعينة بالدعم الأمريكي لها [١].

وانطلاقـــاً من هذا النمط من التوازن والذي ساد منطقة الخليج خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القـــرن الماضي ، وخصوصاً حتى عام ١٩٩١ ، كان صانع القرار السياسي السعودي يدرك تماماً أن السعودية ربما يمكن أن تلعب دور القوة الإقليمية الثالثة مع العراق وإيران في توازن القوى الخليجي ، إلا أن صانع القرار السعودي كان يدرك أن السعودية لا تتمتع بتوازن في المكانة مع هذه الدول ، فهي وإن كانـــت تتمـــتع بمقـــدرات مالية ضخمة بالمقارنة مع العراق وإيران، فإنها ليست أقوى تلك الدول عســـكرياً أو حتى من منظور القوة الاقتصادية الشاملة ، وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أيضاً المسافة النســـبية بيـــن السعودية وهاتين الدولتين فيما يتعلق بالمعطيات الثقافية والسياسية والقومية والمذهبية ، والتي تعتبر مسافة شاسعة بالمقارنة بين السعودية ودول الخليج العربية (تشابه النظم السياسية والثقافية وغـــيرها) ، فإنـــنا يمكن أن نستنتج أن إستراتيجية صانع القرار السياسي السعودي أخذت تسير باتجاه يتناسب مع هذه المعطيات .

ومـــن هنا قد أخذت إستراتيجية صانع القرار السعودي تدور حول محاولة إضعاف نفوذ القوى الإقليمية المنافسة في الخليج ، سواء من خلال معارضة نواياها التوسعية (العراق في الكويت أو إيران فـــي البحريـــن) ، أو بمحاولـــة ترويض دور تلك القوى ، بمعنى حصره في مجالات محددة لا تشمل العلاقـــات الســـعودية مـــع دول الخليج العربية ، بل وتفضيل دور القوى العظمى الصديقة (كالولايات المـــتحدة وبريطانيا) في منطقة الخليج على دور تلك القوى الإقليمية ، الذي أثبتت الخبرة التاريخية أنه فـــي الأغلـــب معادٍ للدور السعودي ، ولهذا فإن صانع القرار السياسي السعودي استبعد دائماً أي دور

---

(١) البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ –٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعاقدي للعراق أو إيران في أمن الخليج ، واقتصرت على "تفاهمات ثنائية" صامتة لا ترقى إلى مرتبة الاعتراف بدور رسمي لهذه القوى الإقليمية [١].

ويمكن القول إن المملكة العربية السعودية قد برزت كعامل ارتكاز للمعادلة الصراعية في إقليم الخليج ، وظهرت وكأنها الدولة الوحيدة التي لا يعنيها شيء ، والمعنية بكل شيء في آن معاً ، فقد رفضت التطرف السياسي لكل من العراق وإيران ، وقادت محور شبه الجزيرة العربية ذات الخصوصية المتجانسة ضد طموحات الدولتين في أي من الكيانات الصغيرة المجاورة لها ، وانتهجت نهجاً تصالحياً مرناً إزاء القوتين الإقليميتين ، وأعلنت أنها تلتزم خطاً سلفياً إسلامياً صحيحاً في الدين والسياسة ، ومن ثم هي ليست بحاجة لتقبل أفكار اشتراكية أو راديكالية ، وما إلى ذلك من الأفكار والمذاهب ، إضافة إلى الضرب بيد من حديد لكل من يستهدف أمنها واستقراها ووحدتها الوطنية [٢] .

أما بالنسبة للدور السعودي في التعامل مع القضايا التي شكلت محاور للصراع بين هذه القوى الإقليمية الثلاث ، إضافة إلى دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمساند للقوة السعودية في هذا التوازن الإقليمي ، فسيتم تناولها في الفصل الرابع من هذه الدراسة عند الحديث عن العوامل والمتغيرات المؤثرة في الدور السعودي في منطقة الخليج .

ثالثاً: الطبيعة الدينية والمؤسسية للنظام السياسي السعودي :

يقول الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز في رده على سؤال لصحيفة "لوموند الفرنسية" في ٢٤ يونيو ١٩٦٦ حول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية تعتزم إصدار دستور للبلاد ؟: " دستور؟ لماذا؟ القرآن هو الدستور الأقدم والأكثر فعالية في العالم " . وفي مناسبة مماثلة أكد الملك فهد بن عبد العزيز على أن : " نظام المملكة العربية السعودية السياسي يقوم على العقيدة الإسلامية التي ترسم القوانين والدساتير والقواعد ، فالإسلام يضمن ممارسة الديمقراطية، ينفض الجمود ويستبعد التقليد"[٣] .

ويشكل الإسلام أحد أهم أسس ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر ، فقد نشأ النظام السياسي السعودي في مراحله الثلاث ، وفي عهد الملك عبد العزيز بشكل خاص ، من خلال فكر سياسي يرتكز على الإسلام كعقيدة ونمط حياة ، ويؤثر بشكل أساسي ومباشر في خيارات السياسة الداخلية والخارجية ، ويتجلى تأثير البعد الديني في عملية صنع القرار السياسي

---

(١) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ص٤٠-٤١ .

(٢) العفيفي ، فتحي ، (٢٠٠٣) . **الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي** ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص٨٦ .

(٣) القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، مرجع سابق ، ص٤٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجـــي السعودي أكثر مما يتجلى فيما يتعلق بالتضامن الإسلامي في العلاقة بين المسلمين كافة ، إذ تحمل السياسة الخارجية السعودية في طياتها مفهوم التضامن الإسلامي بدقة وقوة شديدتين [١] .

ولعـــل حقـــيقة كون المملكة العربية السعودية تحتضن أقدس المقدسات الإسلامية ، وهي مهد الدعـــوة المحمدية والحضارة الإسلامية ، قد فرضت على أي نظام سياسي يتشكل فوق هذه البقعة من الأرض أن يلتزم بالإسلام الحنيف كفكر ومنهج لا حياد عنه ، وخصوصاً أن أبناء هذه المنطقة يتميزون بتمسكهم والتزامهم بتعاليم الدين الإسلامي في جميع شؤون حياتهم .

ويتضح ذلك على لسان العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز : " من هذه الديار المقدسة انبـــثق نور الهداية ، وأشرقت شمس الإسلام ، ومن هنا ذاعت كلمة التوحيد . هنا في المملكة العربية السعودية نعلن للملأ أن القائمين على أمور الدولة قد وضعوا نصب أعينهم هدفاً سلمياً لا يحيدون عنه ، هـــو حمـــل رســـالة الإسلام ، وإعلاء كلمة الله ، والالتزام الكامل بالسير على سنن الشريعة المطهرة والســـعي إلى خدمة الإسلام ، ورفع لوائه عالياً ، ونحن نفخر بحمل هذه الأمانة ، ونحمد الله تعالى أن جعلنا من منفذي أحكام الدين الحنيف ، ومن السائرين على نهجه القويم " [٢].

وبذلـــك تطـــابق خط السياسة الخارجية للنظام السياسي السعودي مع النهج الإسلامي الواضح، وارتبط مع السياسة الخارجية والداخلية والإسلام عقيدة وتشريعاً ونمط حياة ، في علاقة عضوية وثيقة تمتد جذورها في أعماق الكيان السياسي للمملكة العربية السعودية، وأصبح ذلك حقيقة واضحة وملموسة مـــن واقـــع ممارســـة المملكة العربية السعودية لاختصاصاتها ونشاطاتها الداخلية والدولية ، سواء في التشريعات أو الإجراءات أو المواقف[٣].

فعلى أساس مبدأ التوحيد هذا استند الملك عبد العزيز في مطلع القرن العشرين في رفض تعدد الـــولاءات القبلـــية التي اعتبرها ارتداد عن السلطة لا بد أن يقاوم ويقاتل في سبيل الحفاظ على الروح الخالصة للسلفية ، وأنشأ دولته الحديثة ومؤسساته الدينية على أساس هذا الهدف ، ووفق هذا المضمون الأيديولوجـــي – السياســـي ، والـــذي أعطـــى لابن سعود شرعية مطلقة في التوسع والامتداد والضم لأطراف مختلفة من شبه الجزيرة العربية [٤] .

---

(١) مـــرداد ، جمـــيل محمود ، (١٩٩٩) . **أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي** ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، مرجع سابق ، ص٢٥٩ ، ص٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٣) القباع، السياسة الخارجية السعودية ، مرجع سابق ، ص٤٧.

(٤) الحمـــد ، تركـــي ، (١٩٨٦) . توحيد الجزيرة العربية : دور الأيديولوجيا والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية – الاقتصادية العميقة للوحدة ، **المستقبل العربي** ، العدد (٩٣) . نوفمبر ، ص٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفـــي عهـــد الملك سعود بن عبد العزيز اعتمدت المملكة الخطاب الإسلامي ، وتأكيد الشرعية الدينـــية في مواجهة قوى المعارضة في الداخل ، والمد الناصري في الخارج ، وقدمت الدعم للحركات الإسلامية في الوطن العربي لمواجهة التيار القومي المتنامي في الخمسينيات والستينيات ، ولإبعاد الفكر القومي عن المملكة العربية السعودية والخليج العربي ، وتثبيت النزعة الدينية الإسلامية [١] .

ويمكـــن القـــول إن استناد النظام السياسي السعودي إلى أسس دينية إسلامية منذ تأسيس الدولة السعودية الأولى، يعتبر من أهم العوامل التي تحكم عناصر رؤية صانع القرار السعودي لأمن الخليج ، فقـــد استمدت الدولة السعودية عبر مراحلها الثلاث شرعيتها من كونها دولة دينية إصلاحية تقوم على المـــبادئ الإسلامية كما فسرها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وكما طبقها السعوديون باعتبارها منهج نظـــام الحكـــم ، ولهذا فإن صانع القرار السياسي السعودي يتجنب عادة العلاقات الرسمية المباشرة مع القـــوى الأجنبـــية ، حيـــث إن مثل هذا الارتباط من شأنه التأثير على أساس الشرعية السياسية للنظام الســـعودي ، بل وللدور الإقليمي السعودي ذاته ، ولعل ذلك يفسر تردد السعودية في استدعاء القوات الأمريكية لمساعدتها في ردع العدوان العراقي وإصرارها على خروج تلك القوات بمجرد انتهاء مهمتها كمـــا أنـــه يفسر حساسية المملكة العربية السعودية إزاء انتقادات بعض التيارات الإسلامية إبان أزمة الخليج الثانية [٢].

وبالإضـــافة إلى هذه المحددات السابقة ، يأتي الطابع الخاص للنظام السياسي السعودي ليضيف عاملاً مهماً يؤثر في صياغة صانع القرار السعودي لتصوراته عن أمن الخليج ، فهذا الطابع المؤسسي الخـــاص للنظام السياسي يقوم على الدور المحوري للأسرة السعودية ، وعلى مفهوم الإجماع والتوافق داخل النخبة العائلية السعودية حول توجهات السياسة الخارجية ، بحيث يمكن القول إن الرؤية السعودية لمخـــتلف القضايا هي بالأساس رؤية النخبة الحاكمة ، وليست مجرد رؤية فردية ، ولعل هذا ما يفسر التواصـــل والاســـتمرار فـــي كثير من العناصر الرئيسية للرؤية السعودية لقضايا الأمن ، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي في مراحل مختلفة من تاريخ الدولة [٣].

---

(١) العفيفي ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي ، مرجع سابق ، ص٨٨ .

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ص٤١-٤٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تطور الرؤية السعودية لأمن الخليج

مـــن الطبيعـــي أن تـــتمايز رؤية صانع القرار السياسي السعودي تجاه قضايا الأمن الإقليمي الخليجي عبر المراحل المختلفة لتطور السياسة الإقليمية والدولية للمملكة وتطور اهتماماتها ومصالحها الإقليمية بالذات ، إضافة لتطورات الأحداث في الخليج وتأثيرها على المملكة .

ويمكن التمييز بين أربعة مراحل أساسية لتطور الرؤية السعودية لأمن الخليج ، حيث تمتد المـــرحلة الأولـــى منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي ، والتي شهدت خروج بريطانيا من الخليج وظهور ما أطلق عليه (الفراغ الأمني في الخليج) والمحاولات الإقليمية والدولية لملء هذا الفراغ [١]، وحتى بداية الثمانينيات مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما المرحلة الثانية فتمتد منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠م أمـــا المـــرحلة الثالثة فتمتد منذ انتهاء هذه الأزمة بحرب الخليج الثانية وحتى الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م واحتلاله . أما المرحلة الرابعة فتمتد منذ احتلال العراق وحتى الآن ، والتي لا زالت ملامحها غـــير واضـــحة ، فالترتيبات الأمنية الإقليمية والدولية في منطقة الخليج أضحت على درجة كبيرة من التعقيد .

ويلاحـــظ أن معيار تقسيم رؤية صانع القرار السياسي السعودي هو المتغير العسكري المتمثل فـــي انـــدلاع ثلاثـــة حروب في المنطقة خلال أقل من ربع قرن ، ذلك أن اندلاع الحرب يشكل تهديداً أساســـياً للمصـــالح والأهـــداف الأساســـية للدول مما يستدعي تكييف رؤيتها وإستراتيجيتها في ضوء الـــتهديدات الناشـــئة عن تلك الحرب ، ولعل ذلك ما يفسر محدودية الرؤية السعودية لأمن الخليج قبل انـــدلاع الحـــرب العراقـــية الإيرانية عام ١٩٨٠م ، فقبل هذا التاريخ لم تكن المملكة العربية السعودية مهـــتمة أساســـاً بالمســـرح الخليجي الذي لم يكن يشكل تهديداً أساسياً لمصالحها ، حتى جاءت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م [٢].

---

(١) رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سابق ، ص٧٣ وما بعدها .

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ص٤١-٤٢ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الرؤية السعودية لأمن الخليج قبل الحرب العراقية الإيرانية :

تجمع العديد من الدراسات أن بداية الاهتمام السعودي بقضايا الأمن ، سواء في الخليج أو في الشرق الأوسط عموماً ، قد ظهر مع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التي لعبت خلالها المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً من خلال قيادتها للجهود العربية في حظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في حربها مع الدول العربية ، فقد منح هذا الدور للمملكة خبرة إقليمية وعربية في القيادة كانت تفتقدها سابقاً [١] .

كما يرجع البعض محدودية الاهتمام السعودي بالقضايا الخليجية منذ بداية السبعينيات إلى انشغال كل من إيران والعراق بالمنازعات التي دارت بينهما حول قضيتي شط العرب والأكراد ، مما دفع الدولتين إلى التركيز على قضايا لا تتعلق بأمن الدول العربية الخليجية مباشرة ، ومن ثم استفادت باقي الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية من الصراع السياسي العراقي – الإيراني ، إضافة إلى الهيمنة الإيرانية التي كانت قائمة على النظام الإقليمي الخليجي من خلال التفاهمات التي أقامها الشاه مع الولايات المتحدة حول الخطوط الرئيسية لأمن الخليج ، ومن هنا فإن إيران لم تشكل تهديداً أساسياً لأمن السعودية وباقي دول الخليج العربية ، باستثناء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م ، وفي هذا الإطار عمدت المملكة العربية السعودية إلى تجنب الدخول في مواجهات سياسية أو حملات إعلامية مع إيران والعراق [٢].

ويشير البعض إلى أن المملكة العربية السعودية قد استقبلت خبر احتلال إيران للجزر الإماراتية بصمت مطلق ، ولم يصدر عن المملكة أي تعليق ، بل إن السعودية استطاعت في ظل انتقادات إيرانية أن تسوي مشكلاتها الحدودية البحرية مع إيران في تلك الفترة [٣] .

ولكن بعد عام ١٩٧٣ وبروز الدور السعودي ، ومحاولة المملكة لعب دور مميز في المنطقة ، ومع إدراكها لحقيقة النوايا الإيرانية التوسعية في الخليج ، بادرت إلى صد تلك النوايا وإفشالها أولاً بأول ، كما بادرت إلى رفض كل المشروعات الأمنية والدفاعية الإيرانية برمتها إضافة إلى قيام المملكة بصياغة بعض التصورات والأفكار المتعلقة بقضايا الأمن في الخليج وضمان استقراره

---

(١)Faksh, Mahmud A., (1993). The Saudi conundrum: Squaring the security-stability circle, **Third World Quarterly**; Jun, Vol. 14 Issue 2, p277.

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٤٤ .

(٣) سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ سنة ١٩٤٥ ، مرجع سابق ص٥٩٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وازدهاره ، والتي تعتمد على مبدأ تأمين الأمن الداخلي في دول المنطقة باعتباره يشكل الجوهر الحقيقي لـــتعزيز الأمن الخارجي ، كما تعتمد على مبدأ رفض التحالف مع مختلف القوى الدولية وعدم الاتكال علـــيها لتحقيق أمن واستقرار المنطقة اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق العمل الجماعي المشترك لدول الخليج ذاتها [١] .

وانطلاقـــاً من ذلك عارضت المملكة العربية السعودية المشروع الإيراني لبناء نظام أمني بين الدول الخليجية المشاطئة في إطار سعيها لكي تضطلع بدور شرطي الخليج المعترف به شرعياً من قبل الـــدول الأخرى ، ورغم أن السعودية لم تعارض المشروع الإيراني رسمياً ، ولكنها سعت إلى تعطيله مـــن خـــلال بعـــض التكتيكات غير المباشرة . ورغم مساندة الولايات المتحدة للمشروع الإيراني في إطـــار "مبدأ نيكسون" الذي يقضي بالاعتماد على الشركاء المحليين لتأمين المصالح الأمريكية ، إلا أن الولايـــات المـــتحدة لـــم تحـــاول فرض المشروع على دول الخليج أو تحويله إلى مصدر تهديد لتلك الدول [٢].

جميع الحقوق محفوظة

ولـــم تكـــتف المملكـــة العربـــية السعودية في إعاقة مشاريع الهيمنة الإيرانية أو العراقية على الخليج ، وإنما امتلكت زمام المبادرة عندما طرحت عام ١٩٧٥ تصورها ومفهومها الواضحين لقضية أمن الخليج العربي من خلال (إعلان الرياض) ، والذي نص على أن أمن الخليج العربي مرهون بأمن واســـتقرار دوله وشعوبه وعدم تعرضها للهزات والأعمال التخريبية . وقد رفضت إيران هذا الإعلان انطلاقـــاً من رؤيتها الخاصة لقضية أمن الخليج ، والتي تعتمد أساساً على مبدأ فرض الهيمنة الإيرانية على الخليج في ظل التحالف القائم مع دول الغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة [٣] .

يتضح من ذلك أن المملكة العربية السعودية حرصت على توحيد الصف الخليجي العربي معاً ، كمدخـــل لاحـــتلال موقـــع متقدم في العلاقات العربية الإيرانية ، بما يؤدي إلى موازنة النفوذ الإقليمي الإيرانـــي ، فالســـعودية ترى ضرورة النظر إلى الأمن الخليجي من زاوية المصالح العربية الإيرانية، وتـــرفض الطـــروحات الإيرانية بالتعامل على قدم المساواة بين دول المنطقة ؛ لأنه سيؤدي إلى تزايد الدور الإقليمي الإيراني من خلال الدول الخليجية الصغرى [٤] .

---

(١) ســـلطان ، عـــبد الرحمـــن ، (١٩٩٠) . **أضواء على الإستراتيجية السعودية** ، عمان ، المؤسسة العربية للشؤون الاستراتيجية ، ص١٣٢ .

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٤٥ .

(٣) سلطان ، أضواء على الإستراتيجية السعودية ، مرجع سابق ، ص١٣٢ .

(٤) النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص١٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهدت نهاية هذه المرحلة من مراحل تطور التصور السعودي لأمن الخليج ، تحولاً جذرياً في النظام الإقليمي الخليجي أدى إلى إحداث تطور ملحوظ في هذه النظرة السعودية تجاه أمن الخليج ، وتمثل هذا التحول بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، والتي حملت معها صعود النظام الثوري الإسلامي إلى سدة الحكم في إيران ، وإسقاط نظام الشاه ذي الارتباطات الغربية العميقة ، وقد أدى هذا النظام وما شهدته إيران من تطورات ثورية إلى إضعاف الجيش الإيراني وانشغاله بمشكلات التعامل مع النخبة الثورية الجديدة . كما أدى هذا التطور إلى إنهاء المخطط الأمني الإيراني الأمريكي المشترك في الخليج ، إلا أنه أدى أيضاً إلى ظهور نظام شيعي إسلامي في الخليج ينافس المملكة العربية السعودية في دورها التقليدي في العالم الإسلامي ، ويقدم نموذجاً إسلامياً بديلاً ، كما يستقطب القوى الشيعية في الخليج ، وقد اتخذ نظام الثورة الإسلامية في إيران منذ البداية خطاً دعائياً مناهضاً للسعودية ، فقد ركزت الدعاية الثورية الإيرانية على إسقاط النظام السعودي مصحوبة بتحريض للشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية ، هذا بالإضافة إلى تجديد الادعاءات الإيرانية تجاه البحرين [١].

إلا أن المملكة العربية السعودية حرصت على عدم مبادلة الثورة الإيرانية سياستها الدعائية ، انطلاقاً من سياسة الهدوء والاتزان التي تعتبر من ثوابت السياسة الخارجية السعودية ، ورغم ذلك لم يكن هذا ليعني بأي حال من الأحوال أن صانع القرار السعودي لم يدرك حجم التهديد الذي تمثله الثورة الإيرانية لمصالحها المباشرة ، وإن كانت لم تعبر رسمياً عن هذا الإدراك . ويستند هذا التقييم للإدراك السعودي إلى تحول السعودية نحو التنسيق مع دول الخليج العربية واليمن ، وكذلك الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع العراق بحكم إدراك أن التطور الإيراني يشكل تهديداً مشتركاً [٢].

وفي حقيقة الأمر كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ تأثير بالغ على تعقيد البيئة المحيطة بدول الخليج العربية ، ذلك أن خطر الشاه لم يكن يتجاوز حدود التهديد العسكري ، في حين أن الثورة كانت تحمل إضافة إلى التهديد نفسه ، بعداً عقائدياً ، تتمثل خطورته في النزعة الخمينية الهادفة لتصدير الثورة إلى الشيعة داخل دول الخليج العربية ، وخاصة التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين ، وكذلك إلى أعداد كبيرة من الشيعة في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ، وامتد الأمر بطبيعة الحال إلى المملكة العربية السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية من

---

(١) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٤٥ .

(٢) سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ سنة ١٩٤٥ ، مرجع سابق ، ص ص٦٠٨-٦٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكـــة ، وبصورة خاصة في إقليم الأحساء ، وهي أكثر المناطق حيوية وإستراتيجية بحكم قربها من حقول النفط السعودية [١].

وقـــد أدى هذا التعقيد في منطقة الخليج إلى خلق توتر كبير بين القوتين الإقليميتين في الخليج (العراق وإيران)، وخصوصاً مع زيادة الهجوم السياسي والدعائي الإيراني ضد نظام الحكم في العراق، ومطالبـــتها بتأســـيس جمهوريـــة إسلامية في العراق ، وإعلان الخميني أنه سيذهب إلى بغداد لتحرير الشـــعب العراقـــي ، ورد العـــراق بطرد الآلاف من الشيعية من الأصول الإيرانية ، وتكثيف المراقبة للشـــيعة العراقييـــن خوفـــاً من الاختراق الإيراني لهم [٢] . وكان لا بد في ظل هذا التوتر من اندلاع المواجهة العسكرية بين البلدين والتي بدأت فعلاً في سبتمبر ١٩٨٠.

ثانـــياً: الـــرؤية الســـعودية لأمن الخليج في الفترة منذ الحرب العراقية الإيرانية وحتى حرب الخليج الثانية :

جـــاءت الحرب العراقية الإيرانية لتشكل مصدراً كبيراً لتهديد الأمن في الخليج ، وقد حرصت الســـعودية مـــنذ اندلاع الحرب على توضيح موقفها الحيادي تجاه هذه الحرب ، فقد أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في ٥ أكتوبر عام ١٩٨٠ :" أن النزاع هو نزاع بين دولتين شقيقتين إســـلاميتين ، وأنه من الضروري أن يتم إنهاؤه بسرعة ، إن هذا النزاع ليس من المنازعات التي نؤيد طرفاً فيها على حساب الآخر للحصول على ميزة معينة" [٣].

ومـــع استمرار تأزم الأوضاع وسط تعقيدات مختلفة بالنسبة لمسألة الأمن ، كان صانعو القرار علـــى أعلى المستويات في المملكة يدرسون وبشكل مكثف السبل الكفيلة لضمان عدم جر دول الخليج الســـت إلـــى مأزق أمني يتسبب في خلق اضطرابات وأزمات ، ولذلك قام الأمير نايف بزيارة الكويت وإجـــراء اتصـــال ببقـــية دول الخليج العربية حول موضوع الأمن ، وذلك في نهاية عام ١٩٨٠م ، وخرجـــت المملكـــة في هذه الفترة بمشروع يهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي ، وقد تضمن المشروع تفاصـــيل وافـــية بينت أهمية التعاون والتنسيق الضروريين لتحقيق الأمن والاستقرار ، وكانت من أهم المبادئ الجوهرية لهذا المشروع [٤] :

---

(١) البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص٦٠.

(٢) المرجع السابق ، ص٦١.

(٣) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٤٦ .

(٤) القاســـمي ، خـــالد محمد ، (١٩٨٧) . **الخليج العربي في السياسة الدولية : قضايا ومشكلات** ، (ط٢) . الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع ، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إن الأمـــن الجماعي العربي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي .

– إن الأمن الجماعي العربي يمكن تحقيقه إذا ما استعانت أي دولة عربية يتعرض أمنها للخطر بالدول العربية وذلك لمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي والمستورد .

– تدعيم التعاون بين قوات الشرطة في مختلف البلاد العربية .

– إن المملكـــة العربية السعودية مستعدة للتعاون بأي طريقة مع الدول العربية الأخرى من أجل إقرار الأمن الجماعي ومنع المجرمين والمخربين الدوليين من دخول البلاد العربية .

و تنتهـــي الخطة السعودية المقترحة إلى نتيجة محددة هي رفض فكرة إقامة تحالفات عسكرية بيـــن الدول الخليجية المعنية . والواقع أن مضمون هذه المبادئ كانت تحكم تلك التصريحات التي يدلي بهـــا المسؤولون السعوديون بخصوص هذه المسألة و هي تصريحات انطلقت من التشديد على أن حفظ الأمـــن يجـــب أن يرتكـــز على دعامتين أساسيتين : أولاهما زيادة التعامل بين دول المنطقة كعنصر جوهري لتفادي استمرار الخلافات المفضية إلى عدم الاستقرار. وثانيهما إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية و عن الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى .

لكن هذا الموقف السعودي المحايد من الحرب لم يدم طويلاً ، فمع نهاية عام ١٩٨١ بدأ صناع القـــرار السعودي يؤكدون أن إيران تشكل المصدر الأساسي لتهديد أمن الدول العربية الخليجية ، وقد جاء هذا التطور في بُعد الانتقادات العنيفة التي وجهتها إيران إلى مشروع الأمير فهد للسلام في الشرق الأوسط المقدم لمؤتمر القمة العربي في أغسطس عام ١٩٨١ ، وفي أعقاب محاولة انقلابية في البحرين مدعومة من إيران ، وقد ردت السعودية على ذلك باتهام إيران بدعم العناصر الإرهابية بهدف القضاء علـــى أمـــن دول الخلـــيج . كمـــا أعلن الأمير نايف بن عبد العزيز ، وزير الداخلية السعودي : " أن الإيرانييـــن الذين زعموا بعد الثورة أنهم لا يريدون أن يصبحوا رجل الشرطة في الخليج ، قد أصبحوا إرهابيـــي الخلـــيج ، وأن المملكة العربية السعودية تضع كل طاقاتها تحت تصرف الأمن البحريني " . وفـــي الوقـــت ذاتـــه أعلـــن الأمير نايف أن معركة العراق ضد إيران ليست مجرد دفاع عن الأرض والســـيادة العراقية ، ولكنها دفاع عن الأمة العربية بأسرها ، وأن السعودية تقف إلى جانب العراق في مواجهة الأخطار المحدقة بالعرب [١] .

---

(١) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ص٤٦-٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــن المعروف أن هذا الموقف السعودي قد جاء بعد أشهر قليلة من عقد دول الخليج العربية الســـت لمؤتمـــر قمة في أبو ظبي في مايو ١٩٨١م ، والذي تم فيه التوقيع على الوثيقة الأساسية لقيام مجلـــس الـــتعاون لـــدول الخليج العربية ، الذي يلاحظ أن العراق لم يعارض إنشاءه ، وهو الذي كان يـــرفض أي صيغة لإنشاء حلف إقليمي في الخليج، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن العراق كان يرى في تشكيل هذا المجلس نقطة لصالحه، ويمكن أن تكون أداة لحمايته ودعمه ضد إيران [١] .

وقـــد أكدت السعودية من خلال مجلس التعاون أن أمن منطقة الخليج واستقرارها من مسؤولية دول المنطقة وشعوبها، ورأت أن هذا الأمن يعتمد بشكل مباشر على سلامة الأنظمة السياسية الخليجية، ومن ثم رفضت أي محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية ، وأكدت حق دول الخليج العربية في الدفاع عـــن أمـــنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة ، وتكفلها مبادئ القانون الدولي لمواجهة أي تحديـــات ، خارجـــية كانت أم داخلية . من هنا اعتبرت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول الخليجية العربية ذات مسؤولية وطنية بحتة لهذه الدول فقط، وتهدف إلى تعميق وتوثيق العلاقات فـــي شـــتى المجالات التي تجمعها مع هذه الدول . وفي مقابل ذلك أكدت أن العلاقات بين دول مجلس الـــتعاون بمـــا فيها السعودية مع كل من إيران والعراق يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية مع الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما أكدت على الحوار كوسيلة فاعلة لفض المنازعات بينهم، وتحقيق التعايش السلمي المشترك وفقاً للمواثيق الدولية المختلفة ، لذلك شجبت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس بهدف زعزعة أمنها ، ورفضت أي تدخـــل أجنبي في المنطقة مهما كانت مبرراته حتى تجنبها أي صراعات دولية أو إقليمية من شأنها أن تـــؤدي إلـــى وجود قواعد عسكرية أجنبية في دول المجلس ، وأكدت ضرورة تشكيل قوة عسكرية ذاتية من دول المجلس لتحقيق الأمن كبديل عن الوجود الأجنبي [٢].

ومـــن هـــنا كانـــت المملكـــة العربية السعودية تعتبر أن هذا التكتل سيزيد من مكانتها الدولية والإقليمية، بوجود ارتباط تاريخي وجغرافي بين هذه الدول ، وتماثل في الأنظمة السياسية والاقتصادية، لذلك سعت إلى تصفية الخلافات الحدودية بين هذه الدول ، مع زيادة التعاون الاقتصادي لتحقيق الرخاء

---

(١)البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص٨٥.

(٢)مقلـــد ، إســـماعيل صـــبري ، (١٩٩٩) . دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والـــبقاء : دراسة حالة ، في : جمال سند السويدي (محرر) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، (ط٢)** ، أبو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص٦٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرفاهية للشعوب الخليجية، وعملت على تنسيق سياساتها الخارجية، وخاصة في مجال النفط ، فعقدت معهـــا الاتفاقـــيات الأمنـــية التـــي تخدم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج. ويشير السلوك السياسي الخارجـــي السعودي إلى أن الرؤية الأمنية بعد إنشاء المجلس أصبحت تتلخص في الربط العضوي بين أمن المملكة العربية السعودية وأمن دول الخليج العربية، أي : الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ، فمجلـــس الـــتعاون يمثل شكلاً من أشكال التعاون من أجل تحقيق الأمن الجماعي لدول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية [١] .

وهـــذا مـــا يتضح من مبادئ الأمن الجماعي التي حددها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنها السعودية وهي [٢] :

١. النظر إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عُمان على أنها بحيرات عربية .
٢. ضرورة التساند والتكامل بين دول مجلس التعاون .
٣. عدم المساس بالحدود وبالسيادة الإقليمية لدول مجلس التعاون .
٤. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون .
٥. نبذ استخدام القوة في العلاقات بين الدول .
٦. اعتبار الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

وقـــد ظـــل هـــذا التصور لأمن الخليج يحكم السياسة الخارجية السعودية حتى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م ، واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م .

ثالثاً : الرؤية السعودية لأمن الخليج خلال الفترة الممتدة منذ حرب الخليج الثانية وحتى الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ واحتلاله :

أدت الأزمة الناشئة عن غزو العراق للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ ، وما ترتب عليها من حـــرب خليجية ثانية بين قوات التحالف (بزعامة الولايات المتحدة والسعودية) من ناحية، والعراق من ناحـــية أخـــرى – إلى تبدل جوهري في الرؤية السعودية للأمن الخليجي ، وقد تمثل هذا التحول في عناصـــر الـــرؤية الأمنـــية المتعلقة بإدراك مصادر التهديد وأساليب تحقيق الأمن الخليجي ، فقد أدت

---

(١) النفيســـي ، عـــبد الله فهد ، (١٩٩٤) . **مجلس التعاون الخليجي : الإطار السياسي والإستراتيجي** ، لندن : دار طه للنشر، ص٢٤.

(٢) الأسطل ، كمال ، (١٩٩٩) . **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، سلسلة دراسات إستراتيجية ٣٣ ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ص ص٤٨-٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة إلى تحول السعودية نحو إدراك العراق باعتباره المصدر الأساسي لتهديد أمن الخليج ، ورؤية إيران كدولة خليجية يمكن التعاون معها لبناء أمن الخليج بشروط معينة ، وكذلك أدت الأزمة إلى نهاية التأكيد السعودي بأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول الخليجية وحدها ، حينما اضطرت إلى استدعاء القوات الغربية والعربية لمساندتها في ردع العدوان العراقي وتحرير الكويت ، كما أدت الأزمة إلى تحول المملكة العربية السعودية من الحرص على بناء قوة خليجية رمزية مساعدة إلى تطوير قوة ردعية خليجية وبناء نظام للأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي [١].

وقد أشار السلوك الخارجي للسعودية في العديد من فترات هذه المرحلة ، إلى أن هناك خمسة تهديدات رئيسية للأمن الوطني السعودي وأمن منطقة الخليج وهي [٢]:

١. مشكلات الحدود البرية والبحرية ، ولا سيما أن بعض دول الخليج غير راضية عن حدودها السياسية ، وتتحين الفرصة لتغيير خريطتها وتحريك حدودها ، وحتى إن وجدت اتفاقيات دولية في هذا الشأن فإنها غالباً ما تتعرض للتعطيل ، كما حدث بين العراق وإيران وبين العراق والكويت.

٢. إيران بنزعتها التوسعية الفارسية ، وتوجهاتها النووية ، وتشجيعها للتطرف الديني وتأليبها للجماعات الشيعية ضد أنظمتها السياسية في دول الخليج العربية ، ولا سيما وجود نظرة استعلائية لديها منذ أيام الشاه ، كما أن العراق كان بتوجهه العلماني وسعيه لنشر أيديولوجية البعث وقيامه بمحاولات للإطاحة بالأنظمة الخليجية يمثل نفس التهديد لأمن الإقليم.

٣. سباق التسلح القائم في المنطقة رغم انحساره عالمياً منذ انتهاء الحرب الباردة ، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإنفاق العسكري الذي لا يجلب سوى مزيد من عدم الاستقرار الخارجي والداخلي لدول المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى تغيير الأولويات الوطنية ، وخفض حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية الأخرى .

٤. زيادة أعمال العنف والتطرف والإرهاب في المنطقة ، بسبب قلة مشاريع التنمية وزيادة عدم الاستقرار الإقليمي ومحاولات الحركات الدينية التعبير عن نفسها من خلال العنف .

٥. الممارسات الإسرائيلية التي تلقى التأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة ، لا سيما أن إسرائيل تحاول اختراق دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً .

---

(١) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٥٧ .

(٢)آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق ، ص ص١١-١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كمـــا يلاحـــظ أن شعار الأمن الذاتي الجماعي في الخليج قد تعرض لانهيار كبير بفعل الغزو العراقي للكويت ، حيث لم تتردد دول الخليج العربية في طلب أو قبول الحماية الأجنبية بشكل مباشر ، وتحـــول نظـــام الأمـــن الجماعي الخليجي إلى تحالف إستراتيجي مع الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك منذ أن عقد بالدوحة في ديسمبر ١٩٩٠ مؤتمر القمة الحادي عشر الذي أكد البـــيان الختامـــي له على : " ضرورة وضع نظام جديد للأمن الإقليمي" ، وتحقيق المزيد من التكامل الأمني والدفاعي ، وظهر مفهوم جديد لأمن الخليج يركز في جوهره على أمن الدول الست – أعضاء المجلـــس – واستقرارها وسيادتها على ثرواتها الوطنية ، وهو ما أسماه "إعلان الدوحة" الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون [١] .

وقد بدأت الرؤية السعودية لمصادر التهديد في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية تتمحور حول إدراك أن تهديد أمن الخليج يأتي بالفعل من داخل المنطقة نفسها ، فقد شهدت المنطقة حرباً طاحنة بين العراق وإيران ، قبل أن تشهد الغزو العراقي للكويت ، كما قال الأمير سعود الفيصل في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما يلاحظ أن الرؤية السعودية بعد الغزو قد أسقطت المصادر الخارجية لتهديد أمن الخليج مثل إسرائيل ، وصراعات الحرب الباردة ، وخاصة أن الحرب الباردة بحد ذاتها قد انتهت مع نهاية أزمة الخليج ، وبدا أن الرؤية السعودية تركز بشكل محوري على العراق باعتباره مصدر التهديد الأساسي ، فقد أشار الأمير سعود الفيصل في خطابه أمام المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر عام ١٩٩٣ إلى أن العراق ما زال مستمراً في تهديد أمن وسلامة منطقة الخليج ، ولا يزال يرفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن . كما أشار الملك فهد في خطابه أمام القمة الخليجية المنعقدة في الرياض في ديسمبر عام ١٩٩٣ إلى أن النظام العراقي لا يزال يراوغ في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ويواصل تهديداته وادعاءاته الباطلة في الكويت [٢].

كما لم تتفق السعودية – في شأن الترتيبات الأمنية– مع المفهوم الكويتي، القائل بضرورة عقد سلسلة من التحالفات مع القوى الكبرى، تبيح الوجود الأجنبي المباشر في المنطقة. ومن ثم، رفضت وجود قوات أجنبية بأعداد كبيرة، وتخزين كميات من الأسلحة الغربية (الأمريكية أساساً) على أراضيها، يمكن

---

(١) أبو طالب ، حسن، (١٩٩٣) . **تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب** ، في : مصـــطفى علـــوي (محـــرر) ، حرب تحرير الكويت والسياسة المصرية ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ص١٢٨ .

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ص٥٧–٥٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تستخدمها القوات الأجنبية، في حالة وجود تهديد خارجي. وتستعيض المملكة عن ذلك التخزين، بتكثيف التعاون الأمني والعسكري، مع الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثل في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، ومنح واشنطن بعض التسهيلات، في عدد محدود من المطارات الحربية السعودية. وقد أتاح هذا للمملكة الاستفادة من المظلة الأمريكية بطريقة غير مباشرة ، إذ تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بأمن الخليج، من دون أن تتواجد رسمياً على أراضي المملكة . كذلك لم تعترض المملكة على سلسلة الاتفاقيات الأمنية التي يعقدها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مع بعض الدول الغربية وروسيا، على أساس أن تلك الاتفاقيات تسهم في حماية أمن الدول الخليجية، من دون أن تكون المملكة طرفاً مباشراً فيها(١).

وظلت هذه الرؤية تحكم تصورات صانع القرار السياسي السعودي في الفترات اللاحقة وحتى اندلاع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م ، فقد استمرت المملكة العربية السعودية بالتأكيد على مبادئها السابقة ، بضرورة احترام العراق لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، كما رفضت استخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق ، وأكدت ضرورة حل الخلافات بين العراق والأمم المتحدة بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العنف، كما أكدت على سلامة الشعب العراقي وسلامة أراضيه وعدم المساس بسيادته ورفض فكرة تقسيمه . أما بخصوص إيران فقد عملت على مد جسور التعاون مع إيران وتضييق عوامل الخلاف والعمل على تحقيق الأمن الإقليمي على أساس الحوار والاحترام المتبادل لبناء الثقة ، وتأسيس العلاقة بينهما على قواعد ثابتة .

رابعاً : الرؤية السعودية لأمن الخليج بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ :

شكلت الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ علامة فارقة في تاريخ النظام الإقليمي الخليجي بصفة عامة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة ، فإذا كانت حرب الخليج الأولى في عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران قد دفعت الدول الخليجية العربية الست إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ ، فإن الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها حملت معها تداعيات هائلة على مجلس التعاون ، ربما يكون إحداها انفراط المجلس كلية وتحول دول الخليج إلى البحث عن صيغة تنظيمية تعاونية أخرى ربما يكون العراق طرفاً فيها(٢).

---

(١) مصطفى علوي ، (١٩٩٣) . **أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب** ، في حرب تحرير الكويت والسياسة المصرية، مرجع سابق ، ص ص٦٠-٦٢.

(٢) إدريس ، محمد السعيد ، (٢٠٠٣) . مجلس التعاون الخليجي والعراق : خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥٢ ، إبريل ، ص١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد شكل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر ، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج ، إضافة لتمثيله أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضاً. إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة ، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائماً .

فإذا كانت الحرب الأمريكية على العراق قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يؤرق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً ، فإن هذا لا يعني تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا ، حيث لا تزال منطقة الخليج تحتوي عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الأجنبي أمراً حتمياً ، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي جابر الصباح بقوله : " التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين ، ولا علاقة له بما يحدث في العراق " ، ومن ثم فإن التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد احتلال العراق تقتضي الإشارة إلى ثلاثة أطراف ينبغي لهذه الدول التعامل معها بما يضمن أمن واستقرار تلك المنطقة ، وهي الولايات المتحدة والعراق الجديد وإيران [١] .

ومن هنا جاءت نظرة صانع القرار السعودي تجاه الوجود الأمريكي بأنه لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأجنبية فوق أراضيها ، الأمر الذي دفع المسؤولين الأمريكيين بعد أيام قليلة من سقوط العراق تحت الاحتلال إلى نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بالمملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد بقطر ، وهو ما أثار قضية محورية في العلاقات الخليجية الأمريكية حول الوجود الأمريكي ومبرراته [٢] .

حيث يعتبر الكثير من المحللين أن لجوء الولايات المتحدة إلى سحب قواتها من المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر أطراف المنظومة الخليجية، يرجح إمكانية أن يكون العراق محور منظومة العلاقات الأمريكية في تلك المنطقة، تنضم إليها لاحقاً دول الخليج الأخرى، سواء فيما يسمى إعادة إحياء حلف بغداد مجددًا، أو غيره من الصيغ والأشكال الأخرى. وقد عبرت عن تلك الرؤية بوضوح

---

(١) كشك ، أشرف محمد ، (٢٠٠٣) . تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ، ص١١٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص١١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحدى الدراسات التي أوردتها مجلة الشرق الأوسط للدراسات الدولية الصادرة في الولايات المتحدة ، بالقول : هل سيدافع رئيس أمريكي عن وحدة أراضى الكويت في حال نشب خلاف مع العراق، إذا كانت حكومة العراق ديمقراطية وموالية للولايات المتحدة في الوقت ذاته ؟ فضلاً عما يثار بشأن إمكانية انضمام إسرائيل لتلك الصيغ الجديدة، وهو ما يثير الحديث بشأن التطبيع بين الدول الخليجية وإسرائيل ، في الوقت الذي لا تزال فيه الأخيرة تتنصل من القرارات الدولية بشأن التسوية السلمية[١] .

إضافة إلى إدراك دول الخليج الست وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ، أن خروج العراق من المعادلة الإستراتيجية في المنطقة يعني أن هناك فراغاً ومجالاً أوسع أمام إيران التي تعد أقوى دولة في الخليج ، فضلاً عما يتردد بشأن سعيها لامتلاك سلاح نووي بما يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون ، مما يستدعي التأكيد على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق من شأنه أن يقلل حاجة أمريكا للتواجد في الخليج لحماية دوله وردع إيران ، إلا انه لا يلغي تلك الحاجة تماماً ، ومن ثم تظل إيران تمثل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة ولدول الخليج معاً بغض النظر عن نتيجة الموقف في العراق ، وذلك بالنظر إلى نفوذ إيران لدى الشيعة في الخليج، والذين يمثلون أغلبية واضحة في العراق والبحرين فضلاً عن خلاف إيران مع الإمارات العربية المتحدة [٢].

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، (٢٠٠٤) . **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤** ، القاهرة ، ص ١٠٦ .

(٢) كشك ، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص١١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

العوامل والمتغيرات الإقليمية المؤثرة في الدور السعودي في منطقة الخليج

١٩٩٠م – ٢٠٠٤م

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي شهدت منطقة الخليج العديد من عوامل التغير والتبدل والتحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثرت في معظمها في أسس بناء الأمن والاستقرار في المنطقة ، مما أثر بالضرورة في الدور السعودي الهادف لديمومة هذا الأمن والاستقرار ، وتجنب الآثار السلبية لمثل هذه التحولات والمتغيرات .

تعرضت الدراسة في المحاور السابقة إلى أهمية منطقة الخليج في السياسة الخارجية السعودية وإلى منظور صانع السياسة الخارجية السعودية للأمن الإقليمي الخليجي ، وسيحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على العوامل والمتغيرات التي ساهمت في التأثير في الدور السعودي وأهميته في منطقة الخليج منذ بداية التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٤م ، إضافة إلى قدرة هذا الدور على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة .

وقد تعددت هذه العوامل والمتغيرات ، فمنها ما ارتبط بالأحداث الإقليمية المتسارعة التي شهدتها المنطقة ، ابتداءً بالغزو العراقي للكويت والحرب التي ترتبت عليه عام ١٩٩١م ، وانتهاءً بالحرب الأمريكية على العراق والتواجد العسكري الأجنبي غير المسبوق بالمنطقة ، ومنها ما ارتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشتها المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة ، وطبيعة العلاقات التي ارتبطت بها مع دول الإقليم والدول الأخرى ذات المصالح ، سواء الاقتصادية أو السياسية في منطقة الخليج .

ومن هنا فسيحاول هذا البحث تناول هذه العوامل والمتغيرات وكيفية تأثيرها في الدور السعودي في المنطقة ، ومدى نجاح هذا الدور بتحقيق هدفه في السعي نحو أمن واستقرار الخليج، وذلك من خلال تناول كل من هذه المتغيرات والعوامل المختلفة على حدة ، ودراسة تفاصيل الدور السعودي في التفاعل معه ، مع ملاحظة التحولات التي أصابت هذا الدور ، ومدى قدرته على التفاعل معها بما يهدف أمن واستقرار الخليج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الدور السعودي ومتغيرات عدم الاستقرار في الخليج ١٩٩٠م-٢٠٠٠م

يعدُّ العقد الأخير من القرن الماضي أكثر العقود تأثيراً في السياسة الدولية ، فقد أصبحت الأحداث الرئيسية التي شهدها هذا العقد تمثل رموزاً مفصلية في تاريخ العالم المعاصر . بدأ هذا العقد بسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩م، وانتهاء الحرب الباردة بانهيار القطب الاشتراكي الشيوعي وانتصار الليبرالية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة ، والتي توجته بالانتصار الكبير في حرب الخليج الثانية ، والتي مهدت من خلالها لعالم أحادى القطبية افتقدته السياسة الدولية منذ الإمبراطورية الرومانية ، ليبدأ القرن الجديد بهيمنة أمريكية مطلقة على جميع المستويات .

وفي ظل هذه المتغيرات الدولية كان لا بد لمنطقة الخليج – نظراً لأهميتها الدولية – أن تستأثر بأكبر كم من التداعيات المترتبة على هذه المتغيرات الدولية ، ويكفي القول إن الإعلان عن النظام العالمي الجديد عام ١٩٩٠م قد انطلق من الخليج وإبان حرب الخليج الثانية ، فقد كانت الولايات المتحدة بانتظار الإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب الباردة وانتهاء النظام الثنائي القطبية العالمي ، وبدأ عصر الهيمنة الأمريكي ، وكانت الفرصة السانحة لهذا الإعلان هي حرب الخليج الثانية التي كانت تعد لها الولايات المتحدة ضد العراق في ذلك الوقت .

وكان لا بد للمملكة العربية السعودية بحكم دورها وتأثيرها الإقليمي أن تلعب دوراً مهماً في حفظ أمن واستقرار الخليج في ظل التداعيات المترتبة على هذه المتغيرات وعوامل عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة ، وقد ظهر هذا الدور بشكل واضح خلال أزمة الخليج عام١٩٩٠م والحرب التي ترتبت عليها بداية عام ١٩٩١م، كما تواصل الدور السعودي في محاولة التخفيف من الآثار الناجمة عن هذه الحرب ، والمشاركة في ترتيبات الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج الثانية ، وتداعيات الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة ، إضافة إلى الجهود التي قادتها المملكة لتسوية القضايا النزاعية بين دول الخليج ، وخصوصاً القضايا الحدودية ، وذلك محاولة لتفادي تكرار مأساة الغزو العراقي للكويت عام١٩٩٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة العراقية الكويتية ١٩٩٠م والجهود السعودية لحل الأزمة :

لم تكن الأزمة التي أصابت العلاقات العراقية الكويتية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي هي الأزمة الأولى بين البلدين ، حيث سبقتها بعض الأزمات المتباينة الشدة منذ أزمة ١٩٦١م وحتى اندلاع أزمة ١٩٩٠م التي تعتبر من أخطر الأزمات التي عاشتها منظمة الخليج في عصرها الحديث ، فقد أسفرت هذه الأزمة عن اجتياح العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م قبل أن ينتهي هذا الاجتياح بحرب الخليج الثانية في يناير ١٩٩١م .

ويرى بعض المراقبين الدوليين، أن الرئيس العراقي صدام حسين بدأ التفكير في غزو الكويت، بعد انتهاء حربه ضد إيران، في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨م ، أو في أواخر هذه الحرب، حينما أحس بفشله في الحصول على منفذ بحري إلى شط العرب، في الخليج، بعد حرب استمرت ثماني سنوات . تلك الحرب التي استعد لها العراق، قبل بدايتها بسنتين، ورصد لها عام ١٩٨٠م مبلغ ٣٠ مليار دولار، وما قيمته ٣٥ مليار دولار، من السلع المدنية، وما قيمته ١١ ملياراً، من الأسلحة والعتاد؛ ولم يكن مداناً، في ذلك الوقت، إلا بمليار واحد فقط من الدولارات. وكانت الحصيلة النهائية لتلك الحرب، خسارة العراق مبلغ ٤٥٢,٦ مليار دولار، مقابل مبلغ ٦٤٤,٣٣ مليار دولار، خسرتها إيران . وأصبحت ديون العراق الخارجية تفوق ١٢٠ مليار دولار. مما حدا بصدام حسين إلى التفكير في الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية بافتعال أزمة مع الكويت، بحجة استمرارها في تجاوز حصتها المقررة من إنتاج النفط . وكان ذلك هو السبب الرئيسي الثاني لغزوه الكويت فيما بعد [(١)] .

وقد بدأت ملامح الأزمة تتضح فعلياً في نهاية فبراير ١٩٩٠م وفي يوم السبت، ٢٤ فبراير ١٩٩٠م ، وأثناء افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمّان ، (أي : قبل ثلاثة أشهر تقريباً من قمة بغداد الاستثنائية، ونحو خمسة أشهر من اجتياح الكويت)، عندما ألقى الرئيس العراقي كلمة طرح فيها أبعاد القضية على المجلس ، وألمح أن العراق له حقوق لدى الكويت ، وأنه لن يقف مكتوف الأيدي، ما دامت الكويت والإمارات، ترفضان إسقاط ديونهما عليه. وأضاف صدام، في جلسة مغلقة، ضمت الزعماء الأربعة لمجلس التعاون العربي، أن العراق طالب الدولتَين، مراراً بإسقاط الديون، دون

---

(١) العصيمي ، محمد دخيل ، (١٩٩١) . **الكويت : تاريخ ، أحداث ، تحرير ، وثائق ، أشعار**، الكويت : المؤلف، ط١، ص ص٧٤- ٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدوى. ويبدو أنهم، أي : الخليجيين، نسوا أو تناسوا، أن العراق كان يدافع عنهم، قبل أن يدافع عن حقوقه [١] .

وتصاعدت الأزمة خلال الأشهر اللاحقة بشكل متسارع ، وانتقل العراق في مهاجمته السياسية للكويت من حالة التلميح إلى مرحلة التصريح ، ويمكن رصد مراحل تطور الأزمة فيما يلي [٢] :

- في ٣ مايو ١٩٩٠م انتقد وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بعنف ، الدولة المسؤولة عن زيادة إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك"، من دون أن يحدد اسمها ، وذلك خلال اجتماع لجنة المراقبة التابعة للمنظمة في جنيف. وكانت الكويت هي الدولة المعنية.
- وفي ١٧ يوليو ١٩٩٠م ، اتهم الرئيس العراقي بعض قادة دول الخليج العربية باتّباع سياسة موالاة لأمريكا ترمي إلى خفض أسعار النفط الخام . وأوردت وكالة الأنباء العراقية جزءاً من حديث الرئيس صدام حسين، الذي أدلى به، في الجلسة المغلقة للقِمة العربية، التي عقدت في بغداد، في المدة من ٢٨ إلى ٣٠ مايو، يؤكد فيه أن الحروب يمكن أن تنشب "لأسباب اقتصادية".
- وفي ١٨ يوليو ١٩٩٠م ، نشرت الحكومة العراقية مذكرة كانت قد أرسلتها في ١٥ يوليو إلى أمين عام الجامعة العربية، تتهم فيها الكويت "بنهب" النفط العراقي، منذ عام ١٩٨٠م ، وذلك بضخه من حقل الرميلة، جنوبي العراق، و"بقضم" أراضيه. وطالب العراق بأن تدفع الكويت مليارين وأربعمائة مليون دولار، قيمة النفط "المنهوب". ووصف تصرف الكويت، بأنه عدوان عسكري على العراق . كذلك اتهمت بغداد الكويت ، بأنها استغلت حرب العراق ضد إيران، في تنفيذ خطة تقدم تدريجي، ومبرمج، في اتجاه الأراضي العراقية.
- وفي ٣١ يوليو ١٩٩٠م ، بدأت المباحثات العراقية ــ الكويتية، في جدة .
- وفي ١ أغسطس ١٩٩٠م ، عُلّقت محادثات جدة، من دون أي اتفاق، وأعلن إغلاق الحدود البرية، بين العراق والكويت، حتى موعد غير محدد.
- وفي صباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م ، بدأ الغزو العراقي للكويت.

---

(١) Rashid, Nasser Ibrahim and Esber, Ibrahim Shaheen, (1992). **Saudi Arabia and the Gulf War,** International Institute of Technology, Joblin, Missouri, USA, p140.

(٢)نور، أيمن ، (١٩٩٠) . أزمة الخليج : اغتيال الكويت ، القاهرة : شركة الإنسان ، ص٧٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهود المملكة العربية السعودية لاحتواء الأزمة قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠م :

نظراً لوقوع الأزمة في إحدى المناطق التي تتداخل فيها المصالح المحلية والإقليمية والدولية ، فقد أثارت اهتمام أطرافٍ عدة. غير أن الملابسات والظروف السياسية التي صاحبتها، أسهمت إسهاماً كبيراً في تهميش دور الأطراف الدولية، وإعطاء الدور الأكبر للفاعلين الإقليميَّين المؤثرَين: المملكة العربية السعودية ومصر ، إذ وقعت في وقت ازدحم فيه جدول الأعمال الدولي بالعديد من الموضوعات . فالقوتان العظمَيَين كانتا منهمكتَين في بناء نظام دولي جديد، وإعادة تشكيل ركائز وأسُس العلاقات بينهما . أمّا أوروبا ، الشرقية والغربية، فكانت تشهد تغيرات سياسية واجتماعية عميقة ، أي إن الأزمة نشبت إبّان انشغال دول الشمال المتقدم، ذات المصالح الحيوية في منطقة الخليج، بأمورها الخاصة، الأكثر أهمية، فتضاءل اهتمامها بما يجري بين دول الجنوب[١] .

كما توافق وقوع الأزمة مع انصراف النظام الإقليمي العربي إلى استعادة حيويته، وتنشيط آلياته، وتطويق بؤر التوتر والخلافات بين دوله . وكانت مساعي تنقية الأجواء العربية، تسير بخطوات حثيثة نحو خلق وفاق عربي، يواكب اتجاهات التغيير في النظام الدولي .

وفي ضوء تنامي دور النظام الإقليمي العربي، وانشغال القوى الكبرى بعضها ببعض، كان لا بدّ للمملكة العربية السعودية ومصر، من الاضطلاع بالدور الرئيسي في إدارة الأزمة. ولا يعني ذلك انتفاء اهتمام الدول الكبرى بمجريات الأزمة؛ وإنما المقصود، أن الدول الكبرى، أعطت المملكة العربية السعودية ومصر، هامشاً كبيراً من الحركة في تطويق الأزمة، في بدايتها. واقتصر دورها على تشجيع جهود التسوية السلمية، مع تلويحها بإمكانية التدويل، إذا ما استمر منحنى التصعيد في التزايد [٢].

ومنذ تصاعد الأزمة العراقية الكويتية وازدياد حالة التوتر والتهديد بين البلدين ، حاولت المملكة العربية السعودية احتواء الأزمة قبل تفجرها ، فقد حرصت المملكة والدول العربية على اختلاف توجهاتها على تسويتها في الإطار العربي ومنع تدويلها . وجاء هذا الحرص للحيلولة دون تدويل الأزمة من التخوف من استغلال أطراف أخرى للأزمة، مستهدفين تصعيدها، لخلق بؤر توتر بين الدول العربية يكون من شأنها أن تلحق الضرر بها، وتلفتها عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي. كما أسهمت الحملة الغربية والإسرائيلية المعادية للعراق، في ترسيخ الانطباع لدى الدول العربية، أن ثمة مؤامرة تحاك لجرّها إلى نزاعات هامشية، تستنزف القدرات والإمكانات العربية .

---

(١)عبيد ، مجدي علي ، (١٩٩٠) . المقدمات السياسية للغزو ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٢، ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا بادر الملك فهد بن عبد العزيز في ٢٨ يوليو ١٩٩٠م ، بإرسال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى بغداد لينقل إلي الرئيس العراقي صدام حسين رسالة شفهية من الملك فهد يبدي فيها ترحيبه باستضافة وفدَي العراق والكويت في جدة، لعقد المباحثات المزمعة بين البلدين وأعرب عن أمله أن يتوصل الطرفان إلى تسوية للخلافات القائمة بينهما بالسبل الودية [١] .

كما قام وزير خارجية المملكة العربية السعودية في اليوم نفسه، بزيارة إلى الكويت ليلمس بنفسه رغبة الكويت في لقاء الوفد العراقي في جدة لتسوية الخلافات بينهما. وفي اليوم التالي ٢٩ يوليو بعث الملك فهد ببرقية إلى أمير الكويت يشير فيها إلى ترحيبه بوفدَي الكويت والعراق، في لقائهما المرتقب في جدة ، يوم الثلاثاء، ٣١ يوليو. وحث الملك فهد الأمير جابر الصباح على ضرورة تجاوز الأزمة، والتغلب على الصعاب في ظل التآخي العربي بين البلدَين [٢] .

وتعلقت الآمال بلقاء مباشر بين أمير الكويت والرئيس العراقي . وحدد موعد اللقاء في ٣١ يوليو ١٩٩٠م . غير أن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت لم يلبث أن أعلن فجأة ، أنه لن يحضر الاجتماع بنفسه ، وأنه سوف يوفد نيابة عنه ولي عهده رئيس مجلس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله الصباح، لحضور الاجتماع المقرر عقده في جدة . وفي المقابل أوفد العراق عزة إبراهيم نائب رئيس الجمهورية العراقية لحضور ذلك الاجتماع [٣] .

وبدأت المحادثات العراقية الكويتية تحت الرعايا السعودية في مساء ٣١ يوليو ، وجلس الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية متوسطاً الوفدَين . وألقى كلمة قصيرة رحب فيها بهما متمنياً لهما النجاح ، وآملاً أن يتناسيا خلافاتهما ، ويجدا الحلول الفورية لها بروح العروبة والإسلام ، وأن يقدما كل تعاون ممكن لإنجاح هذه المفاوضات . ووصف المشكلة بين العراق والكويت، بأنها مشكلة بسيطة يمكن أن تجد حلاً من كلا الطرفين [٤] .

---

(١) مطر ، فؤاد وآخرون، (١٩٩٤) . **موسوعة حرب الخليج : اليوميات ، الوثائق ، الحقائق** ، ط١، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ، ص٣٣ .

(٢) البرازي ، تمام ، (١٩٩٥) . **حرب الـ ٤٣ يوماً** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط١، ١٩٩٥، ص ٤٩ .

(٣) قاسم ، جمال زكريا ، (١٩٩٦) . **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، مج٥، القاهرة : دار الفكر العربي، ص ٣٩٤ .

(٤) البزاز، سعد ، (١٩٩٣) . **حرب تلد أخرى ــ التاريخ السري لحرب الخليج**، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ص ٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن مـــا حصل بين الوفدين في مباحثات جدة ، قد خيب آمال المملكة في إيجاد حل للأزمة ، حيـــث تصـــاعد الـــتوتر بين الطرفين عندما حدد الوفد العراقي في المباحثات مطالبه بإسقاط الديون المســـتحقة على العراق ، وتقديم معونات جديدة والتخلي عن حقل الرميلة الشمالي ، إضافة لرد حقوق العـــراق المترتـــبة على استغلال الكويت نفط حقل الرميلة مدة عشر سنوات ، والتي تبلغ ١٠ مليارات دولار . إلا أن الوفد الكويتي أظهر تشدداً إزاء المطالب العراقية ، ولم يكونوا مستعدين للتنازل في أي من هذه الأمور ، وانتهي الاجتماع دون اتفاق باستثناء أن اتفق الطرفان على عقد جلسة مباحثات ثانية في بغداد في وقت لاحق [١] .

ولـــم يكتب لهذا المباحثات أن تتم حيث لم تمض ٢٤ ساعة على فشل هذه المباحثات حتى كان الجيش العراقي يجتاح كامل الكويت مفجراً أخطر أزمة في التاريخ الحديث للخليج والشرق الأوسط .

ويشير استقراء سلوك المملكة العربية السعودية وتفاعل القيادة السعودية مع الأزمة بين العراق والكويت منذ بدايتها إلى أن الموقف السعودي قد أنطلق من عدة اعتبارات أهمها [٢] :

١- انتماء المملكة العربية السعودية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وأن إحدى دول المجلس (الكويت) بحاجة إلى الوقوف معها خلال أزمتها مع العراق .

٢- إيمـــان الملـــك فهـــد العمـــيق بـــأن أي اختلاف في وجهات النظر يجب أن يُحل بالطرق السلمية والمفاوضات والحوار الهادئ ، بعيداً عن جو الإثارة والتوتر واستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها .

٣- نظـــرة القـــيادة الســـعودية بـــأن التفاعل والعلاقات بين الدول يجب أن تقوم على مبادئ الشريعة الإســـلامية ، والقانون والأعراف الدولية وحسن الجوار ، والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

٤- حـــرص القـــيادة السعودية على أسس التضامن العربي وتدعيمه بكافة الطرق والوسائل ، وأن أي انشقاق في وحدة الصف العربي لن يخدم الأمتين العربية والإسلامية وقضاياها .

---

(١) Rashid, **Saudi Arabia and the Gulf War**, Op.cit, p152-153.

(٢) مرداد ، عادل بن سراج، (٢٠٠١) . **خادم الحرمين الشريفين ، وقضايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: حرب تحرير الكويت** ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص١٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغزو العراقي للكويت والموقف السعودي منه :

لقــد مثل الغزو العراقي للكويت – كما ذكرنا – سابقة ليس لها مثيل على الصعيد الدولي منذ إنشـــاء هيــئة الأمم المتحدة. صحيح أنه وقعت اعتداءات واحتلال أراض، ولكن لم تقم دولة منذ إنشاء الأمم المتحدة بغزو دولة واحتلالها بالكامل وإلغائها من الخريطة . ولقد بذلت المملكة العربية السعودية وبالــتعاون مع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي أقصى جهودها لإصدار عدد من القرارات الدولية التـــي أكدت صيانة الشرعية الدولية وإعادة الحق إلى أصحابه وتحرير كامل الكويت، وقد أثمرت تلك الجهــود المتواصلة إصدار مجلس الأمن عدداً من القرارات الحاسمة ذات الصلة ، بالأزمة وأوضحت إجماع المجتمع الدولي على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط[١].

ومنذ الساعات الأولى للغزو العراقي اتسم تحرك المملكة بالحنكة السياسية والدبلوماسية بهدف احتواء الأزمة بشكل سلمي، فاكتفت في الأيام الأولى للأزمة بالبيان الصادر عن اجتماع وزراء مجلس التعاون في القاهرة من أجل عدم خلق أية أسباب تؤدي إلى التوتر مع العراق[٢] .

وعــندما لــم تثمر التحركات السلمية ولم يبد في الآفاق أية بوادر إيجابية أدانت المملكة بشكل واضح عملية الغزو، وعدّت كل ما ترتب على الغزو من تغيير للبنية الجغرافية أو السكانية أو السياسية لدولة الكويت باطلاً وغير معترف به، ودعت العراق إلى سحب قواته دون قيد أو شرط. وجاء الإعلان عن إدانة السعودية لهذا الغزو والعدوان العراقي على الكويت سريعاً وحاسماً على لسان الملك فهد الذي عبر فيه "عن استياء المملكة العربية السعودية العميق من العدوان الذي تعرضت له دولة الكويت الجارة الشــقيقة ، وأن المملكة تعلن رفضها القاطع لكل ما أعقب هذا الاعتداء من إجراءات وإعلانات لوضع رفضــته جمــيع البــيانات الصادرة من القيادات بالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كما رفضته جميع الهيئات والمنظمات العربية والدولية [٣] .

---

(١)Rashid, Saudi Arabia and the Gulf War, Op.cit, p157.

(٢) يشــير مضــر بــدران رئيس الوزراء الأردني أن أول زعيم عربي تحرك لمعالجة الموقف كان الملك فهد، انظر: الغــامدي ، صالح عون هاشم ، (٢٠٠٢) ، **الفهد والموقف السعودي من الاعتداء العراقي على دولة الكويت: دراسة وثائقــية للفــترة التاريخــية ١٩٩٠/٧/٣٠-١٩٩٠/٨/١٠م** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته ، جامعة الملك سعود .

(٣) العلي، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، مرجع سابق، ص١٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثـــم نجحـــت المملكة في الحصول على تأييد القمة العربية الطارئة في ١٠ أغسطس بالقاهرة للإجراءات السعودية التي يمكن أن تتخذها لتأمين موقفها . ونجحت كذلك بمساعيها وتعاونها مع الدول المحبة للسلام في استصدار عدة قرارات من الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإدانة الغزو، وعدم الاعتراف بمشروعية الآثار المترتبة عليه، ومطالبة المعتدي بسحب قواته دون قيد أو شرط[١] .

لـــم يكـــن ممكناً أن تقف المملكة العربية السعودية مكتوفة الأيدي، تشاهد ما يحدث من اجتياح وتمزيق لدولة شقيقة، جارة، عضو في كافة المحافل الدولية، من دون أن يكون لها دور بارز في خضم تلـــك الأحـــداث. ولم يكن َتحرُّك المملكة نابعاً فقط، من إحساسها بضرورة المشاركة في تلافي الآثار الخطـــيرة التـــي سيحدثها الغزو العراقي للكويت في المنطقة ، بل تعداه إلى قناعة أخرى أكثر أهمية، وهـــي أن المملكة قد أصبحت مستهدفة، في الدرجة الأولى، من بين دول المنطقة بهذا التحرك العراقي المفاجئ، وغير المفهوم، والذي يفتقد المبررات الكافية [٢] .

وكـــان تحرك المملكة متوافقاً مع التزاماتها الثابتة في سياستها الإقليمية والدولية ، فقد حرصت المملكـــة العربـــية الســـعودية على أن يكون تحرُّكها على المستوى العربي والإقليمي، متسماً بالحكمة والتدبر ، فتحلت بالصبر . وقد ظهر هذا الحرص من خلال التصريحات السعودية، حيث جاء أول هذه التصريحات ما أطلقته وكالة الأنباء السعودية، صباح الجمعة، ٣ أغسطس ١٩٩٠م، والذي جاء فيه:"إن المملكة العربية السعودية، وهي تتابع الأحداث، تودّ أن توضح بأن الملك فهد، قد بدأ منذ فجر يوم أمس اتصالاته المكثفة بأشقائه، ملوك ورؤساء الدول العربية، بدءاً بالرئيس العراقي صدام حسين، سعياً إلى تهدئـــة الموقف، وعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية بين البلدَين الشقيقَين، العراق والكويت، بما يكفل مصلحة الجميع" [٣] .

وقـــد كان دور المملكة بارزاً بل قيادياً في إطار المنظمات الدولية ، فقد شاركت المملكة بشكل فـــاعل في إطار الجامعة العربية من خلال اجتماعات مجلس الجامعة ، وكان لها دور هام في إصدار الجامعة قراراتها بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب من الكويت ، كما برز دور المملكة في إطار مـــنظمة المؤتمـــر الإسلامي ، وكانت الدبلوماسية السعودية وراء قرار الدول الإسلامية ممثلة بوزراء

---

(١) رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سابق ، ص١٨٧ .

(٢) صوفي، وهيب عبدالفتاح ، (١٩٩٣) . **المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج** ، بيروت : دار الساقي، ط١، ص ص ١٧٦-١٧٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص١٨٠-١٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجـــية فـــي مؤتمرهم التاسع عشر الذي عقد في القاهرة بعد ثلاثة أيام من الغزو في الخامس من أغســـطس ١٩٩٠م ، وذلـــك بإدانـــة العراق والمطالبة بالانسحاب الفوري ، وكان دور المملكة بارزاً وفعالاً، بل حاسماً في إطار منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ذات العلاقة، وخاصة مجلس الأمن ، لذا فقد مارســـت أقصـــى مـــا لديهـــا من إمكانيات دبلوماسية لإقناع أعضائها بعدالة القضية ، وأهمية صيانة الشرعية الدولية ، وإعادة الحق لأصحابه ، وعلى رأس ذلك تحرير كامل أرض الكويت . وقد أثمرت هـــذه الجهود المتواصلة بإصدار مجلس الأمن عدداً من القرارات الحاسمة ذات الصلة بالأزمة ، والتي كانت وراء إجماع المجتمع الدولي على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون شرط أو قيد ، وأن خـــلاف ذلك سيدفع المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن لاستخدام جميع الصلاحيات المتاحة ، بما في ذلـــك الوســـائل العســـكرية لإرغـــام العراق على الانسحاب والامتثال للشرعية الدولية ، وهذا ما تم بالفعل [١] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المملكة ومسؤولية الحل العربي :

بعـــد مرور خمسة أيام على العدوان العراقي على الكويت، كان هناك إجماع دولي أعرب عنه مجلس الأمن والجماعة الأوروبية وجهات أخرى عديدة – على أن حل المشكلة هو مسؤولية عربية في الدرجـــة الأولـــى ، وأن العـــالم يؤيـــد هذا التوجه رغبة في حصر الموضوع في أضيق نطاق ممكن والحيلولة – إذا أمكن – دون تدويل المشكلة [٢] .

وكانـــت المملكة العربية السعودية، تأخذ بهذا الرأي، منذ الساعات الأولى للعدوان، تؤيدها على ذلـــك دول مجلـــس التعاون ومصر وسورية. ومن هذا المنطلق، أجرى الملك فهد اتصالات واسعة مع مخـــتلف الأطـــراف العربـــية والإسلامية والدولية لإبعاد أي تدخّل أجنبي عن القضية، وإتاحة المجال للتوصل إلى حل عربي ينهي المشكلة وتداعياتها ، إلا أن العراق رفض التعاون مع كل الجهود المبذولة في هذا الصدد ، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف المنشود[٣] .

---

(١) الراجحي ، العلاقات السعودية – الخليجية ، مرجع سابق ، ص ص١٥٠-١٥١ .

(٢) وزارة الإعلام ، (١٩٩١) . **أصداء المواقف السعودي خلال أحداث الخليج** ، وثائق وكالة الأنباء السعودية، المملكة العربية السعودية، ص٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص٣٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار السعودي بالاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت :

يرتبط قرار السعودية بالاستعانة بالقوات الأجنبية لشن حرب تحرير الكويت بالمساعي السعودية لحل الأزمة ، حيث اعتبرت المملكة هذا الحل هو الحل النهائي الذي لا تريده السعودية ولكنه شر لا بد منه . وهذا ما يؤكد الخطاب التاريخي للملك فهد في مؤتمر قمة مجلس التعاون الذي عقد في ديسمبر ١٩٩٠م ، والذي جاء فيه : "إننا لن نخرج من هذه الأزمة أيها الأخوة بمشاعر المرارة ولا بأحاسيس الكراهية، ولكننا سنخرج منها بعون الله بقدرة أكبر على الحب والتسامح والعطاء ، ... نجتمع اليوم وليلُ الاحتلال البغيض لا يزال يلف كويتنا الغالية، وحراب الاحتلال تدنس أرضها الحبيبة، والعالم يحبس أنفاسه ليلة بعد ليلة لا يدري أيفيق على بشرى سلام أم يستيقظ في قرارة الحرب، ونحن أيها الأخوة لم نتخذ قراراً بحرب ولا سلام، ولكننا اتخذنا قراراً بعودة الكويت سلماً ما أمكن السلم ، وحرباً حين لا يبقى سوى الحرب" [١] .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م وبعد فشل كل المحاولات والمساعي السلمية لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت، وتضمن إذن المجلس للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم كل الوسائل اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير ١٩٩١م أو قبله القرارات سالفة التذكير تنفيذاً كاملاً [٢] .

وبعد أن استنفذت جميع الوسائل الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي ، وذلك بسبب رفض العراق كافة المحاولات والمبادرات الرامية لوضع حد سياسي للأزمة تقوم على أساس الانسحاب الكامل من الكويت ، وبعد أن بات من الواضح أن الكويت لن تتحرر إلا باستخدام الوسائل العسكرية ، بادرت السعودية بتوفير جميع ما يلزم لإنجاح الوسيلة العسكرية ، بما في ذلك المساهمة الأساسية والهامة للقوات السعودية في الميدان لتحقيق النجاح اللازم لإتمام عملية التحرير ، فمنذ البداية كان واضحاً تماماً أن الإدارة الأمريكية وقيادتها العسكرية تعول بشكل أساسي على دور المملكة ، بل إنها في أكثر من مناسبة أكدت أنه بدون التسهيلات السعودية وإرادتها السياسية فإن مسألة تحرير الكويت ستكون مهمة

---

(١) اللحيدان ، عبدالله بن فهد ، (٢٠٠٢) . **جهود خادم الحرمين الملك فهد لتحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي : قرار تحرير الكويت** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته ، مرجع سابق .

(٢) انظر نص قرار مجلس الأمن ٦٧٨، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠١، القاهرة ، يناير ١٩٩١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـــبه مستحيلة ، ويؤكد نورمان شوارسكوف قائد القوات الأمريكية ذلك عندما أوضح في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي حول الأزمة أنه لا يمكن تحقيق أي نجاح دون تعاون وموافقة المملكة العربية السعودية وخاصة في مسألة استيعاب الأعداد الكبيرة للقوات المسلحة الأمريكية والمتحالفة معها ضد الغزو ، وهذا يتطابق مع رأي معظم دول العالم ، وخاصة الأوربية منها [١].

ولـــم يغـــب عـــن القيادة السعودية ، أن بعض المسلمين قد يعترضون على طلب المساندة من القـــوات الأجنبـــية، خصوصـــاً أنهـــا المرة الأولى، التي تدخل فيها قوات غير إسلامية إلى الأراضي الســـعودية . فالمملكـــة لم تتعرض في تاريخها لاستعمار غربي، خلافاً لأجزاء العالم العربي الأخرى. كـــان الملك يدرك تخوف بعض المسلمين من بقاء القوات الأجنبية في المملكة، بعد انتهاء مهمتها. كما كـــان ثمة مخاوف أخرى من ردود الفعل السلبية لبعض المواطنين السعوديين، ومواطني الدول العربية والإســـلامية الأخـــرى . بـــيد أن الملك فهد أدرك بحكمته أنه إزاء التهديدات الناجمة عن غزو صدام الكويت، لا بدّ من تحمّل تلك الأخطار كلها .

جميع الحقوق محفوظة
مركز الملك فهد للدراسات الاردنية

الموقف السعودي من العمليات العسكرية ضد العراق :

فـــي ١٧ يناير ١٩٩١م ، ومع بدء الحملة الجوية ضد العراق، وجّه الملك فهد بن عبد العزيز، خـــلال اجتماعه بمجلس الوزراء، كلمة، قال فيها: "لقد شاءت إرادة الله، أن يمعن حاكم العراق، صدام حســـين، فـــي إصراره على رفض كل القرارات، العربية والإسلامية العادلة، وقرارات مجلس الأمن، التـــي تمثل الشرعية الدولية. ومن ثم ، عمل على إحباط كل الجهود المكثفة المتواصلة، التي بذلها قادة العالم وزعماؤه، من أجْل إنقاذ الموقف، وتجنيب المنطقة العربية ويلات الحرب، التي أبى صدام حسين إلاّ أن يثيرها، برفضه القاطع سحب قواته من دولة الكويت، التي غزاها فجر يوم الخميس، الثاني من أغســـطس ١٩٩٠م . وحـــدث مـــا كان آنذاك من قتل وتشريد، وانتهاك للحرمات والأعراض، ونهب للـــثروات. ولا شـــك فـــي أن العالم، كان يتابع معنا كل النداءات والمناشدات، التي تواصلت منذ الاحـــتلال، وحـــتى يوم الأربعاء، ١٦ يناير ١٩٩١م ، أملاً بأن يستجيب صدام حسين لكل المناشدات والمحـــاولات، ويذعـــن لصـــوت الحـــق ونداء الضمير" . وأضاف الملك فهد، قائلاً : " إن العمليات العســـكرية التي بدأت فجر اليوم لتحرير الكويت إنما تمثل سيف الحق وصوته الداعي إلى رفع الظلم، وعودة الأمور إلى نصابها الصحيح، كما أنها تمثل القرارات الدولية. ولقد سبق لي أن ناشدت الرئيس صـــدام حسين في أكثر من موقع ومناسبة أن يفيء إلى أمر الله فيحقن الدماء ويصون أرواح الأبرياء.

---

(١) الراجحي ، العلاقات السعودية – الخليجية ، مرجع سابق ، ص ص١٥٠-١٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكنه أبى واستكبر، وطغى وتجبّر، وصمّ الآذان، ورفض الإذعان إلى نداء الحق والعدل والسلام. ولهذا، كان لا بدّ من تخطيط الأمور وتنفيذ القرارات القاضية بتحرير الكويت [١].

وأكـــدت المملكـــة العربية السعودية، أن الهدف من الحرب، هو تطبيق القرارات، التي تطالب بانسحاب العراق من الكويت، وعودة الشرعية الكويتية إلى الحكم. جاء ذلك في بيان أصدره الملك فهد بـــن عـــبد العزيـــز، ونقلـــته وكالـــة الأنباء السعودية، في ٢١ يناير ١٩٩١م ، قال فيه: "إن العمليات العســـكرية، التـــي تـــنفذ اليوم، كانت النتيجة التي لا مفرّ منها، للإجماع الدولي على تحرير الكويت، وتطبـــيق القـــرارات، العربية والإسلامية والدولية، التي تطالب بانسحاب العراق من الكويت، وعودة الشـــرعية الكويتية إلى الحكم". ثم انسحاب القوات التابعة لصدام حسين، التي نشرها على طول الحدود مـــع المملكـــة العربـــية السعودية. وهذا الأمر، هو السبب الرئيسي وراء دعوة المملكة للقوات العربية والإســـلامية الشـــقيقة والقوات الصديقة، لمساندة القوات السعودية على مهمتها في الدفاع عن المملكة ومؤسساتها الحيوية [٢] .

جميع الحقوق محفوظة

الدور السعودي وترتيبات الأمن الإقليمي الخليجي ومتغيراته في التسعينيات :

لا شـــك أن حرب الخليج، خلقت أوضاعاً جديدة في المنطقة، وأظهرت تحالفات جديدة، انتهى بعضـــها بـــنهاية الحرب، ولا يزال بعضها مستمراً. ولقد مثلت حرب الخليج تهديداً خطيراً، بدرجات مـــتفاوتة للمصالح الوطنية العليا والقِيم الرئيسية للسياسات الخارجية لدول المنطقة، ولكثير من الفاعلين خارجهـــا ، وبخاصة القوى الكبرى . ولذلك ، فإن الأطراف الذين خرجوا من هذه الحرب منتصرين، انـــبروا يفكـــرون فـــي كيفـــية تجنيب المنطقة أزمة مماثلة لتلك التي أفرزتها حرب الخليج. أي : إن الأطراف الفاعلين، شرعوا يسعَون إلى بناء نظام أمني، أو على الأقل ترتيبات أمنية، تكفل لهذه المنطقة الحساســـة والحـــيوية من العالم استقرارها، وتحفظها من مصادر التهديد الخطيرة التي سببت حربيَن مُدمرتَين، في فترة زمنية وجيزة.

---

(١) مطر ، موسوعة حرب الخليج : اليوميات ، الوثائق ، الحقائق ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص٣١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفـــي ضـــوء التأثـــيرات التي أحدثها الغزو العراقي للكويت، ومجمل المتغيرات التي شهدتها المنطقة أثناء الأزمة وبعدها، اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية إلى تغيـــير أولويـــة الأخطار التي تهدد أمنها ، البدء بتحديدها تحديداً دقيقاً . وبدلاً من أن تركز في أولوية الأخطـــار الداخلـــية فقـــط، بدأت الأخطار والتهديدات الخارجية تحظى بكل الأولوية. وهو تغيّر يدفع بالمفهوم الأمني إلى التطابق مع مفهوم الأمن الإقليمي ، الذي يعطي الأولوية للنواحي العسكرية، أكثر من تطابقه مع مفهوم الأمن الوطني، الذي يركز في التعامل مع القضية الأمنية، بمفهوم شمولي، مدني وعسكري، وليس عسكرياً فقط.

ومـــن هـــنا يمكـــن تحديد العوامل والمتغيرات الإقليمية التي شكلت تهديداً للأمن الخليجي في التسعينيات والتي أثرت بالضرورة على طبيعة الدور السعودي في المنطقة بما يلي :

أولاً : عامل القدرة العسكرية العراقية :

كـــان الـــتهديد العراقـــي خـــلال التسعينيات من القرن الماضي يعتبر تهديداً "مؤقتاً " ومرتبطاً باســـتمرار وجـــود النظام السياسي في بغداد وبتوجهاته نفسها. وهو "مباشر" لارتباطه باحتمالات قوية لإعـــادة استخدام القوة المسلحة استخداماً مباشراً. كما أنه تهديد "واقع" بالفعل ، ومستمر باستمرار ذاك الـــنظام بتوجهه العَلماني، وسعيه الدائم إلى نشر الأيديولوجية البعثية ، ومحاولاته الصريحة والضمنية لإطاحة الأنظمة الخليجية، وتنفيذ أعمال تخريبية ضدها، تُعد مصدراً آخر من مصادر التهديد . فالنوايا العراقـــية، منذ غزو الكويت، أصبحت موضع شك. وما دام صدام في الحكم، فالتهديد قائم؛ وما الفترة الحالية إلا هدنة لأطماعه[١] .

لقد عبّر النظام العراقي عن تهديداته المستمرة لأمن الكويت خلال التسعينيات ، على الرغم من ظـــروف الحـــرب التي أثرت في قواته العسكرية والحظر المفروض عليه ، كما استمرت سياساته بعد الحرب، لخلق نوع من التوتر على الحدود، مما أدى إلى فرض حظر جوي في شمالي العراق وجنوبه وأســـفر عن النعرات الطائفية، التي بدأت تشكل له تهديداً داخلياً، فضلاً عن معارضة خارجية، تتولى الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها، وتشجيعها على أن تكون عاملاً مؤثراً في تغيير النظام العراقي. بيد أن فاعلية هذه المعارضة وأثرها، كانا دون المتوقع منها، باعتبارها معارضة داخلية. وعلى الرغم من

---

(١) آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق ، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضـــع العراق آنذاك ، وما كان يعانيه من ظروف اقتصادية صعبة، وتحطيم أكثر من ٥٠% من آلته الحربـــية ، فـــإن التصريحات السياسية في وسائل الإعلام العراقية كانت تشير إلى أنه لا يزال مصدر تهديـــد . ومـمـــا لا شك فيه أنه سيحاول أن ينمي قواته العسكرية التي كان من الممكن أن تشكل تهديداً لجيرانه [١] .

وتعاملـــت السعودية مع هذا المتغير المتعلق بالقدرة العسكرية العراقية من خلال تصور مرتكز علـــى ضـــرورة التزام العراق التزاماً كاملاً بتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ، كما أكدت السعودية في مناســـبات مـــتعددة أن : " مـــنع تكرار العدوان العراقي لا يتم إلا باستمرار فرض الشرعية الدولية ، وضـــمان التنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة" ، كما جاء في خطاب وزير الخارجية الســـعودي أمـــام الجمعـــية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩١م ، وقد تكرر ذاته في خطاب أمام الجمعـــية العامـــة فـــي سبتمبر ١٩٩٢م ، حين قال : " إننا على قناعة تامة بأن السبيل الوحيد لتجنيب المـــنطقة أســـباب عدم الاستقرار ورفع المعاناة عن شعب العراق يكمن أولاً وأخيراً في حماية التنفيذ الكـــامل والشـــامل لقـــرارات مجلـــس الأمن" ، وقد تكرر التأكيد ذاته في الخطاب الذي ألقاه المندوب السعودي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٣م [٢].

ثانياً : عامل التهديد الإيراني :

يـــنظر إلـــى الـــتهديد الإيراني لأمن واستقرار الخليج باعتباره تهديداً "دائماً " ، نظرا لطبيعة الخلافـــات الجذريـــة التاريخـــية بيـــن العرب والفرس . فإيران بنزعتها الفارسية وتوجهاتها النووية، وتشجيعها التطرف الديني، وتأليبها الجماعات الشيعية ضد حكوماتها الخليجية ــ تمثل تهديداً دائماً لأمن المنطقة . وهو تهديد "مباشر" كذلك ، نظراً إلى الوضع، الجغرافي والجيوبوليتيكي، لإيران في المنطقة، وبنيـــتها العســـكرية الضخمة، واستعدادها التام لاستخدامها إذا دعت الظروف إلى ذلك. كما أنه تهديد "واقع" تجسده تحركات إيران في منطقة الخليج، واستمرار سيطرتها على الجزُر الإماراتية الثلاث[٣] .

---

(١) أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد ٧، نوفمبر ١٩٩٢، ص٣٠.

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٥٩ .

(٣)آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق ، ص٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المعروف أن حرب الخليج الثانية قد أدت إلى اختلال ميزان القوى الخليجي لصالح إيران وفسح المجال أمامها لإعادة بسط الهيمنة على المنطقة ، وقد تمثل ذلك في استيلائها على القسم الإماراتي من جزيرة أبو موسى في أبريل ١٩٩٢م ، وسعيها لبناء قوة عسكرية تمثل تهديداً للسعودية وباقي دول الخليج . ولما كانت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي داخلة في مواجهة بالفعل مع العراق ، كما أنها لا تستطيع الدخول في مواجهة ثانية مع إيران ، إضافة للخشية من قيام توافق عراقي إيراني على حساب الدول الخليجية ، فإن السعودية سعت نحو "احتواء" و"تثبيت" الدور الإيراني والاستجابة الجزئية لبعض مطالبها ، مع عدم تصعيد القضايا الخلافية معها إلى حد المواجهة ، وفي الوقت ذاته عدم الدخول في ارتباطات رسمية معها ، وهذا كله في إطار عدم التعبير عن إدراكات لوجود تهديد إيراني رغم وجود هذا التهديد كحقيقة واقعة [١] . وهكذا استأنفت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في ٢٦ مارس ١٩٩١م ، ودب نوع من الدفء في العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين [٢] .

كما توافقت الرغبة السعودية مع الرغبة الإيرانية في تجميد إعلان دمشق ، الذي أعطى لمصر دوراً في أمن الخليج ، وحرصت المملكة العربية السعودية أيضاً على عدم تصعيد النزاع الإيراني – الإماراتي ومحاولة احتوائه سلمياً ، بمناشدة إيران الدخول في مفاوضات مع الإمارات حول الجزر الإماراتية في الخليج ، وبذلك سعت المملكة العربية السعودية لتأمين الخطر الآتي من الجبهة الإيرانية عن طريق امتصاص الاندفاعات الإيرانية في الخليج في مرحلة كانت تتسم بمواجهة واضحة مع القوى الإقليمية الأخرى [٣].

ثالثاً : عامل التهديد الإسرائيلي :

تُعَدّ إسرائيل أحد مصادر التهديدات الرئيسية "المباشرة" و"الدائمة" للأمن الوطني لدول الخليج العربية ، لارتباطها بقضية احتلال الأراضي العربية. وتحاول إسرائيل أن تجعل من نفسها الراعي الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة. وتمتلك من أسلحة الردع ما يجعلها قادرة على توجيه ضربات،

---

(١) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٦١ .

(٢) البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص١٤١.

(٣) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٦١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جويـــة وصـــاروخية، إلـــى عمـــق الدول الخليجية. كما تمتلك إسرائيل إمكانات الردع، النووي وفوق التقليدي، فيُمكنها أن تهدد جميع العواصم العربية، والأهداف الإستراتيجية المهمة.

ومـــا تـــريده إسرائيل، هو الوصول إلى منطقة الخليج، حيث مطامعها في نفطه . كما ترفض إخضاع برامجها النووية للرقابة الدولية. وترى إسرائيل أن دول مجلس التعاون الخليجي، هي الممول لـــدول المواجهة. ومن ثم فإن ما تريده، هو محاولة إجهاض القدرات العسكرية لدول الخليج العربية ، كما ترى أهمية فرض القيود على تسليح دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية، التي تحظى بتسليح متطور من واشنطن(١) .

رابعاً : المخاطر التركية :

لتركـــيا أهداف غير معلنة، تتوخّى بها مضاعفة قدراتها الإستراتيجية، سواء أمام دول أوروبا الغربية، التي اعتذرت عن قبولها في الجماعة الأوروبية، "الاتحاد الأوروبي"؛ أو لإيجاد مركز لها بين دول الشـــرق الأوســـط، خاصة في منطقة الخليج العربي، التي تُعَدّ دائرة من دوائر التنافس بينها وبين إيـــران ، وتحـــاول تركيا استمالة دول الخليج بمزيد من التعاون، حتى يتسع الدور التركي في مواجهة النشـــاط الإيرانـــي في المنطقة. وترى أهمية اضطلاعها بمشروعات مشتركة مع دول الخليج، وإلغاء القيود التجارية، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادي. كما ترى أهمية أن تسود الديموقراطية دول المنطقة جميعها.

وقد تحركت تركيا سياسياً بإعلان مبادرتها المتعلقة بالمياه لتكون من وسائل التسويات السلمية في الشرق الأوسط، بل طرحت أن تبادل بمياهها النفط والغاز، من دول الخليج العربية. ويشكل المتغير الاقتصادي عاملاً مهماً، في تحديد أهداف الإستراتيجية التركية. ويمثل نفط الخليج العربي عاملاً آخر، مـــن عوامل اهتمام تركيا بالمنطقة، بل إن مصالحها فيه تجاوزت الجوانب الاقتصادية إلى الرغبة في أداء دور فـــي الترتيـــبات الأمنـــية الإقليمية الجديدة في المنطقة. لذا تربط القيادة السياسية التركية بين تعاون دول الشرق الأوسط، وبين تحقيق الأمن والاستقرار ، وترى في ذلك التعاون ركيزة مهمة لنجاح تلك الترتيبات، ولا سيما في منطقة الخليج العربي(٢) .

---

(١)الهواري ، عبد الرحمن، (١٩٩٥) . **القدرات العسكرية لدول الخليج وموقف إسرائيل منها : دراسة بحثية**، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، ص ٢٢ .

(٢)عبد الحميد ، كمال ، **تركيا ومستقبل الأمن الخليجي** ، جريدة البيان ، دبي، العدد ١٨٠، ١٩ نوفمبر ١٩٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي :

لقد فشلت كل محاولات الولايات المتحدة للتعاون العسكري مع دول الخليج، وخاصة السعودية، وطلب الحصول على تسهيلات عسكرية لأغراض الوجود المباشر قبل اندلاع أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م [١] ، حيث رفضت المملكة العربية السعودية عروضاً متتالية قدمتها الولايات المتحدة لترسيخ وجود عسكري بحري وبري وجوي في المنطقة على أرضيها ، إلى أن جاءت اللحظة الحاسمة والمهمة في تاريخ المنطقة والسعودية ، لتعلن الأخيرة طلبها من الولايات المتحدة بالتواجد في أراضيها والمنطقة لحماية أمنها وأمن الخليج من أطماع القوى الإقليمية ، خاصة العراق .

لقد أدت تداعيات حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، والفترة التالية لها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج تحديداً ، في اتجاهين[٢]:

الأول : اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة، أو حتى بعض الدول التي لا يبدو أنه تربطها علاقات سياسية قوية بها، وتتضمن التسهيلات حق استخدام المجال الجوي والموانئ ، واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي، والانتشار المتقدم ، وخدمات الوقود ، والصيانة وتخزين ، الأسلحة إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

الثاني : تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق ، ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها. وتأتى أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة ، تمكن القوات الأمريكية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد كبرى ، أو إتمام ذلك الحشد بشكل سريع .

وهذا الوجود العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الخليج ، بدأ يثير مع مرور الأيام والسنوات مشكلات كثيرة لدول الخليج العربية ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، إذ تزايدت معارضة الجماعات الإسلامية لهذا التدخل العسكري أو للاستمرار في التواجد الأمريكي في المنطقة

---

(١) الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٢)عبد السلام ، محمد ، **الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط.. لماذا وكيف ؟** ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، ٢٠٠٢/١٢/٢٢م ، نقلاً عن الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/12/12-22-1.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تحرير الكويت ، كما تعرض هذا الوجود لانتقادات سياسية من قوى إقليمية أثرت في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي ، والممثلة في العراق وإيران وليبيا ، بشكل خاص .

فالتيارات السياسية القومية واليسارية والدينية السائدة في المنطقة تنظر إليه على أنه "وجود أجنبي" يفرز تداعيات خطرة على أمن المنطقة عموماً ، والدول العربية تحديداً ، بما يحدثه من انقسامات بين العرب ، وتهديده للأمة العربية ، وإحكام قبضته على مواردها (النفطية) ، وبما يمكن أن يؤدي إليه من ربط "الأمن القومي" بأمن دول أخرى ، والسيطرة على تحديث التسليح العربي ، إضافة إلى إضعاف الأمة العربية باستهداف وحصار بعض دولها ، وضمان اختلال الموازين العسكرية لصالح إسرائيل[١].

وكما أشرنا سابقاً فإن المملكة العربية السعودية ، وانطلاقاً من حرصها على عوامل الأمن والاستقرار في الخليج ، عارضت دائماً المشاركة الأجنبية في أمن الخليج ، وكان استدعاء القوات الأجنبية للمساهمة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والخليج بمثابة نقطة تحول فاصلة في هذه الرؤية ، بعد أن تبين أن دول الخليج العربية غير قادرة بمفردها على حماية أمن الخليج ، ومن ثم أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر انفتاحاً على مسألة المشاركة الأجنبية في ترتيبات الأمن الخليجية ، ولكن هذا الانفتاح لم يرتق إلى المفهوم الذي تبنته بعض الدول الخليجية الأخرى والمستند على بناء تحالفات مع القوى الكبرى التي تؤكد الوجود الأجنبي المباشر ، حيث انتهجت المملكة العربية السعودية مسلكاً في نقطة متوسطة بين خيار رفض الوجود الأجنبي ، وخيار التحالف الأمني مع القوى الكبرى [٢].

---

(١) مسلم ، طلعت أحمد ، (١٩٩٤) . **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٨٣ .

(٢) سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، مرجع سابق ، ص٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السعودية ومتغيرات الأمن والاستقرار الخليجي في القرن الجديد

٢٠٠١م – ٢٠٠٤م

جـــاء القرن الجديد ليحمل معه تحولات دولية متسارعة شملت تأثيراتها وتداعياتها جميع أنحاء العـــالم ، وكالعادة كانت منطقة الخليج محور التفاعلات السياسية ومركز الاهتمام الدولي، فقد شهدت المنطقة وجوارها الجغرافي حربين كبيرتين خلال أقل من عام ونصف ، وذلك ضمن الحملة الأمريكية علـــى الإرهـــاب ، والتي شنتها الولايات المتحدة على العالم رداً على الأحداث الإرهابية التي شهدتها نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م .

وبما أننا نركز في هذا الفصل على العوامل والمتغيرات الإقليمية التي أثرت على منطقة الخليج ومـــن ثـــم شكلت ضوابط ومحددات للدور السعودي في المنطقة ، فإننا سنحاول في هذا المبحث تناول الـــدور الســـعودي وتطوراتـــه تجاه أمن واستقرار الخليج منذ بداية القرن الجديد، وبالتحديد مع اندلاع الحـــرب الأمريكـــية على أفغانستان ، ومن ثم الحرب على العراق وتداعيات هذين الحدثين على أمن واستقرار منطقة الخليج .

وبعيداً عن طبيعة الأحداث الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة وتأثيراتها العالمية الأخرى وطبـــيعة تشـــكل البيئة الدولية بعد هذه الأحداث ، وأيضاً طبيعة المواقف السعودية من هذه الأحداث ، والتـــي سيتم تناولها في الفصل الأخير من هذه الدراسة، عند إلقاء الضوء على أثر البيئة الدولية على الدور السعودي ، فإن الاهتمام سينصب في هذا المبحث على المواقف السعودية تجاه الأحداث الإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج نتيجة لهذه الأحداث، والدور السعودي في منطقة الخليج خلال هذه الأحداث، مع محاولة توضيح تأثير وتأثر هذا الدور بمتغيرات عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب على أفغانستان :

كانـــت المملكـــة العربية السعودية في موقف صعب إبان إعلان الولايات المتحدة عن نيتها في الهجـــوم على أفغانستان، حيث تعين على هذا البلد –مهد الإسلام– أن يتخذ موقفاً دقيقاً يتضمن الحفاظ على علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة التي تهاجم أفغانستان ، بدون إثارة غضب شعبها أو الزعامة الدينية فيها ، غير أن المملكة استطاعت بلورة موقف يتوافق مع سياستها الخارجية التي لا تهتز ثوابتها مطلقـــاً ، فلـــم تقـــدم أي تســـهيلات أو قواعد عسكرية بشكل مباشر للولايات المتحدة في حربها ضد أفغانســـتان ، كمـــا رفضت قتل الأبرياء والتجني على الشعب الأفغاني ، إلا أنها أكدت وقوفها بجانب الولايات المتحدة في مطاردة "الإرهابيين" والقضاء عليهم .

وكانـــت المملكـــة العربية السعودية الأكثر استهدافاً من بين الدول العربية والإسلامية بالحملة الأمريكـــية والغربـــية التـــي اتهمت الإسلام بالإرهاب ، وفي المقابل كانت الأكثر حرصاً على تبرئة الإسلام من هذه التهمة ، وكان ذلك لاعتبارين أساسيين[١] :

– كـــون المملكة معقل الإسلام وقبلته في العالم بما تضمه من مقدسات إسلامية ، الأمر الذي ألقى على عاتقهـــا مهمـــة الدفاع عن الإسلام باعتباره ديناً وحضارة في ظل الهجمة التي تعرض لها في أعقاب الأحداث ، وقد ترتب على ذلك منطقياً رفضها الاشتراك في تحالف دولي تقوده واشنطن لضرب دولة إسلامية هي أفغانستان .

– أن المتهم الأول والرئيس في هذه الأحداث هو أسامة بن لادن الذي دأبت وسائل الإعلام الغربية على تقديمه بوصفه (إرهابياً سعودياً) مما يؤثر سلباً على سمعة المملكة والشعب السعودي، رغم أن بن لادن يعتبر من المنشقين ، حيث سحبت منه المملكة الجنسية السعودية منذ سنوات بسبب أنشطته التي تتنافى مـــع قـــيمها الإسلامية ومبادئها السياسية ، إضافة إلى أن قائمة الاشتباه الأمريكية ضمت في أغلبيتها مشتبهين سعوديين .

وقد كان من المحتمل أن يقود هذان الاعتباران الموقف السعودي إلى تصرفات انفعالية من نوع ما ، أو إلى ردود فعل حماسية بعيدة عن الموضوعية والاتزان ، لكن الحقيقة أن الموقف السعودي كان

---

(١) زرنوقة ، صلاح سالم ، (٢٠٠٢) . الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٤٨)، ص٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غاية في الاتزان والعقلانية حسبما رأى المحللون ، وكان أكثر حرصاً على مسؤليته الدينية والتاريخية أمام الرأي العام العربي والإسلامي [١] .

أمـــا على المستوى الخليجي كله ، فمنذ البداية كان هناك تباينات في المواقف بين دول المنطقة بشـــأن موقفهـــا مـــن الحملـــة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان ، فقد أبدت الكويت والبحرين وقطر استعدادها لمساعدة الولايات المتحدة في حملتها العسكرية ، في حين أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمـــارات العربـــية المتحدة تحفظتا على ذلك ، ودعت الإدارة الأمريكية إلى التروي والتأكد أولاً من صحة الاتهامات الموجهة إلى أسامة بن لادن بشأن هجمات ١١ سبتمبر [٢] .

وقـــد كانـــت المملكـــة العربية السعودية تفضل الاكتفاء فقط بالتعاون مع الولايات المتحدة في المجالات الأمنية ، وخصوصاً فيما يتعلق بتبادل المعلومات وملاحقة الأفراد المشتبه بارتباطهم بتنظيم القـــاعدة ، أو من الأفراد الذين يشتبه في أنهم قدموا أي دعم مادي للمجموعة المتطرفة ، ومع ذلك فإن الحكومة السعودية كانت تضع حدوداً صارمة على التعاون الأمني والاستخباراتي مع الولايات المتحدة أثـــناء الأزمـــة ، حيث كان هناك ما يشبه الانقسام بهذا الشأن داخل القيادة السعودية ، فقد كان الأمير تركي الفيصل مدير وكالة الاستخبارات السعودية ، يؤيد بشدة التعاون الكامل مع المخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفدرالية في التحقيقات التي أعقبت هجمات ١١ سبتمبر ، وفي المقابل فإن وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز كان يرفض هذا التعاون لاعتقاده أنه يمس السيادة السعودية ولذلـــك فقـــد عرضت المسألة على اجتماع عالي المستوى بحضور الملك فهد ، والأمير عبد الله ولي العهـــد ، ووزير الدفاع الأمير سلطان ، وأسفر الاجتماع عن اتفاق على تقليص التعاون الاستخباراتي الســـعودي الأمريكـــي ، وإبقائه في الحدود الدنيا ، مع إنهاء علاقة الأمير تركي الفيصل مع الوكالة ، وإسناد هذا المنصب إلى الأمير نواف [٣] .

---

(١) المرجع السابق ، ص٧٠ .

(٢) محمود ، أحمد إبراهيم محمود ، (٢٠٠١) **الانعكاسات الأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج** ، في : ندوة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاثنين١٠ ديسمبر ٢٠٠١ ، الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت ، ص٤٦.

(٣) إلتس ، هارمن فريدريك ، (٢٠٠٣) . **علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية بعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر** ، ترجمة أمل فؤاد بحر ، قراءات إستراتيجية ، السنة الثامنة ، العدد (١٠) ، ص ص٣٧-٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك رفضت المملكة العربية السعودية منذ البداية الحديث عن أي تعاون عسكري مع الولايات المتحدة ، وقال مصدر دبلوماسي : "إن المملكة العربية السعودية لا تريد العمل على زيادة التوتر في المنطقة" ، كما أن المملكة العربية السعودية فضلت أن يكون التعاون مع الولايات المتحدة في مجال تبادل المعلومات وملاحقة من يشتبه بعلاقاتهم بالإرهاب(١).

واستمرت السعودية متمسكة بهذا الموقف ، رغم ما تناقلته وسائل الإعلام الغربية من استخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية في شن هجمات على أفغانستان ، وهو ما نفاه وزير الدفاع السعودي الأمير "سلطان بن عبد العزيز" ، وأشار إلى أن بلاده ترفض وجود أي جندي أجنبي على أراضيها لمحاربة العرب والمسلمين ، وأنه لا يوجد اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة أو دولة أجنبية بهذا الخصوص ، وكرر وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" ذات الموقف في مناسبة أخرى ، غير أنه أشار إلى أن الولايات المتحدة لم تطلب رسمياً من المملكة أي مساعدة عسكرية ، وقال : "لم يُطلب منا ولم نرفض" ، وهو ما اعتبره المحللون تغيراً في الموقف السعودي ، إلا أن وزير الدفاع الأمريكي "رامسفيلد" أكد ما أشار إلية وزير الخارجية السعودي ، وأعلن أن بلاده لم تطلب من السعودية مساعدات عسكرية في هذا الصدد، لتفهم الإدارة الأمريكية لحساسية الموقف السعودي على الصعيد الداخلي والعربي والإسلامي(٢).

بيد أن تلك التصريحات الرسمية –من الجانبين السعودي والأمريكي– لم تكن كافية من وجهة نظر المراقبين للأوضاع في المنطقة ، خاصة وسائل الإعلام ، فحسب صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٩م ، رفضت المملكة العربية السعودية بشكل مطلق السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية في شن أي هجوم على أفغانستان ، ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمريكيين قولهم : "كانت وزارة الدفاع الأمريكية تعتمد بشكل رئيسي في شن حملتها العسكرية على استخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية" ، إذ تعتبر القاعدة إحدى القواعد الجوية المتقدمة القادرة على التحكم في تحركات مئات الطائرات على مساحة تتعدى آلاف الأميال ، ورأت الصحيفة أن الرفض السعودي كان ضربة قاسمة للمساعي الأمريكية فيما يتعلق بإقامة تحالف دولي ضد الإرهاب .

---

(١) فولر ، غراهام ، **أزمة في العلاقات الأمريكية – السعودية** ، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/point_views/2002/1/1-22-1.htm

(٢) إدريس ، محمد السعيد ، (٢٠٠١) **التداعيات السياسية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج** في : ندوة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى بعض المحللين أنه حتى لو كانت المملكة العربية السعودية حليفاً قوياً للولايات المتحدة ، فإن لها رؤيتها الخاصة أيضاً ، فهي حليف يوازن بين رؤيته الخاصة ورؤية المتحالف معه ، بما يخدم الهدف المشترك والمصالح الثنائية ، فالسعودية لها حساباتها الداخلية والخارجية التي قد لا تتفق مع الحسابات الأمريكية دائماً ، وخاصة في فترة ما بعد ١١ سبتمبر ، وهذه الحسابات تهدف بالنهاية إلى محاولة تحقيق نوع من الاستقرار المحلي والإقليمي الذي بدونه ستكون الولايات المتحدة من المتضررين في المدى البعيد(١).

بيد أن للولايات المتحدة وجهة نظر أخرى في هذا الصدد ، إذ كانت تتوقع من المملكة العربية السعودية تحالفاً مطلقاً وكاملاً معها في حملتها ضد الإرهاب ، خاصة أن السعودية تدافع عن نفسها عندما تشترك مع الولايات المتحدة في هذه الحملة ، فهي من جهة متهمة "بتفريخ" الإرهاب بعدما تبين مشاركة عناصر سعودية في أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، كما تدعي الولايات المتحدة ، ومن جهة أخرى ، محتاجة للحملة الدولية في تصفية بؤر "الإرهاب" و "التطرف" الديني في البيئة الاجتماعية السعودية ، ومن جهة ثالثة اعتقدت الولايات المتحدة أنها ستكون أول المتحالفين معها بالحملة على أفغانستان ، بعدما نجحت الولايات المتحدة في حمايتها إبان حرب الخليج الثانية ، ووفرت لها الأمن والاستقرار من تهديدات جيرانها في العراق وإيران طيلة عقد التسعينيات(٢)، بمعنى آخر مطلوب منها –حسب الرؤية الأمريكية– "الوفاء بالجميل وتسديد الدين" للولايات المتحدة بغض النظر عن المبررات والظروف الحالية .

ولكن المملكة العربية السعودية بقيت عند موقفها الثابت منذ البداية ، وكررت في أكثر من مناسبة أنها لن تشترك في أي حملة عسكرية أو المساهمة فيها ضد الدول العربية والإسلامية ، كما أن حجم الغضب الشعبي والديني الداخلي ، لا يسمح لها بزيادة الوضع الأمني والسياسي سوءاً على سوء ، فهي تعتمد في شرعيتها على هذه القاعدة الدينية والشعبية ، ومن ناحية أخرى فإن الموقف في هذه الحرب يختلف عن الموقف في حرب الخليج الثانية ، ففي الأخيرة كانت قضية اعتداء على بلد خليجي شقيق هدد وجودَه وهدد أيضاً مستقبل أمن واستقرار الخليج ، أما مسألة حرب أفغانستان فهي تمثل انتقاماً أمريكيا بحتاً من تنظيم القاعدة وحكومة طالبان ، اللذين تتهمهما الولايات المتحدة بالوقوف خلف أحداث سبتمبر ، رغم عدم توفر أدلة مقنعة وبراهين دامغة على تورطهما في ذلك.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) فولر ، أزمة في العلاقات الأمريكية – السعودية ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكـــن فـــي هذا الإطار الإشارة إلى أهم مظاهر الموقف السعودي من الحملة ضد ما تسميه واشنطن "الإرهاب" ودلالات هذا الموقف كالتالي[١]:

– إدانـــة أحداث الإرهاب في الولايات المتحدة مع الرفض السعودي للإرهاب بشكل عام أياً كان نوعه أو جنسه أو هويته.

– دعوة الولايات المتحدة إلى التريث وعدم الاندفاع في إصدار أحكام الإدانة والسعي إلى الانتقام دون التأكد من الأدلة الدامغة التي تدين الجهة المرتكبة للتفجيرات الإرهابية.

– ضـــرورة توافر الدعم الكامل لأي تحالف دولي ضد الإرهاب تقوده الولايات المتحدة ، بمعنى إيجاد اتفـــاق كامل بين كل الأطراف المعنية حول ماهية "الإرهاب" الواجب مواجهته ، ومن ثم الاتفاق على مبادئ ثابتة للمواجهة لا تعتمد الكيل بمكيالين.

– إبداء الاستعداد الكامل للتعاون ضمن الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب ، مع الحرص على ألا يصيب أبرياء آخرين بالضرر والتصدي للإرهاب بعد تحديده تحديدًا لا يخلطه بغيره من الأمور.

– التأكيد على أن الأراضي السعودية لن تستخدم لضرب أي دولة صديقة أو شقيقة ، وهو الأمر الذي علـــى مـــا يـــبدو أثار حفيظة واشنطن التي اعتقدت أن تكفلها بأعباء حماية الأمن السعودي والخليجي يعطيها الحق في طلب أي شيء من السعودية أو باقي الدول الخليجية والاستجابة له.

– العمل والتنسيق دبلوماسيًا على المستويين الإقليمي والدولي للحد من مظاهر الإرهاب، ولا سيما على صـــعيد تجفـــيف مـــنابع تمويـــل الجماعات والمنظمات التي يشتبه في كونها "إرهابية" ، والتحقيق مع الجمعيات الأهلية التي يمكن أن تكون على صلة تمويلية أو تنظيمية بالجماعات المتطرفة.

ولذلـــك رفضـــت المملكـــة العربية السعودية الربط بأي شكل من الأشكال بين الكفاح الوطني المشروع الذي يقوم به الفلسطينيون في وجه سلطات الاحتلال الإسرائيلية وبين "الإرهاب" الذي تقوم به بعـــض الجماعات الخارجة عن صحيح الدين الإسلامي . هذا بالإضافة إلى رفض الربط بين الإسلام والمســـلمين مـــن جهة ، وبين أعمال العنف والإرهاب التي لا تخلو منها أي دولة من الدول من جهة ثانـــية، ومن ثم رفض حملة التشويه الإعلامي الغربي التي تعرض لها الإسلام والمسلمون في أعقاب العمليات الإرهابية ، معتبرة إياها محاولة لفرض الضغوط وممارسة عمليات ابتزاز غير مقبولة.

---

(١) العلاقات الخليجية الأمريكية والتطبيع الإسرائيلي ، صحيفة البيان الإماراتية ، بيان الأربعاء ، ٢٤ إبريل ٢٠٠٢م ، نقلاً عن موقع الصحيفة :
http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?pagename=Bayan/Page/BayanPage

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلــك يلاحظ أن أهم بنود البيان الصادر عن الاجتماع الخليجي الاستثنائي الذي انعقد أواخر شهر أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠١م ، جاءت متوافقة مع الرؤية السياسية الخارجية السعودي ، وأهم هذه البنود[١]:

– لا يمكــن لدول المنطقة أن تقدم أي مساعدة أو تعاون مع الولايات المتحدة أو غيرها إذا كان هناك استهداف لأي دولة عربية.

– ضــرورة عدم الإعلان عن اتهامات لأشخاص أو جهات بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمات التي حدثت أو غيرها من الأعمال الإرهابية قبل التأكد من صحة المعلومات والتحقيقات.

– التحذير من أن يؤدي الانشغال العالمي بتداعيات الأحداث إلى إغفال ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية وتصعيدها الخطير للوضع في المنطقة.

وتكشف القراءة الدقيقة للبيان عن أسباب تباين الموقفين الأمريكي والخليجي، خاصة السعودي ، من طبيعة الرد على حملة واشنطن ضد "الإرهاب" والحرب على أفغانستان ، فلقد توقعت واشنطن أن تســتجيب الأخيرة لما قد تتطلبه عمليات المواجهة الأمريكية في إطار حربها الشاملة ضد "الإرهاب" ، بــيد أن دول مجلــس التعاون الخليجي ، في البيان المشار إليه سلفًا ، لم تذكر أي جهود يمكن أن تقدم لدعــم وتأيــيد الولايــات المــتحدة فــي جهودهــا لمحاربة "الإرهاب" مقتصرة على التعاون الأمني والاستخباراتي .

وأكــدت علــى عــدة شروط وضوابط للمشاركة في التحالف الدولي الذي سعت واشنطن إلى تدشــينه ، ومــنها أن يكــون التحرك ضد "الإرهاب" محدد الأهداف ، وأن يحظى هذا التحرك بتأييد المجتمع الدولي ومناصرته ، وألا يُستغل للإساءة إلى سمعة العرب والمسلمين.

ورفضت سياسة العقاب العشوائي الجماعي التي كان من الممكن أن تقوم بها الولايات المتحدة ضــد دول كثــيرة يشتبه في وجود مراكز إيواء ودعم وتمويل وتدريب الجماعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة المتهم في تورطه في أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وربطــت ضــمنيًا بين ممارسات إسرائيل التعسفية كصورة صارخة من صور إرهاب الدولة وبيــن عــدم الاســتقرار الذي قد تشهده المنطقة نتيجة لما قد يظن أنه "عنف متبادل" بين الفلسطينيين والإســرائيليين، حيث طالب البيان بمعاودة تسليط الضوء على قضية الشرق الأوسط ، ووجوب العمل لوقف سياسة التعنت الإسرائيلي[٢].

---

(١)المركــز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٢) ، **الهجمــات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المواقف والتداعيات** ، قسم البحوث ، الكويت ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) العلاقات الخليجية الأمريكية والتطبيع الإسرائيلي ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعدمـــا أدركـــت الولايات المتحدة إصرار الجانب السعودي على موقفه من حرب أفغانستان والحملة ضد "الإرهاب" عموماً ، لم تشأ أن تعكر صفو العلاقات الثنائية بينهما بشكل رسمي ومباشر ، خاصـــة وهي تعد العدة لجملة حروب قادمة في دول أخرى في المنطقة (الحرب على العراق)، وتريد الحفـــاظ على ما آلت إليه العلاقات من تردٍ بعد أحداث سبتمبر ، بيد أنها مارست المزيد من الضغوط والـــتهديدات غير الرسمية بواسطة الوسائل الإعلامية والسياسية التي سبق الإشارة إليها ، إذ استمرت الحملـــة الإعلامـــية والسياسية ضد المملكة العربية السعودية خلال الحرب على أفغانستان ، وعبرت بـــرؤية واضـــحة عـــن عدم الرضا الأمريكي من الموقف السعودي ، من خلال رفض واشنطن وقف الحملـــة الإعلامـــية ضد السعودية والأسرة الحاكمة هناك بشكل خاص ، في الوقت الذي تعبر فيه عن تمييز وقوة العلاقات السعودية – الأمريكية.

واعتـــبر الأمـــير "نايف بن عبد العزيز" وزير الداخلية السعودي ، في إطار ردهِ على الحملة الإعلامية الأمريكية والغربية ضد المملكة العربية السعودية بعد الهجوم على أفغانستان ، أن الاتهامات التي صدرت من قبل بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي لبلاده ومصر بلعب دور مزدوج في مكافحة الإرهاب بأنها "تهريج وصادرة من جهات تعادي العلاقات السعودية الأمريكية" ، وأشار إلى أن "الغرب هو الذي أوجد مكاناً للإرهابيين الذين يعملون تحت مسمى معارضة" ، مؤكداً أن ردة الفعل في الأوساط الشعبية موجهة ضد موقف أمريكا وبريطانيا المنحاز لإسرائيل ، ووضّح في الوقت ذاته أن "الجهاد لا يجب إلا إذا أمر به ولي الأمر" .

كمـــا صرّح أنه : "لا يمكن أن يكون هناك في المملكة أو في مصر ردود أفعال شعبية تنطوي على تأييد للإرهاب" ، واعتبر أي ردود أفعال هي ضد موقف واشنطن ولندن المنحاز لإسرائيل وتمنى أن تســـهم تصـــريحات الرئيس الأمريكي بشأن قيام الدولة الفلسطينية في تغيير نظرة العرب للولايات المـــتحدة وبريطانيا. وعندما سُئل الوزير السعودي حول إصدار أحد الأشخاص من المملكة فتوى تحث على الجهاد إلى جانب الأفغان ضد الولايات المتحدة ، في إشارة إلى ما أفتى به آنذاك الشيخ "حمود بن عقـــيلا الشعيبي" الذي أفتى بضرورة الوقوف إلى جانب الأفغان والجهاد معه ضد القوات الأمريكية ، قـــال الأمير "نايف" "ليس من حق أي شخص أن يفتى إلا أصحاب الاختصاص ، ومجلس الإفتاء ، أو من هو مخول من مجلس الإفتاء للإفتاء بهذه الأمور" [١].

---

(١) صحيفة البيان الإماراتية ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً يمكن القول إن المملكة العربية السعودية كانت أكثر تأثراً بالتناقض الشديد بين الالتزام بعلاقة الصداقة مع الولايات المتحدة من جانب ، وبين مراعاة الاعتبارات المحلية والإقليمية التي تتعلق بالمصالح السعودية من جانب آخر ، ولم تفلح محاولاتها للتوفيق بين هذين الاعتبارين في الحيلولة دون تعمق الخلافات بين الجانبين .

الاحتلال الأميركي للعراق وأثره على الدور الإقليمي السعودي :

لا شك أن أي حدث دولي أو إقليمي يترتب عليه مجموعة من التداعيات التي تؤثر على دول الإقليم أو المنطقة التي يقع فيها ذلك الحدث ، وهو الأمر الذي ينطبق على الحرب الأمريكية على العراق وسقوط نظام صدام حسين ، فقد خلفت هذه الحرب آثاراً وتداعيات عديدة كانت دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تأثراً بها على خلفية البعد الجغرافي والسياسي والتاريخي . ومن هنا كانت هذه الأحداث اختباراً قوياً لدور المملكة العربية السعودية في المنطقة ومدى قدرة القيادة السعودية على التعامل مع الأزمات الكبيرة والمعقدة والأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج .

وقد كانت وتيرة الأحداث بالمنطقة قد تصاعدت بعد عام على أحداث سبتمبر ، وتصاعد معها التوتر بين العراق والولايات المتحدة ، واتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشدداً إزاء المسألة العراقية ، وحصل على تفويض من الكونجرس باستخدام القوة إزاء العراق إذا لزم الأمر، كما انتزع قراراً من مجلس الأمن الدولي يبيح له استخدام القوة العسكرية حال امتناع العراق أو محاولته عرقلة جهود المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل ، وهكذا فقد ظل الخيار العسكري هو الذي يهيمن على الأجواء رغم التزام العراق بقرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) الخاص بعودة لجان التفتيش بدون شروط عراقية ، حتى خرجت واشنطن عن الإجماع الدولي ورفض الغالبية العظمى من دول العالم والرأي العام العالمي ، وذهبت مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق واحتلاله في أبريل ٢٠٠٣م [(١)].

وجاء موقف المملكة من هذا التوجه الأمريكي منسجماً مع الثوابت السعودية في ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، ومنع تصاعد التوتر فيها إلى الدرجة التي قد تفجر المنطقة بأكملها، ومن هنا رفضت المملكة العربية السعودية تقديم دعم غير محدود للغزو الأمريكي للعراق ، رغم أنها واجهت توترات غير مسبوقة في الوقت الذي كانت تشعر فيه بالانزعاج ، وتعاني انقساماً حاداً في الرأي حيال الحرب الأمريكية على العراق ، فقد أدركت القيادة السعودية منذ زمن بعيد أن بقاءها

---

(١) حرب ، أسامة الغزالي ، (٢٠٠٣) . الزلزال العراقي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٢) ، ص٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يــتوقف على حسن نوايا الولايات المتحدة ، لكن العلاقات الأمريكية السعودية – كما ذكرنا – توترت خلال عام ٢٠٠٢م وفي أوائل عام ٢٠٠٣م ، إضافة لخشية القيادة السعودية من تخلي الولايات المتحدة عن النظام السياسي السعودي بعد رواج تكهنات كثيرة في تلك الفترة بأن الولايات المتحدة تسعى لغزو العــراق لا لتأميــن موارد النفط العراقية فحسب ، وإنما موارد النفط السعودية أيضاً ، ضمن خطة قد تجعل السعودية هدفاً للحرب الأمريكية [١] .

ومــن المعــروف أن بعــض دول الخليج العربية لم تكن تنكر رغبتها في التخلص من النظام العراقــي وظهــور نظام سياسي جديد في بغداد ، فحسب الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي "عبد الله بشارة" فإن الجميع بالخليج سيكون مرتاحاً لتغيير النظام في العراق ، إلا أن أحداً لن يؤكد ذلك علــنا [٢]، إلا أن المملكــة العربية السعودية بالتحديد كانت ترفض أن تشن الولايات المتحدة أي هجوم على العراق انطلاقاً من أراضيها خوفا من تزايد الغضب الشعبي في الشارع السعودي ، خصوصاً في تلك المرحلة التي كانت تشهد خلافا بين الطرفين ، وتتعرض فيها المملكة العربية السعودية لنقد حاد من قبل الولايات المتحدة وكذلك تذمر المملكة من الوجود العسكري الأميركي على أراضيها .

وعلــى ذلــك بقيت المملكة خلال أزمة العراق وما بعدها تحاول المزاوجة بين إبداء قدر من المــرونة تجــاه مطالب الولايات المتحدة حتى تحتفظ معها بأكثر قدر ممكن من التوافق ، مع الحرص على أن تكون هذه المرونة غير معلنة تحاشياً لإغضاب الرأي العام الداخلي ، وبين اتخاذ مواقف علنية معارضــة للمواقــف الأمريكــية في فلسطين والعراق ، اتساقاً مع شرعيتها في الداخل ، وقد كان من الواضــح أن هذه الصيغة غير قابلة للاستمرار ، وسوف تؤدي مع الوقت إلى المزيد من الخسائر في الداخــل والخــارج ، حيث بدأت الولايات المتحدة في نقل اعتمادها الإستراتيجي إلى قطر كموطئ قدم لقواتها في المنطقة ، وسحبت قواتها العسكرية من قاعدتي الرياض وتبوك ، وصدرت خلال ذلك العديد من الإشارات الدالة على خفض مستوى التعاون في سياستهما ، وبالرغم من ذلك فإن هذا لم يؤدي إلى انفراج التأزم الداخلي ، حيث نظر إلى هذه المواقف بأنها جزئية وغير كافية [٣] .

---

(١) سيمونز ، جيف ، (٢٠٠٤) . **عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ، ترجمة سعيد العظم ، بيروت : دار الساقي ، ص٢٤٢ .

(٢)شجاع الدين ، ميساء ، **السعودية.. بين مطالب الإصلاح ومخاطر التقسيم** ، موقع إسلام أون لاين ، شؤون سياسية ، ٢٠٠٣/٣/١٨م ، نقلاً عن الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/03/article16.SHTML#2

(٣) رسلان ، هانئ ، (٢٠٠٣) . تعقيدات التحول السياسي في السعودية ، **ملف الأهرام الإستراتيجي** ، العدد (١٠٢) ، ص٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستراتيجية السعودية في التعامل مع الأزمة :

ظلت العلاقات العراقية ــ السعودية ، طوال فترة التسعينيات بين مد وجزر ، وبين رغبة سعودية في المصالحة وبين رغبة عراقية في الخروج من الحصار للعودة إلى المجتمع العربي والدولي ، وعدم القدرة على تقديم اعتذار صريح عما اقترفه النظام في حق جيرانه ، معتبراً أن ذلك يمثل انكسارًا للكبرياء العراقي ، وإزاء ذلك لم تُجْدِ كلُّ المحاولات لإجراء مصالحة حقيقية بين دول الخليج العربية عامة – خاصة الكويت– والعراق(١).

و أيقنت المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي ، مع تصاعد الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق في أواخر عام ٢٠٠٢م ، أن الحل العسكري أخذ يفرض نفسه بقوة كسيناريو وحيد لحل الأزمة. ولذلك فقد شددت السعودية قبل انطلاقة الحرب على وحدة العراق وسلامة أراضيه ، وضرورة تجنيب الشعب العراقي آثار الحرب المدمرة ، كما رحبت بتعاون العراق مع المفتشين الدوليين قبل اندلاع الحرب على أنه خطوة هامة على طريق حل الأزمة ، وسعت في إطار ذلك لبذل مساع نشطة في العديد من العواصم المهمة لحل الأزمة سلميًا ، ولكنها نفت في الوقت ذاته أن تكون قد اقترحت أو طلبت من صدام حسين الخروج إلى المنفى ، وإن كانت قد اعتبرت أن ذلك قد يكون بديلاً عن الحرب ، ولكن التطور الهام الذي حدث كان في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢م ، إذ أكد وزير الخارجية السعودي أن القوات السعودية لن تشارك في الحرب المحتملة على العراق إلا إذا كان هناك إجماع دولي على قرار الحرب ، أو في حال حدوث اختراقات عراقية للأراضي السعودية ، وتكرر نفس التصريح والموقف في آذار (مارس) ٢٠٠٣م ، وهو ما فتح الباب لتكهنات بإمكانية دخول السعودية الحرب إلى جانب قوات التحالف ، بعد أن كانت ترفض جملة وتفصيلاً أي اعتداء على العراق سواء بقرار أمريكي أو أممي ، أي بواسطة الأمم المتحدة ، وتزامن ذلك مع إعلان وزير الدفاع السعودي بأن بلاده قد سمحت للقوات الأمريكية باستخدام اثنين من مطاراتها الشمالية قرب الحدود العراقية ، وإن كانت قد أكدت أنها للدفاع فقط أو للاستعداد المحتمل لتدفق اللاجئين في حالة نشوب حرب(٢).

---

(١) ملف العلاقات الخليجية – الأوروبية : الواقع وآفاق المستقبل ، **مجلة شؤون خليجية** ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، ملف خاص ، لندن ، العدد ٣٦ ، شتاء ٢٠٠٤م ، ص ٣٦ .

(٢) الحسن ، حمزة ، **الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشرّين** ، جريدة القدس العربي ، لندن ، ٢٠٠٣/٩/١٨ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حين اعتبر بعض المحللين أن الموقف السعودي قد شهد انقلاباً بهذه التوجهات الجديدة للقيادة السعودية ، إلا أن البعض الآخر كان يرى بأن الإستراتيجية السعودية في التعامل مع الأزمة ظلت على ما هي عليه ، وأن خلاف السعودية مع الولايات المتحدة في الموضوع العراقي لم يكن يتعلق بمعارضة إسقاط النظام العراقي ، وإنما بأمرين أساسيين هما : من يخلف النظام القائم هناك ، وهي تشير هنا إلى أنها لا ترغب في سيطرة الأكثرية الشيعية على الحكم ، ولذا وقفت ضد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١م ، وتمنّت على الولايات المتحدة عدم مساعدتها بل إخمادها ، أما الأمر الآخر يرتبط بالكيفية التي يتمّ بها تغيير نظام الحكم(١).

واستناداً إلى موقع المملكة العربية السعودية وأهميتها الإقليمية فإن موقفها من الحرب كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، فقبول السعودية بالحملة العسكرية المباشرة لا يعني مجرد الموافقة كأي دولة أخرى توافق أو تعترض ، وإنما يستتبعها بشكل شبه مؤكد المشاركة فيها بفعالية ، وهنا تكمن الصعوبة في الموقف السعودي . ففي الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة آلة عسكرية عمياء تبطش بمن أمامها ، ويتزايد الغضب الشعبي الداخلي والعربي والعالمي ضدّ سياساتها ، حاولت المملكة العربية السعودية أن لا تظهر بمظهر التابع المنقاد لكل ما تأمر به واشنطن . ثم إن رفض الحكومة السعودية الأولي للهجوم الأمريكي (المنفرد) ينسجم مع الإجماع الشعبي العربي ، ومع التيار السياسي العام لدى الحكومات العربية ، ومع الموقف الدولي الذي بدا رافضاً لفكرة التفرد الأمريكي في الهجوم (٢).

لذا ، حاولت المملكة العربية السعودية جاهدة أن تثني الولايات المتحدة عن موقفها ، وكأنها أرادت أن تجرّب فعالية الأوراق التي بيدها من جهة ، ومن جهة ثانية أن تجد لها المعاذير والمبررات فيما لو لم تتمكن من المضي في سياستها. إن وقوف المملكة ضد "طريقة" إسقاط صدام يحمل في طياته دفاعاً عن النفس من توحش السياسة الأمريكية. ولا شك أن المسؤولين في السعودية شعروا بأن نجاح الولايات المتحدة في تغيير النظام العراقي وبالقوة يعدّ سابقة قابلة للتكرار مع الأنظمة التي لا ترغب في بقائها.

ومن جهة ثانية رأى القادة السعوديون أن حملة عسكرية لا يشاركون فيها قد تسفر عنها نتائج غاية في الخطورة حسب تحليلهم ، فمكانة المملكة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية ستتقلّص

---

(١) المرجع السابق .

(٢) حمزة الحسن ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل صعود لمكانة العراق الإقليمية ، واعتماد أكبر للولايات المتحدة على النظام البديل في العراق أكثر من المملكة العربية السعودية نفسها ، خاصة في المجال الاقتصادي . لقد حرصت الإدارة الأمريكية أن توصل رسالة إلى السعودية تفيد بأنها في غنى عن الدعم السعودي ، وأن ما تحتاج إليه تستطيع توفيره من قواعد انطلاق وهجوم ومراكز قيادة ، وحتى تمويل من أماكن أخرى ليست بعيدة عن المملكة نفسها ، ومعنى هذا أن مكانة المملكة في الإستراتيجية الأمريكية آخذة في الانحدار لصالح قوى إقليمية هامشية –الكويت وقطر والبحرين– وهذا يفضي بالضرورة إلى عدم اهتمام الإدارة الأمريكية بمستقبل العلاقات الثنائية بين الطرفين[١].

ومع تصاعد التوتر، وبعد أن أصبحت الحرب حقيقة مؤكدة ونتيجة للضغط الإعلامي والتهديد المبطن من الأمريكيين للسعوديين ، توصّلت السعودية إلى حقيقة أن الولايات المتحدة مصممّة على المضي في خططها للتخلص من النظام السياسي في العراق ، وأن ممانعة المملكة وعدم مساهمتها في الضربة لن يؤثر كثيراً مع وجود البدائل العسكرية الخليجية (القواعد العسكرية في قطر والبحرين والكويت وسلطنة عُمان) ، وقد دعم الأمريكيون عزمهم بخطوات عمليّة متواصلة أزعجت المسؤولين السعوديين ، وكأنّ موافقتهم أو رفضهم لا يعني كثيراً للإدارة الأمريكية . وهنا وجدت السعودية أنه من الخطأ الظهور بمظهر المعارض للضربة الأمريكية، خاصة مع ظهور تبدلات واضحة في المواقف الدولية وفي مقدمتها (فرنسا). فالوقوف إلى جانب النظام في العراق إذن لن ينتج عنه سوى زيادة تعقيد العلاقات السعودية – الأمريكية ، وتراجع في الاعتماد الأمريكي على السعودية وما له من آثار منظورة على الاستقرار السياسي للمملكة[٢].

الدور السعودي في ترتيبات الأمن الإقليمي بعد الحرب على العراق :

أنهت الإطاحة بالنظام العراقي السابق هاجساً أمنياً ظل يؤرق دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام ، ومع ذلك يصعب القول إنها أدت إلى استقرار منطقة الخليج، إذ لا تزال عوامل التوتر قائمة، وإن كان هناك إحساس بالخطر أقل مما كان عليه الحال إبان النظام العراقي السابق ، وتعود حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج بوجه عام إلى العوامل التالية[٣] :

---

(١) المرجع السابق .

(٢) حقيقة الموقف السعودي من الحرب ، مرجع سابق .

(٣) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، مرجع سابق ، ص١٢٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- استمرار المقاومة العراقية واتخاذها أشكالاً عديدة، وازدياد حدتها بعد اعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

٢ـ عدم وجود رؤية عراقية موحدة من جانب القوى السياسية لمستقبل العراق السياسي ، سواء على صعيد الاتفاق على موعد لإجراء الانتخابات، أو مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة والدول الخليجية عموماً.

٣ـ استمرار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران بشأن عدد من الملفات، لعل أبرزها قضية البرنامج النووي الإيراني.

وفى ضوء تلك العوامل يمكن تفسير طبيعة رد الفعل الخليجي إزاء تداعيات الحرب على العراق. فعلى الرغم من العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي الست، والتي تجلت آثارها في حرب العراق، حيث شاركت كل الدول في الحرب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك وفقاً لما أكده الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري بالقول : إن دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء خرجت منها جيوش أثناء الحرب الأخيرة على العراق ، وإن الجميع وقف في هذه الحرب إلى جانب القوات الأمريكية، سواء أعلن ذلك أم لم يعلنه [١] ، على الرغم من ذلك، فإن حقيقة سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي أثار تساؤلات عديدة حول إمكانية تراجع الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي الست .

من الثابت أنه لا يمكن الفصل بين قضية أمن الخليج والتغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً ، وبخاصة في أعقاب الحرب على العراق، وتشير بعض الدوائر الرسمية وغير الرسمية في الإدارة الأمريكية إلى أن واشنطن عازمة على تغيير المنطقة، سواء بالمعنى الجغرافي أو تغيير الفكر والنظم القائمة ، وهذا يتطلب تواجداً مباشراً للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، وإذا كانت الولايات المتحدة قد قامت خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٣ بتعديل شكل هذا التواجد من خلال الانسحاب من المملكة العربية السعودية لأسباب عديدة ، إلا أنها كثفت تواجدها في قاعدة العديد بقطر ، فضلاً عن منح الكويت درجة حليف استراتيجي ، وهو ما يؤكد نية الولايات المتحدة الاحتفاظ بتواجدها العسكري في المنطقة [٢] .

---

(١) **مجلة الأهرام العربي** ، العدد ٣٥١ ، السنة ١٢٣ ، ٢٠٠٣/١٢/١٣ .

(٢) كشـــك ، أشرف محمد ، (٢٠٠٤) . أمن الخليج بعد حرب العراق ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٥) ، ص ١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت ملامح هذا النظام الإقليمي الجديد أمريكياً قد بدأت منذ اللحظات الأولى للحرب الأمريكية على العراق ، فمع تواصل الانتصارات الأمريكية وتواصل النتائج السريعة والحاسمة على ساحة القتال ، تواصلت أيضاً النتائج المرجوة أمريكياً والتي تحققت بفعل لغة التهديد والإنذارات التي اتبعتها واشنطن مع دمشق وطهران ، لتثبت المزيد من الوقائع المادية على الأرض في طريق تحقيق النظام الإقليمي الجديد الذي ، بدون شك ، ستكون إحدى ركائزه الهامة إسرائيل، من خلال الدور والاندماج في نسيج العلاقات الاقتصادية مع المحيط ، وبما يكفل تحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

ورغم أن تهديدات كهذه لم تطال السعودية خلال فترة الحرب أو بعدها ، إلا أن الأخيرة تدرك أن الظروف السياسية التي فرضتها متغيرات احتلال العراق وتداعياتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً ، تتطلب عملاً عربياً مشتركاً ، وتوافقاً في المصالح والرؤى المستقبلية للمنطقة للحيلولة دون تفرد إسرائيل والولايات المتحدة وهيمنتها على الشؤون الخليجية والعربية والإسلامية ، وهو ما تمثل في الدعوات السعودية لإصلاح البيت العربي ومؤسساته الإقليمية الرسمية ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية [١].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

والخلاصة أن الدور السعودي في ترتيبات الأمن الإقليمي الخليجي بعد الحرب قد ارتبطت بشكل كبير بعناصر الرؤية الخليجية للعراق الجديد ، وللمشروع الأمريكي الجديد ، سواء فيما يتعلق بمنطقة الخليج أو بالشرق الأوسط كله . وهذا ناتج بالطبع لإدراك المملكة ومعها جميع دول الخليج بأن أمن الخليج قد أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل ، بما في ذلك اللجوء إلى القوة ، وذلك في ظل ترسخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي ، مما ساهم بشكل كبير في تراجع الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه أي دولة خليجية ، بما فيها المملكة العربية السعودية في مواجهة تأثيرات البيئة الدولية والمتغيرات التي أصابتها منذ بداية القرن الجديد .

وسيحاول الفصل الأخير من هذه الدراسة تحديد هذه التأثيرات التي خلفتها البيئة الدولية على الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية ، إضافة لمحاولة تحديد مستقبل الدور السعودي في ظل التحولات الدولية الحالية والمستقبلية .

---

(١)الحسيني ، محمد صادق ، **إيران والإستراتيجية الأميركية بعد احتلال العراق** ، جريدة البيان الإماراتية ، الأحد ١٥ يونيو ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

أثر البيئة الدولية على الدور السعودي في منطقة الخليج

من المسلم به أن من أهم محددات السياسة الخارجية للدولة هو البيئة الدولية ومتغيراتها ، والتي تؤثر بشكل حتمي على السياسة التي تتبناها الدولة ، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي وحتى على الصعيد الداخلي . ومن هنا فلا يمكن تجاهل تأثيرات البيئة الدولية حتى ولو كان موضوع دراستنا عن المتغيرات الإقليمية التي أثرت في الدور السعودي في الخليج ، فهذه المتغيرات الإقليمية مرتبطة بشكل وثيق بمتغيرات البيئة الدولية التي فرضت نفسها وبقوة على المنطقة منذ بداية القرن الماضي ، وذلك مع بداية ظهور النفط في منطقة الخليج ، ولكن أثر هذه المتغيرات الدولية بدأ يتخذ شكلاً أكثر حدة وأكثر وضوحاً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فقد أعقب هذه الحربَ ظهورُ صراع جديد من نوع بارد لا يرقى إلى درجة الصدام المسلح، وذلك كنتيجة لبروز القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ، وقد حمل هذا الصراع في طياته رغبة كل من القوتين في بسط نفوذها وسيطرتها على مقدرات العالم من خلال تبني سياسة الأحلاف والاستقطاب لدول العالم المختلفة بما فيها دول العالم الثالث .

وإدراكاً لهذا الوضع العالمي الخطير فقد حرصت المملكة العربية السعودية دوماً على الابتعاد عن تلك الصراعات ، أو أن تربط مصيرها السياسي والحضاري بأيٍّ من الكتلتين ، ومن جانب آخر دعت المملكة العربية السعودية الدول العربية والإسلامية بشدة إلى اتباع هذه السياسة ، والوقوف بصلابة في مواجهة المخاطر التي تمثلها القوى العظمى مهما كانت درجة علاقاتها مع أي قطر في الوطن العربي والإسلامي[١].

وتأسيساً على هذه الرؤية السعودية لمنطق التفاعل الدولي فإن المراقب لآلية انسياب التفاعل السعودي في المحيط الدولي يستطيع أن يلحظ أن مخرجات هذه السياسة في تفاعلها مع الأطراف الفاعلة دولياً ، تؤكد جملة من الحقائق مؤداها الحرص على تبني علاقة تقوم في أبجديتها على الاعتماد المتبادل بما يخدم شبكة المصالح السعودية ، كما تؤكد رفض القيادة السعودية تقديم أي تنازلات من شأنها أن تمس بشكل مباشر أو غير مباشر حيثيات سيادتها واستقلال قرارها السياسي ، وكل ما يمثل اختراقاً لشؤونها الداخلية .

---

(١) مدني ، نزار عبيد، (١٩٨١م) . المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ، **مجلة الدبلوماسي**، العدد الأول ، ص٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد شـــهدت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي تغيرات كبيرة في البيئة الدولية انعكست على مجمل التفاعلات الدولية ، وفي جميع أنحاء العالم وخصوصاً في منطقة الخليج ، وكان أهم هذه المتغيرات الدولية انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية ، وما ترتـــب عليه من تفرد أمريكي في النظام الدولي كان أول تداعياته حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، وتواصـــلت التغـــيرات المتســـارعة في البيئة الدولية خلال التسعينيات في ظل الهيمنة الأمريكية التي تعرضت لضربة قوية مع بداية القرن الجديد ، من خلال الأحداث التي شهدتها مدن نيويورك وواشنطن فـــي الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، والتي شكلت تحولاً كبيراً في النظام الدولي ، وباتجاه ترسيخ الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال ما أعلنته الولايات المتحدة من حرب على الإرهاب .

وقد أثر كل من هذين المتغيرين الدوليين وبشكل كبير في طبيعة الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج ، وخصوصاً أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأمريكية على الإرهاب ، والتي كانـــت المملكـــة العربية السعودية أكثر المتضررين منها ، وخصوصاً في ظل الاتهامات التي وجهتها العديد من الدوائر الغربية للمملكة بضلوعها في الإرهاب ورعايتها له .

وسيتم تناول أثر البيئة الدولية بالاستناد إلى هذين المتغيرين الرئيسيين في دور المملكة العربية السعودية في منطقة الخليج من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وأثرهما على الدور الإقليمي السعودي.

المبحث الثاني : أحداث سبتمبر والحرب على الإرهاب وأثرهما على الدور الإقليمي السعودي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وأثرهما على الدور الإقليمي السعودي

انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعياته العربية والدولية :

كانت نهاية الإمبراطورية الروسية وإعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ثورة غيرت النظام العالمي ، وكانت نهاية الاتحاد السوفيتي وانهياره وإعلان رابطة الدول المستقلة ثورة جديدة غيرت الخريطة السياسية للعالم . فبينما قادت الثورة الأولى عام ١٩١٧م إلى نظام انقسم العالم بشأنه ، فقد أدت الثورة الثانية عام ١٩٩١م إلى وضع يحتار العالم في أمره . حيث يصعب فهم أسباب الثورة الثانية ما لم تُربط بنتائج الثورة الأولى ، إذ أن هناك علاقة سببية بين عواقب ثورة ١٩١٧م ودوافع ثورة ١٩٩١م[١].

هكذا استمر الاتحاد السوفيتي رسمياً منذ عام ١٩١٧م وحتى عام ١٩٩١م ، وكان الإعلان الرسمي عن نهايته بصفته اتحاداً ودولة عظمى ، قد سبقها إرهاصات مباشرة وغير مباشرة ، بدأت بوادرها منذ وفاة الرئيس ليونيد بريجنيف عام ١٩٨٢م ، وتصاعد الأحداث سريعاً بعد تولى الرئيس ميخائيل جورباتشوف حكم البلاد عام ١٩٨٥م[٢].

كان الاتحاد السوفيتي ، في معظم فتراته ، حليفاً سياسياً للعالم العربي ، ومصدراً من المصادر الأساسية لتمويله بمختلف السلع الإستراتيجية وبخاصة الأسلحة ، كذلك كانت المعادلة الدولية على قدر كبير من التوازن ، حيث كان النظام الدولي يتميز بالثنائية القطبية ، ومن ثم يمكن القول إن العالم العربي قد خسر حليفاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قوياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٣]، ومن الواضح أن هذا الانهيار قد قضى على النظام الدولي القديم ، الذي قام على التوازن بين قوتين عظميين تتزعمان معسكرين متضادين ، حكمته قواعد الحرب الباردة وضوابطها.

وقد قضى هذا الانهيار على الشكل السابق للقارة الأوروبية ، وخرجت أوروبا الشرقية تنفض عن كاهلها غبار الانهيار ، وتعيد صياغة مجتمعاتها واقتصادياتها للحاق بأوروبا الغربية الأكثر تقدماً

---

(١)عبد العليم ، طه ، (١٩٩٢) . **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي** ، ندوة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٣)عبد العليم ، طه ، (١٩٩١) . **التغير في الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على الوطن العربي** ، في كتاب : **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص ٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدلاً من الصراع والعداء معها ، فضلاً عن إعادة توحيد ألمانيا وما تحمله من فرص واحتمالات عديدة، والتفكك السلمي لتشيكوسلوفاكيا ، ثم انتقال عدوى التفكك تجاه الاتحاد اليوغسلافي وتصاعد الصراعات العسكرية نتيجة هذا التفكك(١).

وبانهـــيار الاتحاد السوفيتي فإن ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغير لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس اليوم ما تعتبره حقاً طبيعياً في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ(٢).

إن انهـــيار الاتحاد السوفيتي أحدث فراغاً وخللاً هيكلياً في النظام القائم ، الأمر الذي أدى إلى مـــلء الفراغ الحاصل من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر قوة من ذي قبل ، وقادرة علـــى رســـم معالم نظام عالمي جديد يعكس مفاهيمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أرض الواقع(٣).

فقـــد أحـــدث انهيار الاتحاد السوفيتي مجموعة من المتغيرات الجذرية على المستوى العالمي، ويأتـــي فـــي قمـــة هـــذه المتغيرات اختلال التوازن في مجالات القوة والتكتلات والتحالفات الدولية ، ووضعت البشرية أمام مرحلة جديدة خلقت نوعاً من عدم الاستقرار ، مما أدى عملياً إلى إبراز التفوق الأمريكـــي وظهـــور نمط أو نهج أمريكي فرض نفسه في إدارة العلاقات الدولية طبقاً لوجهات النظر الأمريكـــية وبما يُعزز هيمنتها(٤). غير أن ظاهرة الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية ليست جديدة ، ولكـــن الجديـــد في الهيمنة الأمريكية هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر الساعي إلى تطويع النسق الدولـــي لخدمة تصوراته ، وبات هذا واضحاً من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على النظام العالمي ، وجعله يسير وفق الإرادة الأمريكية .

وجـــاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م/١٩٩١م مناسبة لطرح مفهوم النظام العالمي الجديد مـــن قبل الولايات المتحدة ، حينما أعلن الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) هذا المصطلح فكانت هـــذه الحـــرب بمنزلة الاختبار الأول للنظام العالمي الجديد الذي يتم في إطاره حل النزاعات الإقليمية بدون تنافس بين القوى العظمى ، ومن هنا برز إطار جديد للتوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي،

---

(١) محمـــد، نجاح ، (١٩٩٥) . **المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد** ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ، ص ٧٠ .

(٢) القابـــي ، علـــى عودة ، (١٩٩٦) . **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ، ص ١٢٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٩٨ .

(٤) الناصر ، عبد الواحد ، (١٩٩٥) . **العلاقات الدولية : المتغيرات الجديدة** ، دار حطين ، الرباط ، ص ٢٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والـــذي انعكـــس بدوره وبشكل ظاهري على تزايد أهمية الدور السعودي باعتباره قطباً مؤثر في إقليم الخليج بعد تحجيم القوة العراقية ، ولكنه دور ارتبط بالمظلة الأمريكية التي باتت جزءاً من هذا التوازن منذ عام ١٩٩١م [١].

وهـــذا ما يدعو الى البحث عن أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة على الدور الســـعودي الإقليمـــي في منطقة الخليج ، ولكن ذلك يستتبع ، ابتداءً ، توضيح صورة وطبيعة العلاقات الســـعودية – الســـوفيتية قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، بهدف الوقوف على حجم ذلك الأثر الذي ترتب عليه تحديد أو زيادة رقعة التأثير السعودي في منطقة الخليج .

نبذة عن العلاقات السعودية – السوفيتية :

لقـــد مـــرت العلاقات السعودية – الروسية (السوفيتية سابقاً) منذ مطلع القرن العشرين وحتى اليوم، بثلاث مراحل رئيسية ، وهي : مرحلة الاعتراف ، ومرحلة القطيعة ، ومرحلة توطيد العلاقات أو إعـــادة العلاقـــات الدبلوماسية ، وهي مراحل يمكن التأكيد على أنها تمثل الجانب الرسمي منها ، إذ تتناول بعض الدراسات علاقات سياسية ونفطية –غير معلنة– بين الجانبين استمرت طوال فترة القطيعة التـــي تعتـــبر أطول المراحل زمنياً في علاقات البلدين ، ويمكن تناول هذه المراحل بإيجاز على النحو التالي :

١. **مرحلة الاعتراف :** وتمثل هذه المرحلة بداية العلاقات بين الطرفين واستمرت خلال الفترة (١٩٢٦م–١٩٣٥م) ، فقـــد كانت المملكة العربية السعودية أول دولة عربية تعترف بالاتحاد السوفيتي وتقـــيم معـــه علاقات دبلوماسية ، كما كان الاتحاد السوفيتي أول من اعترف خلالها بتوحيد الحجاز ، ومضـــى لإقامـــة علاقات متوطدة مع أميرها الملك عبد العزيز آل سعود[٢]، مؤسس الدولة السعودية ، وكانـــت بـــادرة الطرفيـــن لإقامة هذه العلاقات واضحة للعيان ، فالسعودية كانت تبحث عمن يعترف بدولـــتها الحديـــثة مـــن جهـــة ، ومـــن جهة أخرى لموازنة القوة السوفيتية الناشئة بالنفوذ الأوروبي والاســـتعمار الغربـــي المهيمـــن على المنطقة العربية ، خاصة منطقة الخليج ، فيما كان هدف الاتحاد

---

(١) العدوانـــي ، عـــبد الناصر ، (٢٠٠٤) . **إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية ، ص ٧٦ .

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد ، موسكو والرياض : ما بعد إذابة الجليد ، موقع الإسلام على الإنترنت ، شؤون سياسية ، ٢٠٠٣/٥/١٩م ، نقلاً عن الرابط التالي :
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/05/article10.shtml

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السـوفيتي هـو توطيد علاقاته مع الدول المجاورة لحدوده الجنوبية ، وذلك لضمان عدم تدخل القوى الأجنبية بتلك الحدود من خلال الدول المطلة عليها .

بـيد أن العلاقـات بيـن الطرفين شهدت خلال تلك الفترة (١٩٢٦م-١٩٣٥م) فتوراً شديداً ، فالـتحالف السعودي – الروسي لم ير النور كاملاً ، لاعتبارات سياسية واقتصادية ، إضافة الى ظهور توزيـع جديد للقوى الدولية في المنطقة على أعتاب الحرب العالمة الثانية ، فأفرغت هذه العلاقات من قيمتها الحقيقية ، وانتهت بسحب موسكو سفيرها عام ١٩٣٥م[١]، ثم ما لبث أن أعلن الطرفان عن قطع العلاقات الدبلوماسية .

٢. **مرحلة القطيعة :** واستمرت هذه المرحلة فترة طويلة تجاوزت نصف قرن ، بدءاً من قطع العلاقـات الدبلوماسـية بين الطرفين عام ١٩٣٥م ، وحتى أواخر الثمانينيات الذي شهد تفكك الاتحاد السـوفيتي وإنهاء الحرب الباردة في عهد آخر رؤسائه "ميخائيل جورباتشوف" ، وقد اتسمت العلاقات خـلال هذه المرحلة بالشك وعدم الثقة والارتياب ، حيث سادت مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وامتدت آثار تلك الحرب الى المناطق الإقليمية[٢]، ومنها المنطقة العربية والخليجية، وكانت المملكة العربية السعودية من الدول العربية ذات العلاقات الوطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية .

وكانـت نظـرة الاتحـاد السـوفيتي إلى المملكة العربية السعودية بأنها "دولة عربية رجعية ومحافظة" ، فيما كان يسعى لإقامة علاقات مع الدول العربية التي كانت توصف "بالتقدمية" أو الثورية" مثل مصر والعراق وسوريا واليمن الجنوبي ، وكانت السعودية ترى في الاتحاد السوفيتي خطراً دولياً وإقليمـياً بسـبب سعيه الدائم لنشر الأيديولوجية الشيوعية[٣]، ودعم الأنظمة الموالية له في المنطقة ، خاصـة العـراق في منطقة الخليج ، وكذلك حصار النفوذ الأمريكي في الخليج العربي ، وتهديد أمن وسـلامة الدول المؤيدة للولايات المتحدة ، خاصة المملكة العربية السعودية ، هذا علاوة على المواقف المتشددة التي كانت تواجه المسلمين السوفييت في الاتحاد السوفيتي من ظلم واضطهاد .

والواقـع أن المملكـة العربـية السـعودية لعبـت دوراً رئيسياً في محاربة الشيوعية عملاً بالإستراتيجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة القائمة على احتواء الاتحاد السوفيتي ومنعه من التغلغل

---

(١) المرجع السابق.

(٢) عز العرب ، محمد ، (٢٠٠٣) . **العلاقات السعودية – الروسية من الافتراق الى الاتفاق** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ، ص ١٨٧ .

(٣) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المناطق الجيوسياسية ، التي تشكل منطقة نفوذ خالص للولايات المتحدة ، ولا سيما منطقة الخليج ، وفـــي هذا الصدد برزت المملكة العربية السعودية كأهم دولة عملت على تنفيذ هذه الإستراتيجية خلال الخمســـينيات والستينيات من القرن الماضي[١]، إذ وقفت في وجه الدول العربية في الخليج التي سعت للتطبيع مع الاتحاد السوفيتي ، وبخاصة الكويت ، كما وقفت في وجه مصر إبان تدخلها العسكري في الأزمـــة اليمنية وسقوط الملكية هناك عام ١٩٦٢م[٢]، ودعمت المملكة العربية السعودية النظام الملكي ضد الثورة اليمنية التي دُعمت من جانب الاتحاد السوفيتي عملياً .

وازداد التوتر والخلاف في العلاقات السعودية – الروسية ، إثر التنامي الملحوظ والكبير للنفوذ الأمريكـــي في منطقة الخليج عبر البوابة السعودية ، إذ امتلكت الولايات المتحدة حصة الأسد في أجندة قضايا المنطقة ، سواء فيما يتعلق بأمن الخليج وتدخلها في حماية دول مجلس التعاون الخليجي ، أو ما يـــتعلق بدعمها لطرفي الصراع في الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠م–١٩٨٨م) ، في الوقت الذي حـــدث فـــيه شرخ جلي في علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي في فترة الثمانينيات[٣]، انعكس إيجابياً لصالح الولايات المتحدة ، ومن ثم على موازين القوى في منطقة الخليج لصالح السعودية ، التي وجدت في ذلك فرصة لتعزيز دورها الإقليمي من جهة ، وإضعاف الدور السوفيتي في منطقة الخليج ، خاصة أن ما زاد من تعقيد وتوتر العلاقات هو التدخل السوفيتي في أفغانستان ، وتواجد القوات السوفيتية على مرمى حجر من المياه الدافئة في الخليج ، ما دفع المملكة العربية السعودية – تحت المظلة الأمريكية– لدعم الجانب الأفغاني ، وتقديم المساعدة المالية والبشرية والدينية – خطاب جهادي سعودي– لمختلف الفصـــائل الأفغانية للوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي ، في حرب بدت واضحة للعيان أنها تمثل حرباً بالنيابة عن الولايات المتحدة.

وبنهاية الثمانينيات ، بدا جلياً أن قضية أفغانستان ، والدعم السوفيتي لبعض الدول العربية التي توصف "بالتقدمية" أو "الثورية" ، وبخاصة العراق في منطقة الخليج ، وتصدير الفكر الشيوعي ، وسوء أحـــوال المســـلمين الســـوفييت في الجمهوريات الإسلامية المترامية الأطراف هناك ، والمحكومة بقوة الحديد والنار ، ومحاولته المتكررة من خلال بعض القوى الإقليمية لتهديد أمن المملكة العربية السعودية

---

(١) النعيمي ، عبد الرحمن ، (١٩٩٤) . **الصراع على الخليج العربي** ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ص٦٩ .

(٢) العدواني ، إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٣) صـــميخ ، علـــي ســـعيد ، (٢٠٠٢) . **أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠–١٩٩٩م** ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ص ٦٩ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقلالها ، مثلت بمجملها أسباب الخلاف والتوتر بين الطرفين خلال خمسة عقود متتالية منذ الأربعينيات وحتى نهاية الثمانينيات .

٣. **مرحلة عودة العلاقات وتوطيدها** : بدأت هذه المرحلة في سبتمبر ١٩٩١م ، وما زالت مستمرة حتى اليوم ، إذ كان لخروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان ، وسقوطه تدريجياً وانتهاء الحرب البادرة ، ومن ثم زوال خطر الفكر الشيوعي على المملكة ، إضافة الى موقف روسيا من العراق ووقوفها الى جانب قوات التحالف الدولية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/١٩٩١م ، كانت عوامل ودوافع رئيسية ساهمت في عودة العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين المملكة العربية السعودية وروسيا في سبتمبر ١٩٩١م ، فشهد العام الأخير أول زيارة رسمية قام بها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى موسكو منذ أخر زيارة تمت بين الجانبين عام ١٩٣٢م[١]، والتقى خلال هذه الزيارة بالرئيس الروسي جورباتشوف ، وتبع ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتبادل السفراء في نفس العام ، وظلت العلاقات تسير بخطى بطيئة على مختلف المستويات خلال عشر سنوات ، حتى عاودها النشاط مرة أخرى في مايو ٢٠٠٣م لتدشين مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومحاولة تعويض الفرص الضائعة على كافة الأصعدة تحقيقاً للمصالح المشتركة للجانبين[٢].

أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة على الدور السعودي الإقليمي في الخليج :

يتفق دارسو السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، على أن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي ، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى في هذا البنيان ، والعكس في حال أن تبنت قوة واحدة التحكم في مفردات السياسة الدولية . أي : إن مساحة التحرك السياسي للدول الصغيرة والمتوسطة تزداد في ظل نظام متعدد أو ثنائي الأقطاب ، في حين تقلص تلك المساحة ويقصر هامش المناورة في ظل نظام أحادي القطبية .

والتطورات التي شهدها الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١م ، قد أدت إلى سقوط القطب السوفيتي الموازن للقطب الأمريكي مع اتجاه الوريث الروسي إلى التحالف مع القطب الأمريكي ، أي: إنها عملت في اتجاه تقليل هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى ، ومنها الدول العربية.

---

(١) عز العرب ، العلاقات السعودية – الروسية من الافتراق إلى الاتفاق ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(٢) المرجع نفسه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأدى سقوط القطب السوفيتي إلى انفراد القطب الأمريكي المنتصر بالإمساك بناصية التوازن الدولي ، وتحول النسق الدولي إلى حالة من القطبية الأحادية[١].

والواقع أن انفراد دولة عظمى بالهيمنة على النسق الدولي في مرحلة تاريخية معينة ليس بظاهرة جديدة ، ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية الناشئة عن انهيار التحالف السوفيتي ، والتحالف الأمريكي الروسي ، هو أنها تتم بعقلية تسيطر عليها روح الانتصار النهائي على الغريم الأيديولوجي[٢] والاعتقاد أن الأوان قد حان لتصفية كل بقايا هذا الغريم في العالم الثالث ، خاصة مع الدول العربية .

لقد روجت الولايات المتحدة الأمريكية أن العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد يحكمها مبدأ " توازن المصالح " بدلاً من " توازن القوى " الذي حكمها طيلة فترة " الحرب الباردة "، مما يجعل كل تيار يقف في وجه النظام العالمي الجديد تياراً " متطرفاً " و " إرهابياً " لابد من مواجهته.

غير أن مبدأ "توازن المصالح" لم يُعمل به في ظل هذا النظام الذي يُمثل هيمنة وسيطرة القطب الواحد "الأمريكي" على النظام العالمي الجديد على الرغم من وجود أقطاب أخرى[٣]. وقد تجسد ذلك في حرب الخليج الثانية من خلال فرض الولايات المتحدة على بقية الدول المساهمة في أعباء الحرب من قبل اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية ، أو المشاركة فيها بالعتاد والجنود ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، كندا ، مصر[٤]. مما دلل على احتكار الولايات المتحدة لقمة النظام العالمي الجديد والتصرف وفقاً لمصالحها. فالدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي الذي لا يمكن أن تنحصر مهمته إلا في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب ودولها ، وهذا ما انعكس في السلوك الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم[٥].

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٠ قال بوش :

"في أيدينا فرصة الضغط إلى الأمام لحفز حركة التاريخ نحو نظام عالمي جديد ، لدينا فكرة لشراكة جديدة للأمم المتحدة تحل محل الحرب الباردة ". وفي ٢٩ يناير ١٩٩١م أشار بوش في حديثه

---

(١) محمد ، المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ٤٣ .

(٢) الساعاتي ، أمين ، (١٩٩٢) . العالم مهدد بالفوضى النووية ، **شؤون دولية** ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، فبراير ، ص ٣٧ .

(٣) الناصر ، العلاقات الدولية : المتغيرات الجديدة ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٤) القابي ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٥) محمد ، المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عـــن الـــنظام العالمـــي الجديد قائلاً : " إنها فكرة كبيرة ، نظام عالمي جديد حيث تسحب وتدفع الدول المتبايـــنة إلى قضية مشتركة لتحقيق طموحات البشرية للسلام ... واليوم ففي عالم يتغير بسرعة فإن القيادة الأمريكية لا يمكن الاستغناء عنها "[١].

فالنظام العالمي الجديد ، هو ابتداع أمريكي الهدف منه فرض الهيمنة الأمريكية على العالم دون مـــنافس ، وإن إقامة هذا النظام هو مسؤولية أمريكا وحدها ؛ لأنها هي من تملك القدرة على تشكيله ، وبهذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي السابق : إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد"[٢] ، وفي ظل هذا النظام يـــرجع إلـــى الولايـــات المـــتحدة الأمريكية الدور الرئيس في تحديد نوع الأخطار التي تواجه السلام والاســـتقرار الدوليـــن ، وتحديـــد كيفية استخدام القوة وكذلك السلام ، وعلى الحلفاء دعم المصاريف والنفقات لهذا الاستخدام .

وتأسيســـاً على ما سبق ، يمكن القول إن المملكة العربية السعودية تأثرت بشكل واضح بتغير موازيـــن القوى ، فمع التسليم بصحة الافتراض القائل أن المملكة العربية السعودية تخلصت من دولة شـــيوعية –كافرة– كما تراها بالمقياس الأيديولوجي (الإسلام) الذي تنطلق منه ظاهرياً لرسم علاقاتها وتوجهاتهـــا مع العالم الخارجي ، إلا أن سقوط الاتحاد السوفيتي شكَّل فيما شكَّل خطراً على المصالح السعودية على الصعيد الدولي ، وبخاصة في إطار توازن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في حيـــن انعكـــس أثر ذلك بشكل جلي إبان حرب الخليج الثانية التي كرست هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج ، وفتحت الباب على مصراعيه لتوازن قوى إقليمي جديد تتزعمه الولايات المتحدة نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي ضد العراق الذي انهارت قوته العسكرية بعد الحرب[٣]، وإيران التي مارست عليها الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج بعد عام ١٩٩٢م .

فالمصـــالح السعودية الإقليمية والدولية ، والحفاظ على دور سعودي مؤثر في منطقة الخليج ، كـــان يقتضـــي اســـتمرار توازن القوى بين القطبين الأمريكي والسوفيتي ، رغم تحيز المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة ، إذ كان هذا التحيز لدرء خطر بخطرٍ أكبر ، أي منع الخطر السوفيتي من

---

(١) الهلباوي ، كمال ، (١٩٩٣م) . موقع الأمة المسلمة اليوم من النظام العالمي الجديد ، **مجلة شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، العدد الثاني ، ص ٢١ .

(٢) العبدلي ، عبد المجيد ، (٢٠٠٠م) . **قانون العلاقات الدولية** ، د.ن ، تونس ، ط٢ ، ص ٥٧١ .

(٣) رجـــب ، يحيى حلمي ، (١٩٩٧م) . **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، الجزء الأول ، مكتبة العلم والإيمان ، القاهرة ، ص ١٩٨ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خـــلال التحالف مع الغرب والولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت عدم إعطاء الولايات المتحدة فرصة لتثبيـــت أقدامها بالمنطقة في ظل التواجد السوفيتي على قمة النسق الدولي ، وهو ما مثل سياسة توازن إيجابية لمنطقة الخليج ، والمملكة العربية السعودية خاصة خلال الثمانينيات[١].

وفي الوقت الذي كانت مصالح السعودية كاملة مع الولايات المتحدة ، كانت تدفع دول مجلس الـــتعاون الخليجـــي الأخـــرى ، وبخاصـــة الكويت ، للتنسيق والحفاظ على علاقات جيدة مع الاتحاد الســـوفيتي[٢]، رغـــم ما كان يبديه صانع القرار السعودي من تذمر أو خلاف بالرأي مع الكويت بهذا الخصـــوص ، إذ كانت السعودية تعي جيداً أهمية الحفاظ على نظام دولي ثنائي القطبية ، باعتبار ذلك يـــزيد مـــن هامش المناورة السياسية للسعودية في المجالين الإقليمي والدولي من جهة ، ويمنح المملكة العربية السعودية أكثر من خيار في حالة الخلاف مع الولايات المتحدة على أية قضية من قضايا النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربية من جهة أخرى .

وعلـــى صـــعيد الإيجابيات الآنية ، استفادت المملكة العربية السعودية كثيراً من تخلي روسيا صراحة عن حليفها الإستراتيجية العراق بفعل الضغوط الداخلية التي واجهتها أثناء حرب الخليج الثانية، ونتيجة لممارسة واشنطن ضغوطاً دولية واسعة النطاق لعدم تشتت الإرادة الدولية في حرب هي الأولى التي تتزعم فيها النظام الدولي ، إذ كان لهذا العامل أثره البالغ في إضعاف قوة العراق الإستراتيجية في المـــنطقة قـــبل انـــدلاع الحرب بشهور ، واعتقد العراق أن الاتحاد السوفيتي سيقف في وجه الولايات المـــتحدة– كالعـــادة– مما يحول دون تدخل واشنطن في غزوه للكويت عام ١٩٩٠م[٣]، بيد أن انتهاء الحـــرب الـــباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي بشكل مفاجئ ، وتهاوي الأيديولوجيا الشيوعية ، أضعف الموقف العراقي من جهة ، وزاد من أهمية الدور السعودي في المنطقة من خلال التحالف مع الولايات المـــتحدة مـــن جهـــة أخرى ، فيما دفع ذلك روسيا لتعيد الكثير من حساباتها لدى الغير ، ومن ضمنها منطقة الخليج من جهة ثالثة.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) أســـعد بـــن صـــالح الشملان ، (١٩٩٨) . **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على المستوى الدولي : العلاقـــات مـــع الولايـــات المتحدة الأمريكية** ، كتاب : ندوة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، وزارة الخارجية السعودية ، الرياض ، ص ٣٤٥ .

(٣) قاســـم ، جمال زكريا ،(١٩٩٦) . **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ج٥ ، ص ٣٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث كان على روسيا أن تحل معادلة دعمها لإيران من حيث قيامها بالتعاون معها في مجال المفاعلات النووية ، بما في ذلك من خطورة على أمن الخليج وخلق مناخ عدم استقرار في المستقبل ، وإزاء ذلك كله فإن روسيا سعت من خلال أسلوبها الجديد في نهج العلاقات المتوازنة في تهدئة الخليجيين بمساندتهم في حقوق الإمارات في الجزر الثلاث (طنب الصغرى والكبرى وأبي موسى) ، وهكذا أضحى على روسيا أن تدير "دورها التوازني" في إطار المعادلة الصعبة للحفاظ على وجودها ، مع بذل الجهد في تبديد شكوك الخليجيين – وبخاصة السعودية– إزائها ، واستمرار مصالحها في المنطقة عسكرياً واقتصادياً ، واستمرار إحياء مشروعات التعاون مع الدول الكبرى والإقليمية دون صدام ، وبما يحفظ أمن واستقرار الخليج العربي[١] .

وجملة العوامل والمتغيرات السابقة ، دفعت المملكة العربية السعودية لتحسين وإحياء علاقاتها التقليدية مع روسيا، وهو ما عجّل من عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في عام ١٩٩١م ، بأسرع مما توقع الكثير ، والسبب الأهم في ذلك ، من وجهة نظر صانع القرار السعودي ، للاستفادة من الدور الروسي الجديد في منطقة الخليج بعد تفكك منظومة الكتلة الشيوعية لصالح مجلس التعاون الخليجي ضد إيران من ناحية ، ولاستغلال توتر علاقات روسيا مع العراق من ناحية ثانية بما يخدم علاقات متوازنة مع السعودية ، ومن ناحية أخيرة لدفع روسيا للعب دور مؤثر في قضايا المنطقة يحول ضمنياً دون الهيمنة الكاملة والمباشرة للولايات المتحدة على شؤونها ، ورغم أن المملكة العربية السعودية نجحت نسبياً في تحقيق الهدفين الأول والثاني ، إنها أدركت مبكراً أن الهدف الثالث –دور روسي جديد ضد الولايات المتحدة في الخليج– صعب المنال بسبب ضعف روسيا على الصعيد العالمي وانشغالها في مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية[٢]. وهو ما يفسر بطء وجمود العلاقات السعودية – الروسية طوال العقد الأخير من القرن الماضي .

ويمكن إلقاء الضوء على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على الدور السعودي في منطقة الخليج ، من خلال محددات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية والخليجية بعد انفرادها بالقمة، في الإطار التالي[٣]:

---

(١) إبراهيم ، حسنين توفيق ، (٢٠٠١) . مستقبل العراق وانعكاساته على أمن الخليج ، **كراسات إستراتيجية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد ١٠٠ ، ص٢١ .

(٢) محفوظ ، محمد ، (١٩٩١) . **حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية** ، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله ، تونس ، ص ١٠٥ .

(٣) الأزعر ، محمد خالد ، (١٩٩٢) . السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات ما بعد حرب الخليج الثانية ، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي** ، مالطا ، العدد ٧ ، ص ٤٧ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. تعــدّ المنطقة العربية وخصوصًا منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أجل ذلك توســع دائرة الحصول عل التسهيلات العسكرية ، أو تخزين معدات ثقيلة في العديد من دول المنطقة ، بل فرض نوع من الهيمنة على هذه المنطقة والتواجد العسكري الدائم بها.

٢. فــرض نوع من التوازن بين العرب وإسرائيل ، بحيث تميل كفة التوازن لصالح إسرائيل، لضمان تفوقها العسكري والالتزام بالحفاظ على أمن إسرائيل ، واتخاذها شريكاً إستراتيجياً لها في المنطقة ، مع استمرار دعم الهجرات اليهودية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل.

٣. محاولــة إيجــاد حل لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ، تتحقق من خلاله مطالب إسرائيل الأمنية والإبقاء على معظم الأراضي المحتلة في إطار يحقق أمن الدولة العبرية ، لتصبح دولة إقليمية عظمى في المنطقة ، وكذلك دفع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل .

٤. إيجــاد نــوع مــن الــتحالفات الإقليمية تكون إسرائيل محور هذا التحالف ، مثل المحور التركي-الإسرائيلي ، ليكون قوة رادعة ضد بعض القوى الإقليمية مثل إيران وسورية .

٥. الاحتفاظ بسوق تجاري دائم لتسويق أسلحتها وبخاصة في منطقة الخليج .

٦. السيطرة الكاملة على الخليج العربي ومنع أي قوة أخرى من منافستها .

وفــيما يــتعلق بالــتحول في موازين القوة الإقليمية القائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فالملاحظة الرئيسة في هذا الصدد هي أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، قد عمَّقا من الخلــل في الميزان الإستراتيجي لصالح إسرائيل وتركيا وإيران ، على حساب الدول العربية عموماً ، ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً ، وتحديداً المملكة العربية السعودية .

ولا شــك أن المتغــيرات السابقة قد عملت على إضعاف الموقف الخليجي والعربي ، وبخاصة السعودي ، في الميزان الإستراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ، رغم ما أبدته المؤشرات مــن تفــوق وتميز خليجي على حساب العراق وإيران ، الأمر الذي أضعف من المكانة النسبية للدول العربية ، وبخاصة الخليجية ، في منظومة التفاعلات الإقليمية بالمنطقة ، وجعلها كثر قابلية للابتزاز في تعاملها مع كلّ من إسرائيل وتركيا وإيران ، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا مهمة مثل : الصراع العربي الإســرائيلي ، والــتعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والأمنية والمائية ، هذا بالإضافة إلى تزايد علاقــات الــتعاون بين تركيا وإسرائيل في العديد من المجالات ، وهو ما يُعد تهديداً للدول العربية في منطقة الخليج ، وبخاصة العراق والمملكة العربية السعودية[١].

---

(١) شوقي ، إسماعيل ، (١٩٩٤م) . الولايات المتحدة والعالم العربي، **مجلة الدفاع** ، العدد ٦٩ ، أبريل ، ص ٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أحداث ١١ سبتمبر والحرب على الإرهاب وأثرهما في الدور الإقليمي السعودي

أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها الدولية :

تمثلت أحداث ١١ سبتمبر في الهجوم بطائرات مدنية بعد اختطافها على عدد من رموز ومعالم القوة الأمريكية في نيويورك وواشنطن وخصوصاً مركز التجارة العالمي في نيويورك ، ومقر البنتاجون في واشنطن ، أي رمز التجارة للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ورمز القوة العسكرية الأمريكية ، وهذا بالتحديد يعني الهجوم على مركز السلطة والسيطرة في أمريكا والعالم(١)، ذلك أن من المعروف أن الذي يحكم أمريكا يهيمن على العالم ، باعتبار أن أمريكا هي القطب الأعظم حالياً ، وهي المجمع الصناعي العسكري .

وقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق كبير ، فكثير من القوى العالمية مثل أوروبا والصين وروسيا ، وحتى الكيانات الضعيفة ، بدأت في رفض الهيمنة الأمريكية على العالم ، فقد اعتادت معظم وسائل الإعلام الأوروبية كما اعتاد العديد من الزعماء على اتهام واشنطن بالأحادية غير المكترثة ، وكانت أميركا على وشك تعريض علاقاتها مع روسيا للخطر بسبب مشروع الدفاع الصاروخي الذي رفضته روسيا بسبب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ لعام ١٩٧٢م (**ABM Treaty**)(٢)، ثم ما لبثت موسكو أن أعلنت موافقتها على مشروع الدفاع الصاروخي الذي اقترحته واشنطن ، كما اتجه بعض زعماء أوروبا نحو إثارة علامات الاستفهام بشأن أهمية الأمن المشترك في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة ، وبات جيش أوروبا على وشك أن يصبح خارج إطار حلف الناتو يقوم بمهام غامضة حددت أساساً وفقاً لسياسة الابتعاد السياسي عن الولايات المتحدة ، وأخذت تسلك مسلكاً وتشق عصا الطاعة على القطب الأمريكي، كما أن كثيراً من المناطق الجغرافية في العالم أصبحت خارج السيطرة(٣).

---

(١) راجع بخصوص الأحداث وتفاصيلها : النابلسي ، محمد ، **الثلاثاء الأسود : خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ٢٠٠٢م .

(٢) نظام بركات ، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ، ملفات خاصة ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي :

.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm

(٣) علوي ، مصطفى ، (٢٠٠٣) . السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥٣ ، يوليو ، ص ٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكمـــا هو في السابق فقد تم اتخاذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ذريعة لشن حرب تفرض فيها الولايـــات المـــتحدة مفـــردات جديدة لنظام عالمي جديد يلبي المطالب الأمريكية في الهيمنة والنفوذ ، فانهالـــت العروض الأوروبية بشأن الانضمام للحملة الدبلوماسية والعسكرية الأميركية ضد الإرهاب ، كما أن روسيا أصبحت شريكاً في الحملة ضد الإرهاب ، ووفرت الصين معلومات ، كما أن العلاقات مـــع الهـــند نمت بشكل أفضل على الرغم من اعتماد أميركا على القواعد الباكستانية في الحرب ضد أفغانســـتان ، وقامـــت الولايات المتحدة بخطوات إيجابية تجاه إيران ، كما أن الدولتين اللتين تعرضتا لهـــزيمة خلال الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان) تخلتا عن المعوقات الداخلية السابقة ، إذ بعثت ألمانـــيا بقواتهـــا متخطية حدود حلف الناتو ، ونشرت اليابان سفناً في المحيط الهندي بعيداً عن مياهها الإقليمية ، لا شيء من هذه الخطوات كان متوقعاً قبل بضعة أشهر مضت من الحادث[١].

باختصار أدى العدوان على الولايات المتحدة إلى إقناع الدول الكبرى بأهمية الدور الأمريكي ، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة – وللمرة الأولى خلال نصف قرن– لم تعد تواجه خصماً إستراتيجياً أو أي بلـــد وحيد أو متحالف يستطيع أن يصبح كذلك على الأقل خلال العقد المقبل ، كما لم تعد الدول الكبرى الأخرى تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تشكل تهديداً إستراتيجياً ، والخطر الذي يتعرض لـــه جميعهم لا يأتي عبر الحدود ، وإنما من خلايا إرهابية مزروعة داخل بلدانهم أو من النزاعات بين قوى عسكرية ثانوية[٢].

أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها العربية :

لم يكن أحد من الأطراف العربية يملك خياراً أخراً غير الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة بالمصاب الذي ألمّ بها في أحداث ١١ سبتمبر , فرغم الخلافات الكثيرة بين معظم الدول العربية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى , حول العديد من القضايا (كالقضية الفلسطينية , ومساندة إسرائيل , والوجود العسكري الأمريكي في الخليج , والحصار –سابقاً– على العراق) , إلا أن كافة الدول بلا استثناء أدانت تلك الهجمات والأحداث جملة وتفصيلاً ، واعتبرتها مخالفة للإسلام الحنيف ,

---

(١) موفـــق محادين ، السياسات الأميركية بعد ١١ أيلول ، موقع الجزيرة الإلكتروني ، ٢٠٠٢/٩/٩ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-10-2.htm

(٢) جورج قرم ، التطورات الدولية التي أدّت إلى أحداث ١١ سبتمبر والاتجاهات المستقبلية ، جريدة الوطن السعودية ، الموقع الإلكتروني ، ٢٠٠٢/١٠/١٥ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.alwatan.com/graphics/2002/10oct/15.10/heads/oot7.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللقيم والعادات العربية والإسلامية , واعتبرت أن من قاموا بها وبغض النظر عن هويتهم وعقيدتهم هم إرهابيون ، ويجب محاربتهم ومحاربة كل أصناف الإرهاب الدولي الأخرى , في إشارة إلى ازدواجية الولايات المتحدة حيال الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين(١).

وإذا كانت قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢م قد شكلت موقفاً عربياً موحداً حيال أحداث سبتمبر ، بإدانة القادة العرب للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠٠١ ، وشددوا في بيانهم على ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق مقاومة الاحتلال الأجنبي ، إلا أن الموقف لكل دولة عربية كان متبايناً بصورة طبيعية نتيجة اختلاف المصالح ودرجة العلاقة مع الولايات المتحدة من تحالف أو توتر ، وبرزت حينها على السطح عدة أراء وتصورات حيال الهجمات ومنفذيها ، ورفض توجيه أصابع الاتهام للعرب والمسلمين ، لكن بدا واضحاً أن هناك تغيراً في معالم الخطاب السياسي العربي عموماً ، ولكن نحو السلبية من جديد .

وإذا ما كان الخطاب العربي الرسمي بدا ما بعد أحداث سبتمبر ، وما زال ، مهتزاً ومرتبكاً ومنقسماً ، انطلاقاً من القراءات المختلفة للأحداث ومدى عمقها وجديتها ، فإن البعض منهم لا يزال يعتقد ويصر على قراءة النتائج التي تمخضت عن أحداث سبتمبر بأنها استمرار لحرب "صليبية" موجهة ضد العرب والمسلمين ، وبخاصة أن الرئيس بوش أعلن ذلك صراحة في البداية ، رغم تراجعه عن التسمية فيما بعد ، وينبغي التصدي لها ومواجهتها بكافة السبل ، ومهما كانت النتائج .

بينما رأى اتجاه آخر أن التهم الموجة إلى بعض مواطنيه ومسؤليتهم عن هذه الهجمات ، وأن العالم العربي برمته وليس بلدانهم فحسب ، مدعو لنفي هذه التهمة ، وإثبات العكس بالإسراع في الانخراط في الجهد الأمريكي والدولي لمكافحة ما يسمى بالإرهاب حتى لو كان ذلك على حسابهم وحساب شعوبهم(٢)، في حين رأى البعض الآخر أنها فرصة جديدة لتعزيز دوره الإقليمي والدولي ليس فقط بالانخراط في الجهود لمكافحة الإرهاب ، وإنما لإبراز دوره السابق والمتواصل في هذا الإطار ، في حين وصل الأمر بالبعض الآخر للتسابق للحصول على شهادات "حسن السلوك" بتقديم ما يملكه من معلومات عن حلفاء الأمس من "الإرهابيين".

---

(١) بي.دبليو.سينجر، أمريكا والعالم الإسلامي: علاقة متأزمة تنتظر الحسم، ت. شيرين حامد فهمي ، ٢٠٠٢/١١/٢٨، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :
http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/11/article25.SHTML

(٢) أحمد مجدلاني ، القمة العربية واستحقاقات ما بعد ١١ أيلول ، موقع مجلة رؤية الفلسطينية ، رام الله ، العدد ١٦ ، شباط ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي : **http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/16/page12.html**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصـــرف النظر عن دوافع وأسباب هذا الاتجاه أو ذاك ، والتي تقف وراء اتخاذ هذه المواقف تـــبعاً للقـــراءات السياســـية المخـــتلفة للواقع السياسي الإقليمي والدولي الناشئ ، فإن النتيجة المنطقية والمباشـــرة لذلـــك هـــي أن الاهتمام الرسمي العربي ، وحتى الشعبي في جزء كبير منه ، قد تضاءل وتـــراجع إلـــى حد كبير وملموس بالقضية المركزية التي كانت قبل أسابيع – وربما أيام– من أحداث ســـبتمبر ، مصدر تلاحم وتكاتف العالم العربي ، وهي الانتفاضة الفلسطينية ، خصوصاً بعد أن تبنت الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية منطق ورواية "شارون" وحكومته بوصفها انتفاضة الشعب الفلسطيني ونضـــاله العادل – شكلاً من أشكال "العنف والإرهاب"، وينبغي وقفه ومحاربته ، بل وصل الوهم لدى الـــبعض مـــنهم إلى تصور أن المرحلة الثانية في الحملة الدولية على الإرهاب ، بعد الانتصار السريع والسهل على قوات طالبان والقاعدة في أفغانستان ، سيكون موجهاً نحو الشرق الأوسط ، وتحديداً على الفلســـطينيين لإخمـــاد انتفاضـــتهم "الإرهابية" ، واستئصال جذور الإرهاب فيها قبل كل من الصومال والسودان واليمن ، وحتى العراق[١].

جميع الحقوق محفوظة

وعلـــى صعيد منطقة الخليج العربية ، فقد ترتبت أولى نتائج أحداث ١١ سبتمبر على دولها ، وبخاصـــة المملكـــة العربية السعودية والعراق وإيران ، وكذلك وضعت واشنطن بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة ضد الإرهاب (اليمن والعراق والصومال) ، وهددت البعض الآخر بفرض عقوبـــات عليه (سوريا والسودان ولبنان وليبيا) ، مع زيادة الدعوة لضرب العراق ، من ناحية أخرى جـــاء تقريـــر الخارجـــية الأمريكية السنوي حول الإرهاب الذي صدر في مايو ٢٠٠٢م ، لتروج عن مـــزاعمها عـــن هـــذه الدول باعتبارها دولاً مارقة ، حيث وضع التقرير أربعة دول عربية (العراق ، ســـوريا ، ليبـــيا ، الســـودان) على رأس الدول الراعية للإرهاب ، متهماً لها بامتلاك أسلحة بيولوجية وكـــيماوية ، كمـــا تحـــدث الرئيس بوش قبيل ذلك عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية احترازية أو ضربات عسكرية وقائية إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب [٢].

وللوهلـــة الأولـــى اختارت دول مجلس التعاون الخليجي ، وبخاصة السعودية ، أن تكون مع الحلف الدولي ضد "الإرهاب" وقدمت ما طلب منها تقديمه لتسهيل العمليات العسكرية في أفغانستان ، بخلاف ما أعلنته دول الخليج آنذاك ، أما موقف إيران فكان شبيهاً بموقفها في حرب الخليج الثانية ، فقد

---

(١) المرجع السابق .

(٢) حـــرب ، أســـامة الغزالي ، هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٧ و يناير ٢٠٠٢م ، ص ١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعت بين الموقفين فكانت (مع/ضد) ، مع الحرب ضد "الإرهاب" وضد أي عمل عسكري أمريكي يستهدف دولة إسلامية ، وتظهر حسابات الربح والخسارة لهذه المواقف الخليجية المتباينة أن إيران كانت أكبر الرابحين ، والعراق أكثر الخاسرين ، ودول مجلس التعاون الخليجي ، وبخاصة السعودية ، أكبر المتضررين ، وهنا يتضح وجه الخلل الرئيسي في حسابات الأمن الخليجي ، وهو ما تعكسه اختلاف الرؤى الإستراتيجية للقوى الإقليمية في الخليج(١).

لقد أحسنت إيران استغلال الفرصة الإستراتيجية خلال عام ٢٠٠١م ، لكن قدرتها على الاحتفاظ بالمكاسب خلال عام ٢٠٠٢م قد تقلصت ، فبرغم ما قدمته إيران من دعم خفي للولايات المتحدة في حربها ضد حركة طالبان من خلال دعمها لقوات التحالف الشمالي وقبولها المساعدات الطبية في حال وقوع جنود أمريكان في أراضيها ، إلا أنها لم تسلم من تصنيف الولايات المتحدة لها "بمحور الشر" في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش في الربع الأول من عام ٢٠٠٢م ، وقد كان إضافة إلى إيران كل من "العراق وكوريا الشمالية" .

وشعرت إيران باستهداف مباشر من جانب الولايات المتحدة ، وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت الولايات المتحدة أهدافها في العراق ، وفي هذا السياق أشار البعض إلى أن مجيء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل للأخيرة مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني وخصوصاً أن هناك أصواتاً علنية تطالب الإدارة الأميركية بالعمل على إسقاط النظام الإسلامي ولو بالقوة، من جهة أخرى أشارت المصادر إلى أن الجيش الأميركي سيذهب إلى العراق ليبقى هناك مدة طويلة من أجل القضاء على "بؤر التطرف" المساندة أو التي توفر مأوى للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ولاشك أن المقصود بذلك هو إيران(٢) .

إلى جانب ذلك كانت الإدارة الأميركية قد شكلت لجنة خماسية لتحديد الإستراتيجية الأمريكية الواجب اتباعها في بعض المناطق ، ومنها منطقة الخليج العربي ، وقد قدمت هذه اللجنة عدة توصيات من بينها العمل على منع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل ، وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية وإيجاد حكومة حليفة للولايات المتحدة (٣).

---

(١)عبد الله ، عبد الخالق ، (٢٠٠٢) . التقرير الإستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة ، **التقرير الإستراتيجي الخليجي** ، ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، دار الخليج للصحافة والطباعة ، الشارقة ، ص ١٤ .

(٢) **جريدة البيان الإماراتية** ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، العدد ١٥٢ .

(٣) محمد أبو النور ، شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ، البيان الإماراتية ، ٦ ديسمبر ٢٠٠٢-العدد ٦٠٣ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقف السعودي وأثر الأحداث على دورها الإقليمي في منطقة الخليج :

لقد كانت السعودية من أكثر الدول العربية والإسلامية الحريصة على تبرئة ساحة الإسلام والمسلمين من تهمة "الإرهاب" التي وجهت إليهما من الولايات المتحدة والغرب ، وذلك لاعتبارين أساسين[١]:

الأول : لأن المملكة العربية السعودية معقل الإسلام وقبلته في العالم بما تضمه من مقدسات إسلامية ، الأمر الذي ألقى على عاتقها مهمة الدفاع عن الإسلام باعتباره ديناً وحضارة في ظل الهجمة الشرسة التي تعرض لها في أعقاب الأحداث ، وقد استتبع ذلك – منطقياً– رفضها الاشتراك في التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن لضرب دولة إسلامية هي أفغانستان ، أو لإسقاط النظام العراقي واحتلال أرضهِ .

الثاني : هو أن المتهم الأول والرئيسي في هذه الأحداث هو تنظيم القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن" وحركة طالبان الأفغانية ، وهذا أثر سلباً على سمعة المملكة التي ينتمي إليها "بن لادن" ، رغم أنها أسقطت عنه الجنسية السعودية عام ١٩٩٤م ، ولعلاقاتها الوطيدة ودعمها السابق لحركة طالبان ، والتي أيضاً وبعد الأحداث مباشرة قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها ، واتهمتها بإيواء ودعم "الإرهابيين" ، يضاف إلى ما سبق ، أن قائمة الاشتباه الأمريكية ضمت ثمانية سعوديين يشتبه في أنهم شاركوا في الأحداث .

ويرى المحللون أن هذين الاعتبارين كان من الممكن أن يقودا المملكة العربية السعودية إلى تصرفات انفعالية ذات حساسية عاطفية بعيداً عن الموضوعية والاتزان لكن الحقيقة أن الموقف السعودي كان في غاية الاتزان والموضوعية وكان أكثر حرصاً على تحمل المسؤولية الدينية والتاريخية أمام الرأي العام العربي والإسلامي والدولي ، وقد تم نقل هذا الموقف إلى الولايات المتحدة في زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي إلى واشنطن ، حيث وضح للأمريكيين حيثيات الموقف السعودي والتي تمثلت في[٢]:

- ضرورة أن تكون الحملة الأمريكية ضد "الإرهاب" متزنة بدافع العدالة وليس الانتقام .

---

(١) زرنوقة ، صلاح سالم ، (٢٠٠٢) . الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه ، **مجلة السياسة** الدولية ، العدد ١٤٨ ، أبريل ، ص ٧٠ .

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يمكـــن للمملكة العربية السعودية أن تقدم أي مساعدات أو عون من أي نوع يُذكر ، إذا كان هناك استهداف عسكري أمريكي لأي دولة عربية أو إسلامية .
- ضرورة عدم الإعلان عن أي اتهامات لأشخاص أو جهات بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمـــات التي حدثت أو غيرها من الأعمال " الإرهابية" قبل التأكد من صحة المعلومات والتحقيقات في شأن هذه الأعمال حتى تكون الصورة واضحة .

ومن هذا المنطلق بدا واضحاً مدى القلق السعودي إزاء العديد من المسائل ، وفي مقدمتها تعريف الإرهاب وضرورة التفرقة بين "الإرهاب" والحق في مقاومة الاحتلال ، وطبيعة الحرب الأمريكية ومداها وأهدافها في المرحلة الثانية بعد أفغانستان ، وكيفية مواجهة العداء الغربي للعرب والمسلمين ، وكيفية تحاشي الآثار السلبية للأحداث على الاقتصاد الخليجي ، وطبيعة الدور الأمريكي في السعي نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط[١]، بمعنى آخر ، كان هناك تباين – بسبب هذه المخاوف– بين الموقفين السعودي والأمريكي إزاء ما يمكن عمله ، وقد أثار هذا التباين العديد من الأسئلة حول مستقبل الأمن الخليجي عموماً .

وكانـــت الاتهامـــات الأمريكية القائلة بوجود علاقات وثيقة بين النخبة الدينية والاقتصادية في المملكـــة العربية السعودية وبين الجماعات الأصولية التي تنشأ في الخارج – سبب توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ، وقد تزايدت هذه الانتقادات منذ الحادي عشر من سبتمبر في وسائل الإعلام ، حيث إن الشعور السائد لدى الأمريكيين بأن حليفتهم السعودية قد خذلتهم .

وتعمـــدت واشنطن عند إعلانها أن خمسة عشر من المتهمين بتنفيذ الهجمات هم من السعوديين أن تعطـــي انطباعاً أن المملكة العربية السعودية مسؤولة بوجه ما عما حصل ، مما أدى إلى انتقادات وضـــغوط على المملكة العربية السعودية وأصبحت هدفاً للاتهامات ، وذلك على الرغم من أن المملكة العربـــية السعودية قامت بقطع علاقاتها مع طالبان ، وأكدت منذ وقوع الحادث بأنها تقف مع "محاربة الإرهاب" في سبيل تبديد ما تتهم به ، إلا أن هذه الإجراءات لم تؤد إلى نتائج إيجابية ، فقد شنت وسائل الإعلام الأمريكية حملة واسعة ضد المملكة العربية السعودية .

واختارت المملكة العربية السعودية – في محاول منها لدحض الاتهامات الأمريكية– صحيفة نيويورك تايمز للإعلان عن "مبادرة" ولي العهد السعودي للسلام في الشرق الأوسط بهدف التنفيس عن مأزق الاتهامات باحتضان الإرهاب ، كما أنها لجأت إلى مخاطبة الرأي العام الأمريكي من خلال حملة

---

(١) البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"علاقات عامة" اختارت لتنفيذها أكبر المؤسسات الأمريكية المتخصصة في محاولة منها لاستعادة الثقة ، إلا أن الكثيرين يرون أن مثل هذه المبادرة لا يمكن أن تعيد العلاقات لسابق عهدها ، حيث إن المملكة العربية السعودية اتجهت قبل سبتمبر إلى التقارب مع إيران التي تصنفها واشنطن ضمن "محور الشر"[١]، إضافة إلى التعاطف السعودي مع العراق ورفضها لفكرة الحرب عليه .

وليست منطقة الخليج العربي – خاصة السعودية– في حاجة لإقحامها بكل الأحداث الكبرى التي تدور في شرق العالم أو غربه ، أو بتلك الأحداث التي تجتاح العالم من شرقه إلى غربه ، فهي بطبيعتها مرتكز للمصالح الدولية ، الاقتصادية والإستراتيجية منها على وجه الخصوص ، ومن ثم فهي تتعرض لتأثيرات أي ريح تهب على جزء من العالم .

وليست المملكة العربية السعودية كذلك ضيفاً على هذه الأحداث أو طرفاً أقحمته صراعات القوى غصباً وعنوة ، وإنما البعض ينظر إليها كمشارك في الأحداث ، فالرأس المدبر الذي "أعلنت" أمريكا أنه المشتبه به الرئيسي بالتورط في الهجوم نبت في التربة السعودية ، كما أن عدداً من العناصر المتهمة بالتنفيذ والمعاونة له هي أيضا خليجية ، والأرض والفئة الآوية للشخص والتنظيم المدبر – حسب زعم واشنطن– "أفغانستان وطالبان" هي الأخرى لم تكن لها أي علاقات رسمية في العالم سوى مع ثلاث دول منها دولتان خليجيتان وأهمهما المملكة العربية السعودية ، علاوة على ذلك ، فإن الكثير من الجماعات التي طالبت أمريكا وقف الدعم الخيري والإسلامي لها كانت تتلقى التمويل من المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى ، وهناك اتهامات لمذهب ديني ولألوان من التعليم الديني في المنطقة باعتباره "مفرخة للعنف" ، لكن الأهم من ذلك أن المملكة العربية السعودية مطلوب منها أيضاً أن تشارك مباشرة أو بشكل غير مباشر في الحملة ضد الإرهاب شاءت أم أبت ضمن المنطق الأمريكي[٢].

لقد أوجدت أحداث ١١ سبتمبر الكثير من الإرباك في العلاقات السعودية – الأمريكية ، وفتحت باب الجدال والنقاش بشأن الكثير من الأفكار السابقة ، بل ربما كلها ، عن طبيعة الحياة والحكم وتركيبة المجتمع وأنماط السياسات ، وأيضًا طبيعة المصالح الأمريكية في الخليج والسعودية خصوصاً ، ومن الدعوات التي أطلقت بعد الأحداث مباشرة دعوة الاستغناء عن نفط الخليج والسعودي واستبداله بالنفط

---

(١) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، (٢٠٠٢) . **الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المواقف والتداعيات** ، قسم البحوث ، الكويت ، يناير ، ص ٢١ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الروســـي ونفط آسيا الوسطى ، باعتبارها ستكون أهم لأمريكا في المرحلة القادمة عقاباً للسعودية ، أو دعوة أخرى إلى الاستيلاء على جنوب العراق والسيطرة على حقول النفط فيه لتأمين السيطرة على نفط المملكة العربية السعودية والخليج العربي(١).

ويعتقد الباحث أن هناك وجهين لتأثير أحداث ١١ سبتمبر على العلاقات السعودية – الأمريكية، الأول سلبي عام، والثاني إيجابي خاص ، التأثير العام والسلبي هو ذلك التأثير بعيد المدى في العلاقات، بحكـــم أن المملكة العربية السعودية هي دولة عربية إسلامية ، ومن خلال العمليات التي جرت في ١١ سبتمبر ، والأحداث التي تلتها تم تشويه صورتها الثقافية وعلاقاتها السياسية ومواقفها في إطار الحملة العامة ضد الإسلام والمسلمين ديناً وهوية وحضارة ، وشهدت العلاقات بصورة عامة توتراً شديداً طال مجالات التبادل التجاري والعلمي والثقافي(٢)، كما طال حركة الأموال والأشخاص وهذا التأثير سيستمر إلى أمد بعيد، قد يطول أو يقصر حسب التطورات ، ولكن في جميع الأحوال لن تعود العلاقات في هذا الإطار العام إلى طبيعتها كما كانت قبل الحادي عشر من سبتمبر على المدى المنظور .

أما التأثير الخاص والإيجابي ، فهو أن المملكة العربية السعودية تعاطفت مع الولايات المتحدة إزاء الهجمات التي تعرض لها المدنيون ، وقد ترجمت هذا التعاطف في مواقف مؤيدة للحملة الأمريكية ضـــد الإرهـــاب ، حيـــث تم تقديم تسهيلات أمنية وإستراتيجية حيوية ، وتقديم تعاون سياسي وأمني ، وتعززت العلاقات الأمريكية مع المملكة العربية السعودية في هذا الإطار أثناء الأزمة وما زالت ، رغم مـــا شابها من توتر ، وتأكيد هذه الحقيقة أن الولايات المتحدة من جهة أخرى وفي إطار بناء التحالف ضـــد الإرهـــاب كانت في حاجة شديدة إلى تعاون المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج ، بحكم كونهـــا دولاً عربية وإسلامية ، وأيضاً بحكم نفوذها السياسي في الإطار العربي والإسلامي ، لكن هذه الحالة مؤقتة ، يرى البعض أنها انتهت مع تحقيق حملة واشنطن ضد "الإرهاب" في أفغانستان واحتلال العراق .

وبعـــد أحـــداث ١١ ســـبتمبر بـــات مفهوماً لدى أغلب المراقبين أن أهداف الحملة العسكرية الأمريكـــية ضد الإرهاب بعد أفغانستان هو قطع الطريق على بعض القوى الإقليمية ، وبخاصة إيران

---

(١) محمـــد عـــبد العاطـــي ، العلاقات الأميركية السعودية بعد زلزال سبتمبر ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، ملفات خاصة : ١١ سبتمبر .. عام على الزلزال ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E294911-B192-404D-AD77-A7F9297E2A3B.htm

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـــيما يـــتعلق بمحـــاولات تواجدها في منطقة آسيا الوسطى[١]، كذلك فإن كثافة الحشود الأمريكية في المنطقة المحصورة بين شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي تؤشر على أن الحملة ستطال دولاً أخرى في إقليم الخليج ، وكانت التوقعات قد أشارت إلى أن العراق في مقدمة الدول المرشحة للمرحلة التالية من الحملة الأمريكية ، وهو ما حدث بالفعل .

وأكـــثر ما تأثر بأحداث الحادي عشر من سبتمبر هم كل من (العراق وإيران والمملكة العربية السعودية) ، فقد توافرت لهذه الدول أسباب وظروف جعلتها الأكثر عرضة للتماس المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد كانت السعودية الأكثر استهدافاً بين الدول العربية والإسلامية ، من جانب الحملة الأمريكية والغربية ، باعتبار أنها من المفترض أن تكون حامية الإسلام ، وقبلة المسلمين لوجود بيت الله الحرام فـــي أراضيها ، ورفضت السعودية المشاركة مع واشنطن في حربها ضد أفغانستان ، وطالبت التمييز بيـــن "الإرهاب" ومبادئ الإسلام وضرورة التحري والتدقيق قبل توجيه الاتهامات لأشخاص أو لجهات بالمشـــاركة فـــي أعمال "إرهابية" ، ومن ثم تعرضت لحملة أمريكية وغربية ضارية إلى حد المطالبة بتغيير منهج التعليم في المقررات الدينية ، بحجة أنها "تفرخ" التطرف و"الإرهاب" ، ووقف المساعدات الخارجية لدعم المراكز الدينية في الخارج وخصوصاً في باكستان والهند[٢].

أمـــا فيما يتعلق بالعراق وإيران فقد عبر عنهما الرئيس الأمريكي "بوش" في خطابه عن حالة الاتحـــاد الـــذي ألقاه في ٢٥ يناير ٢٠٠٢م حين وصفهما إلى جانب كوريا الشمالية بـــ"محور الشر" ، جـــراء محاولـــتهما امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، على نحو يمكن أن يهدد الأمن القومي الأمريكي ، وأيضا بسبب الربط الأمريكي بين هذه الدول والحرب ضد ما تسميه واشنطن "الإرهاب" .

وبالنســـبة لإيـــران فان الأزمة التي ترتبت على أحداث ١١ سبتمبر جاءت لتنسيق كل الجهود والتوقعات بتحسن العلاقات بين طهران وواشنطن ، وربما يكون الهدف الأمريكي فيما يتعلق بإيران هو إعادة فرض طوق العزلة عليها من جديد ، وسرعان ما تلتف إليها بعد الإجهاز الكامل على بغداد[٣].

---

(١) زرنوقة ، الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٢) بستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٣) البرصـــان ، أحمـــد ، (٢٠٠٢) . إيران والولايات المتحدة ومحور الشر ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٤٨ ، إبريل ، ص ٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة للعراق فإن سيناريو الأحداث صعّد التوتر بين بغداد وواشنطن ، وقد اتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشدداً إزاء المسألة العراقية ، وحصل على تفويض من الكونجرس باستخدام القوة إزاء العراق إذا لزم الأمر ، كما انتزع قراراً من مجلس الأمن الدولي يبيح له استخدام القوة العسكرية حال امتناع العراق أو محاولته عرقلة جهود المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار ، وهكذا فقد ظل الخيار العسكري هو الذي يهيمن على الأجواء رغم التزام العراق بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الخاص بعودة لجان التفتيش بدون شروط عراقية ، حتى خرجت واشنطن عن الإجماع الدولي ورفض الغالبية العظمى من دول العالم والرأي العام العالمي ، وذهبت مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق واحتلاله(١).

وبالسيطرة الأمريكية على العراق وبمحاصرة إيران ووضعها تحت الضغوط الشديدة الهادفة إلى تعديل سلوكها السياسي الخارجي ، أو الإطاحة بالنظام الثوري الإسلامي هناك ، تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ثبتت وجودها السياسي والعسكري في منطقة الخليج لأجل غير مسمى ، فسيطرتها على مصدر الطاقة (النفط) ، تعني سيطرتها على عصب الحياة الصناعية في العالم .

إذن ، فأحداث ١١ سبتمبر مدعومة بالهيمنة الأمريكية على المنطقة ودولها ، جعلت دول الخليج العربي نفسها – وبخاصة السعودية– في وضع لا تحسد عليه جراء الترتيبات الأمنية والإقليمية التي سعت واشنطن لفرضها على القوى الإقليمية في المنطقة (العراق والسعودية وإيران) ، فضلاً عن شرعية المظلة الأمنية الدولية التي ارتضتها دول الخليج العربية منذ عام ١٩٩١م ، وهذا تعبير لطيف للمظلة الأمريكية ، فمعظم الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج هي ترتيبات أمريكية(٢)، تصب أولاً وأخيراً في مصلحة إسرائيل .

وأحد أهم التأثيرات الإستراتيجية الناجمة عن أحداث ١١ سبتمبر على صعيد منطقة الخليج والدور السعودي ، تجلت بوضوح أثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، تمثل ذلك في تهيئة الأوضاع الإقليمية على نحو أدى إلى تمكين الدول الهامشية في النظام العربي والخليجي من لعب دور متصاعد لحساب الولايات المتحدة –وبتحريض وتشجيع منها– على حساب دول القلب في النظام العربي ، وبخاصة مصر وسوريا والسعودية(٣).

---

(١) حرب ، الزلزال العراقي ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) بستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٣) حمزة الحسن ، الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشرّين ، **جريدة القدس العربي** ، لندن ، ٢٠٠٣/٩/١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقــد أدركت الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر أن العالمين العربي والإسلامي يحتاجان إلى عملية إصلاح جذرية بعد أن تحولا –في تقديرها– إلى معامل "لتفريخ الإرهاب". ويعكس "مشروع الشرق الأوسط الكبير" ، والذي طرحته الإدارة الأميركية بصورة غير رسمية عام ٢٠٠٤م ، عمق هذا الإدراك.

غير أن الولايات المتحدة تدرك في الوقت نفسه –وبحكم خبرتها التاريخية– أن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" لا يمكن أن يمر إلا فوق جثة النظام العربي والخليجي ، وأن هذا الأخير لم يتحول بعد إلـــى جثة تنتظر تصريحاً بالدفن ، وذلك لسبب بسيط هو استمرار قدر من التناغم بين مواقف ومصالح الدول العربية الرئيسية الثلاث مصر وسوريا والسعودية[١].

لـــذا ، كان إصرار الولايات المتحدة على ضرب تماسك هذا المثلث كمقدمة ضرورية لضرب النظام العربي والخليجي . وقد شكل الغزو والاحتلال الأمريكي إحدى أهم الخطوات على طريق تحقيق هذا الهدف .

جميع الحقوق محفوظة

وتدل مؤشرات عديدة على أن الولايات المتحدة استطاعت وبعد عام واحد من الغزو والاحتلال أن تحقق بالفعل اختراقات عديدة تقربها من تحقيق هذا الهدف. من هذه المؤشرات نجاحها في[٢]:

– إضـــعاف علاقة الكويت التاريخية القوية بالنظام العربي وربما سلخها منه كلية ، وذلك في إطـــار عـــدد مـــن الإغراءات كان آخرها العمل على منحها وضع "الحليف الإستراتيجي" لحلف شمال الأطلسي دونما حاجة إلى قبولها عضواً رسمياً فيه .

– الاعتماد على الدويلات الصغيرة الخليجية مثل قطر والبحرين على أنها مواقع بديلة لما قد تحتاجه الولايات المتحدة من قواعد عسكرية تحل محل قواعدها في السعودية ، وبما يسمح بابتزاز هذه الأخيرة وتوليد المزيد من الضغوط عليها .

– محاصرة الدور المصري وتضييق الخناق عليه، من الجنوب بالعمل على تفتيت السودان وإثارة اللغـــط حـــول تقســـيم مياه نهر النيل، ومن الغرب بحمل ليبيا على تبني سياسات متعارضة مع مجمل توجهات السياسات المصرية.

– تشديد الضغوط على سوريا بإصدار قانون خاص لمعاقبتها .

---

(١) حسن نافعة ، احتلال العراق ودول الجوار.. تأثيرات وتفسيرات ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، ملفات خاصة : العراق المحتل بعد عام ، إبريل ٢٠٠٤م ، نقلاً عن الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة واستنتاجات

شـــكل البحـــث عن الأمن والاستقرار أهم مقومات العمل السياسي الخارجي للمملكة العربية الســـعودية في ظل وقوعها في منطقة من أكثر مناطق العالم اضطراباً وسخونة ، فقد أظهرت الأحداث والأزمات المتلاحقة التي عاشتها منطقة الخليج غياب الاتفاق حول مفهوم أمن الخليج بين دول المنطقة بالدرجـــة الأولى وبين هذه الدول والقوى الدولية المختلفة ، فمنذ الوجود البريطاني في الخليج وما تبعه مـــن تنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الهيمنة عليه ، ثم حروب الخليج المتلاحقة ، كـــان الأمن في الخليج هو العنصر الحاضر الغائب دائماً ، فالهدف الأساسي الذي كانت تبحث عنه كل الأطراف هو الأمن ، والأمن هو الشيء الوحيد الذي تفتقده منطقة الخليج حتى هذه اللحظة .

وانطلاقاً من إدراك صانع القرار السعودي لأهمية منطقة الخليج وأهمية ترسيخ أسس الاستقرار والأمـــن فـــي المـــنطقة ، جـــاء التوجه السعودي الدائم لتبني سياسة تهدف للتخفيف من عوامل عدم الاستقرار في الإقليم أو الحد من الآثار السلبية الناتجة عنها ، وعبرت عن ذلك من خلال رؤيتها لأمن الخليج ودورها في الترتيبات الأمنية الخليجية عبر المراحل المختلفة التي شهدتها هذه الترتيبات الأمنية منذ خروج بريطانيا من الخليج وظهور ما أطلق عليه (الفراغ الأمني في الخليج) والمحاولات الإقليمية والدولـــية لملء هذا الفراغ مرورا بفترة الثمانينيات مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية . واندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠م . وما ترتب عليها من اختلالات أمنية استمرت آثارها السلبية حتى بداية القرن الجديد ، وتصاعدت عوامل عدم الاستقرار مع اندلاع الحرب علـــى العـــراق عـــام ٢٠٠٣م واحتلاله ، والتي أفرزت حالة خطيرة من الفوضى في العراق لا زالت تداعـــياتها المستقبلية غامضة ويمكن أن تهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها ، مما رتب عبء إضافي علـــى السياسة الخارجية السعودية في جهودها لحفظ أمن واستقرار الخليج . وخصوصاً في ظل تزايد دور العوامـــل الخارجـــية ومتغيرات البيئة الدولية في التأثير على الدور السعودي وقدرة صانع القرار السعودي على التعامل مع هذه الأزمات الإقليمية وعوامل عدم الاستقرار في منطقة الخليج .

ومـــنذ عـــام ١٩٧٣ ومع بروز الدور الإقليمي السعودي ، حاولت المملكة لعب دور مميز في المـــنطقة ، ومـــع إدراكها لحقيقة النوايا الإيرانية والعراقية التوسعية في الخليج ، بادرت إلى صد تلك الـــنوايا وإفشـــالها أولاً بأول . ولم تكتف السعودية في إعاقة مشاريع الهيمنة الإيرانية أو العراقية على الخلـــيج، وإنما امتلكت زمام المبادرة عندما طرحت عام ١٩٧٥ تصورها ومفهومها الواضحين لقضية أمن الخليج العربي من خلال (إعلان الرياض) ، والذي نص على أن أمن الخليج العربي مرهون بأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واســتقرار دولــه وشــعوبه وعــدم تعرضها للهزات والأعمال التخريبية . كما قامت بصياغة بعض التصــورات والأفكار المتعلقة بقضايا الأمن في الخليج وضمان استقراره وازدهاره ، والتي تعتمد على مبدأ تأمين الأمن الداخلي في دول المنطقة باعتباره يشكل الجوهر الحقيقي لتعزيز الأمن الخارجي ، كما تعــتمد علــى مبدأ رفض التحالف مع مختلف القوى الدولية وعدم الاتكال عليها لتحقيق أمن واستقرار المنطقة اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق العمل الجماعي المشترك لدول الخليج ذاتها .

وقــد شهدت نهاية السبعينات تحولاً جذرياً في النظام الإقليمي الخليجي أدى إلى إحداث تطور ملحــوظ فــي النظرة السعودية تجاه أمن الخليج واستقراره ، وتمثل هذا التحول بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، والتي حملت معها صعود النظام الثوري الإسلامي إلى سدة الحكم في إيران ، وإسقاط نظام الشــاه ذي الارتباطات الغربية العميقة ، وحرصت السعودية على عدم مبادلة الثورة الإيرانية سياستها الدعائــية ضــد المملكة ، انطلاقاً من سياسة الهدوء والاتزان التي تعتبر من ثوابت السياسة الخارجية السعودية ، ورغم ذلك لم يكن هذا ليعني بأي حال من الأحوال أن صانع القرار السعودي لم يدرك حجم الــتهديد الذي تمثله الثورة الإيرانية لمصالحها المباشرة ، وإن كانت لم تعبر رسمياً عن هذا الإدراك . ويستند هذا التقييم للإدراك السعودي إلى تحول السعودية نحو التنسيق مع دول الخليج العربية واليمن ، وكذلــك الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع العراق بحكم إدراك أن التطور الإيراني يشكل تهديداً مشتركاً للدول العربية.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتشكل مصدراً كبيراً لتهديد الأمن في الخليج ، وقد حرصت الســعودية مــنذ انــدلاع الحرب على توضيح موقفها الحيادي تجاه هذه الحرب ، ومع استمرار تأزم الأوضــاع وسط تعقيدات مختلفة بالنسبة لمسألة الأمن ، كان صانعو القرار على أعلى المستويات في المملكة يدرسون وبشكل مكثف السبل الكفيلة لضمان عدم جر دول الخليج الست إلى مأزق أمني يتسبب في خلق اضطرابات وأزمات ، ولذلك قام الأمير نايف بزيارة الكويت وإجراء اتصال ببقية دول الخليج العربية حول موضوع الأمن ، وذلك في نهاية عام ١٩٨٠م ، وخرجت المملكة في هذه الفترة بمشروع يهــدف إلى تحقيق الأمن الجماعي ويتمحور حول فكرة محددة هي رفض فكرة إقامة تحالفات عسكرية بيــن الدول الخليجية. وأن حفظ الأمن يجب أن يرتكز على دعامتين أساسيتين : أولاهما زيادة التعامل بيــن دول المــنطقة كعنصر جوهري لتفادي استمرار الخلافات المفضية إلى عدم الاستقرار. وثانيهما إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وعن الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلاقاً من هذه المبادئ الاستراتيجية للمملكة جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذي أكدت السعودية من خلاله أن أمن منطقة الخليج واستقرارها من مسؤولية دول المنطقة وشعوبها ، ورأت أن هـذا الأمن يعتمد بشكل مباشر على سلامة الأنظمة السياسية الخليجية وكررت رفضها أية محـاولات للتدخل في شؤونها الداخلية ، وأكدت حق دول الخليج العربية في الدفاع عن أمنها وصيانة اسـتقلالها بالطـرق التي تراها مناسبة ، وتكفلها مبادئ القانون الدولي لمواجهة أي تحديات ، خارجية كانت أم داخلية .

ومـن هـنا كانـت المملكـة العربية السعودية تعتبر أن هذا التكتل سيزيد من مكانتها الدولية والإقليمية، بوجود ارتباط تاريخي وجغرافي بين هذه الدول ، وتماثل في الأنظمة السياسية والاقتصادية، ويشـير السلوك السياسي الخارجي السعودي إلى أن الرؤية الأمنية بعد إنشاء المجلس أصبحت تتلخص في الربط العضوي بين أمن المملكة العربية السعودية وأمن دول الخليج العربية، أي : الأمن الجماعي لـدول مجلس التعاون ، فمجلس التعاون يمثل شكلاً من أشكال التعاون من أجل تحقيق الأمن الجماعي لدول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية .

وجاء غزو العراق للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ ، وما ترتب عليه من حرب خليجية ثانية بين قوات التحالف (بزعامة الولايات المتحدة والسعودية) من ناحية، والعراق من ناحية أخرى – إلى تـبدل جوهري في الرؤية السعودية للأمن الخليجي ، وقد تمثل هذا التحول في عناصر الرؤية الأمنية المتعلقة بإدراك مصادر التهديد وأساليب تحقيق الأمن الخليجي ، فقد أدت الأزمة إلى تحول السعودية نحـو إدراك العراق باعتباره المصدر الأساسي لتهديد أمن الخليج ، ورؤية إيران كدولة خليجية يمكن التعاون معها لبناء أمن الخليج بشروط معينة ، وكذلك أدت الأزمة إلى نهاية التأكيد السعودي بأن أمن الخلـيج هـو مسؤولية الدول الخليجية وحدها ، حينما اضطرت إلى استدعاء القوات الغربية والعربية لمسـاندتها فـي ردع العدوان العراقي وتحرير الكويت ، كما أدت الأزمة إلى تحول المملكة العربية السعودية من الحرص على بناء قوة خليجية رمزية مساعدة إلى تطوير قوة ردعية خليجية وبناء نظام للأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وشـكل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انـتهاء الـتواجد العسـكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولـى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر ، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العـراق التـي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج ، إضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتمثيله أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضاً. إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة ، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائماً .

فـــإذا كانـــت الحـــرب الأمريكية على العراق قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يؤرق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً فـــإن هذا لا يعني تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا ، حيث لا تزال منطقة الخليج تحتوي عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الأجنبي أمراً حتمياً ، ومن هنا جاءت نظرة صانع القرار السعودي تجاه الوجود الأمريكـــي بأنه لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأجنبية فوق أراضيها ، الأمر الذي دفع المسؤولين الأمريكيين بعد أيام قليلة من سقوط العراق تحت الاحتلال إلى نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بالمملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد بقطر ، وهو ما أثار قضية محورية في العلاقات الخليجية الأمريكية حول الوجود الأمريكي ومبرراته .

إضافة إلى إدراك دول الخليج الست وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ، أن خروج العراق من المعادلة الإستراتيجية في المنطقة يعني أن هناك فراغاً ومجالاً أوسع أمام إيران التي تعد أقوى دولة في الخليج ، فضلاً عما يتردد بشأن سعيها لامتلاك سلاح نووي بما يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون ، مما يستدعي التأكيد على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق من شأنه أن يقلل حاجة أمريكا للتواجد في الخليج لحماية دوله وردع إيران ، إلا انه لا يلغي تلك الحاجة تماماً ، ومن ثم تظل إيران تمثل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة ولدول الخليج معاً بغض النظر عن نتيجة الموقف في العراق ، وذلك بالنظر إلى نفوذ إيران لدى الشيعة في الخليج، والذين يمثلون أغلبية واضحة في العراق والبحرين فضلاً عن خلاف إيران مع الإمارات العربية المتحدة.

وإضافة إلى هذه العوامل والمتغيرات الإقليمية التي أظهرت حجم وشكل الدور السعودي في العمل أمن واستقرار الخليج وأثرت بهذا الدور سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية ، تجدر الإشارة أيضاً إلى العوامل والمتغيرات الدولية التي شكلت بدورها تأثيراً إضافياً على هذا الدور الإقليمي السعودي وبالاتجاهين السلبي والإيجابي أيضاً .

ومن أهم هذه المتغيرات الدولية كان انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية والتفرد أمريكي في النظام الدولي الذي كان من أهم تداعياته حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وكذلك الأحداث التي شهدتها مدن نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي شكلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحولاً كبيراً في النظام الدولي وباتجاه ترسيخ الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال ما أعلنته الولايات المتحدة من حرب على الإرهاب .

وقد أثر كل من هذين المتغيرين الدوليين وبشكل كبير على طبيعة الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج ، وخصوصاً أحداث ١١ سبتمبر والحرب الأمريكية على الإرهاب والتي كانت المملكة العربية السعودية أكثر المتضررين منها ، وخصوصاً في ظل الاتهامات التي وجهتها العديد من الدوائر الغربية للمملكة بضلوعها في الإرهاب ورعايتها له .

واستناداً إلى هذه الحقائق والمعطيات التي ناقشتها الدراسة ، يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بما يلي :

أولاً : إن بداية الاهتمام السعودي بقضايا الأمن الإقليمي الخليجي ، قد ظهر مع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التي لعبت خلالها المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً من خلال قيادتها للجهود العربية في حظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في حربها مع الدول العربية ، وهو الدور الذي منح المملكة خبرة إقليمية وعربية في القيادة كانت تفتقدها سابقاً ، وخصوصاً في ظل انشغال القوتين الأكبر في الخليج (العراق وإيران) بالمنازعات التي دارت بينهما حول قضيتي شط العرب والأكراد .

ثانياً: كان لا بد للمملكة العربية السعودية بحكم دورها وتأثيرها الإقليمي أن تلعب دوراً مهماً في حفظ أمن واستقرار الخليج في ظل التداعيات المترتبة على المتغيرات وعوامل عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة ، وقد ظهر هذا الدور بشكل واضح خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠ والحرب التي ترتبت عليها بداية عام ١٩٩١، كما تواصل الدور السعودي في محاولة التخفيف من الآثار الناجمة عن هذه الحرب والمشاركة في ترتيبات الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج الثانية ، وتداعيات الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة ، إضافة إلى الجهود التي قادتها المملكة لتسوية القضايا النزاعية بين دول الخليج ، وخصوصاً القضايا الحدودية ، وذلك كمحاولة لتفادي تكرار مأساة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

ثالثاً : كان للمملكة العربية السعودية تصورها الخاص بشأن الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية واستند هذا التصور على رفض الوجود الأجنبي المباشر في المنطقة وتخزين كميات من الأسلحة الغربية (الأمريكية أساساً) على أراضيها ، واقترحت المملكة بدلاً من ذلك أن يتم تكثيف التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثل في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، ومنح واشنطن بعض التسهيلات، في عدد محدود من المطارات الحربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعـاً : وقد بدأت الرؤية السعودية لمصادر تهديد أمن واستقرار الخليج في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانـية تـتمحور حـول إدراك أن تهديد أمن الخليج يأتي بالفعل من داخل المنطقة نفسها ، فقد شهدت المنطقة حرباً طاحنة بين العراق وإيران ، قبل أن تشهد الغزو العراقي للكويت ، كما يلاحظ أن الرؤية السـعودية بعد الغزو العراقي للكويت قد أسقطت المصادر الخارجية لتهديد أمن الخليج مثل إسرائيل ، وصـراعات الحرب الباردة ، وخاصة أن الحرب الباردة بحد ذاتها قد انتهت مع نهاية أزمة الخليج ، وبدا أن الرؤية السعودية تركز بشكل محوري على العراق باعتباره مصدر التهديد الأساسي .

خامسـاً : حافظـت المملكة العربية السعودية خلال التسعينات وحتى اندلاع الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م ، علـى تصورها تجاه الحالة العراقية والتوترات التي شهدتها المنطقة ، فقد استمرت المملكة العربية السعودية بالتأكيد على مبادئها السابقة ، بضرورة احترام العراق لجميع القرارات الصادرة عن مجلـس الأمـن ، كما رفضت استخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية ضد العـراق ، وأكدت ضرورة حل الخلافات بين العراق والأمم المتحدة بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العـنف، كما أكدت على سلامة الشعب العراقي وسلامة أراضيه وعدم المساس بسيادته ورفض فكرة تقسـيمه . أما بخصوص إيران فقد عملت على مد جسور التعاون مع إيران وتضييق عوامل الخلاف والعمل على تحقيق الأمن الإقليمي على أساس الحوار والاحترام المتبادل لبناء الثقة ، وتأسيس العلاقة بينهما على قواعد ثابتة .

سادسـاً : كان لأحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها الإقليمية أثر سلبي على الدور السعودي في منطقة الخليج لصـالح بعـض الوحدات السياسية الصغيرة في الخليج مثل قطر والكويت والبحرين ، ما أضعف أو وضـع السـعودية في موقف الدفاع عن النفس والبدء في عملية إعادة بناء هيكلية البيئة الداخلية على مخـتلف المسـتويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تخفيف الضغوط الأمريكية من جهة ، وإعـادة التناغم مع الحليف الأمريكي من جهة أخرى ، وكذلك للحفاظ على دورها الإقليمي في منطقة الخليج ، وبخاصة بعد هيمنة الولايات المتحدة على توازن القوى الإقليمي بعد احتلال العراق ومحاصرة إيران .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

١- الدوريات

- إبراهيم ، حسنين توفيق ، (٢٠٠١) . مستقبل العراق وانعكاساته على أمن الخليج ، **كراسات استراتيجية** ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٠٠) .

- أبو طالب ، حسن ، (١٩٨٧) . أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (٩٠) .

- إدريس ، محمد السعيد ، (٢٠٠٣) . مجلس التعاون الخليجي والعراق : خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٢) .

- الأزعر ، محمد خالد ، (١٩٩٢) . السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات ما بعد حرب الخليج الثانية ، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي** ، العدد (٧) .

- الأطرش ، محمد ، (١٩٩٢) . أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (١٥٥) .

- إلتس ، هارمن فريدريك ، (٢٠٠٣) . علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية بعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر ، ترجمة أمل فؤاد بحر ، **قراءات استراتيجية** ، السنة الثامنة ، العدد (١٠) .

- البرصان ، أحمد ، (٢٠٠٢) . إيران والولايات المتحدة ومحور الشر ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٤٨) .

- بهجت ، جودت وجوهر ، حسن ، (١٩٩٦) . عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات : إرهاصات الداخل وضغوط الخارج ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (٢١١) .

- جوهر ، حسن عبد الله ، (١٩٩٥) . الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد (٤) .

- حرب ، أسامة الغزالي ، (٢٠٠٣) . الزلزال العراقي ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٥٢) .

- حرب ، أسامة الغزالي ، هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، **السياسة الدولية** ، العدد (١٤٧).

- الحمد ، تركي ، (١٩٨٦) . توحيد الجزيرة العربية : دور الأيديولوجيا والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية – الاقتصادية العميقة للوحدة ، **المستقبل العربي** ، العدد (٩٣) .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رســـلان ، هانئ ، (٢٠٠٣) . تعقيدات التحول السياسي في السعودية ، **ملف الأهرام الاستراتيجي** ، العدد (١٠٢) .

- زرنوقة ، صلاح سالم ، (٢٠٠٢) . الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٤٨) .

- الساعاتي ، أمين ، (١٩٩٢) . العالم مهدد بالفوضى النووية ، **شؤون دولية** ، العدد (٨٨) .

- شوقي ، إسماعيل ، (١٩٩٤) . الولايات المتحدة والعالم العربي، **مجلة الدفاع** ، العدد (٦٩) .

- عبد الله ، عبد الخالق ، (١٩٩٣) . النظام الإقليمي الخليجي ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١١٤) .

- عبد الله ، عبد الخالق ، (١٩٩٤) . النفط والنظام الإقليمي الخليجي ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (١٨١) .

-عـــبد ربـــه ، عبد الخالق ، (١٩٩٩) . أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (١٤٨) .

- عبيد ، مجدي علي ، (١٩٩٠) . المقدمات السياسية للغزو ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٢) .

- عـــز العـــرب ، محمد ، (٢٠٠٣) . العلاقات السعودية – الروسية من الافتراق إلى الاتفاق ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٤) .

- علـــوي ، مصطفى ، (٢٠٠٣) . السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٣) .

- كامل، ممدوح شوقي مصطفى (١٩٩٧) . الأمن القومي والعلاقات الدولية، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد (١٢٧) .

- كشـــك ، أشرف محمد ، (٢٠٠٤) . أمن الخليج بعد حرب العراق ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٥) .

- كشـــك ، أشرف محمد، (٢٠٠٣) . تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٤) .

- مدنـــي ، نزار عبيد، (١٩٨١) . المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ، **مجلة الدبلوماسي**، العدد (١) .

- مســـعود ، عـــادل ، (٢٠٠٣) . الاتجاهـــات الرئيسية للإنفاق العسكري في المنطقة العربية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٥٤) .

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مصالحة ، محمد ، (١٩٨٤) . مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (٣٥) .

- هـــلال ، علي الدين ، (١٩٨٤). الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (٣٥) .

- الهلـــباوي ، كمال ، (١٩٩٣) . موقع الأمة المسلمة اليوم من النظام العالمي الجديد ، **مجلة شؤون الأوسط** ، بيروت ، العدد (٢) .

- هويدي، أمين، (١٩٩١) . النظام الأمني لمنطقة الخليج العربي ، **مستقبل العالم الإسلامي**، عدد (٢).

- Halliday, Fred, (1991). The Gulf War and its Aftermath: First Reflection, **International Affairs,** Vol67، No2.

- Faksh, Mahmud, A., (1993). The Saudi conundrum: Squaring the security-stability circle, **Third World Quarterly**; Jun, Vol. 14 Issue 2.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- الكتب

- الأسطل ، كمال ، (١٩٩٩) . **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، سلسلة دراسات إستراتيجية ٣٣ ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- إدريـــس ، محمد السعيد ، (١٩٩٨) . **إيران والنظام الإقليمي في الخليج العربي** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .

- إدريـــس ، محمـــد الســـعيد ، (٢٠٠٠) . **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- الأشـــعل ، عـــبد الله ، (١٩٩٩) . **تطـــور العلاقـــات الدولـــية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية** ، (ط١) ، لندن : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

- الأعظمي، وليد حميد ، (١٩٩٢) . **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، لندن** : دار الحكمة .

- آغا ، أحمد وآخرون ، (١٩٨٠) . **قضايا الخليج العربي**، لندن : المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.

- آل ســـعود ، خـــالد بن سلطان بن عبد العزيز ، (١٩٩٧) . **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني** ، أبو ظبي : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- باديـــب ، ســـعيد ، (١٩٩٤) . **العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٣٢م – ١٩٨٣م** ، لندن : مركز الدراسات الإيرانية والعربية.

- بستكي ، نصرة ، (٢٠٠٣) . **أمن الخليج : من غزو الكويت إلى غزو العراق** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

- البرازي ، تمام ، (١٩٩٥) . **حرب الـــ ٤٣ يوماً** ، القاهرة : مكتبة مدبولي .

- الـــبزاز، سعد ، (١٩٩٣) . **حرب تلد أخرى ــ التاريخ السري لحرب الخليج**، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع .

- خالد بن صالح الشمري ، **دولة تحت مظلة الأمن** ، المؤلف ، (د.ت) .

- الـــداوود ، محمـــود علـــي ، (١٩٨٠) . **الخليج العربي والعمل العربي المشترك** ، بغداد : مطبعة الإرشاد .

- ربيع ، حامد ، (١٩٨٤) . **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط** ، القاهرة : دار الموقف العربي .

- رجب، يحي حلمي ، (١٩٨٣) . **مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، رؤية مستقبلية** ، الكويت .

- رجـــب ، يحـــيى حلمي ، (١٩٨٨) . **مجلس التعاون لدول الخليج العربي** ، الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع .

- رجـــب ، يحيى حلمي ، (١٩٩٧) . **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، الجزء الأول ، القاهرة : مكتبة العلم والإيمان .

- ســـعيد ، عدلـــي حسن ، (١٩٧٧) . **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** ، القاهرة : الدار القومية .

- سلامة ، غسان ، (١٩٨٠) . **السياسة الخارجية السعودية منذ سنة ١٩٤٥** ، بيروت : معهد الإنماء العربي .

- سلطان ، عبد الرحمن ، (١٩٩٠) . **أضواء على الإستراتيجية السعودية** ، عمان : المؤسسة العربية للشؤون الاستراتيجية .

- سيمونز ، جيف ، (٢٠٠٤) . **عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ، ترجمة سعيد العظم ، بيروت : دار الساقي .

- صوفي ، وهيب عبد الفتاح ، (١٩٩٣) ، **المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج ، نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية** ، لندن ، دار الساقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-عــبد العلــيم ، طه ، (١٩٩٢) . **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

- العفيفــي ، فتحي ، (٢٠٠٣) . **الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي** ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

- العقاد ، صلاح ، (١٩٨٣) . **التيارات السياسية في الخليج** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

- الغنيمــي ، محمد طلعت ، (١٩٧٤) . **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي** ، الإسكندرية : منشأة المعارف .

- الفارسي، فؤاد عبد السلام ، (١٩٩٢). **الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية** ، الرياض .

- فريد هاليداي ، (١٩٩٢) . **الولايات المتحدة والشرق الأوسط** ، بيروت ، الباحث العربي .

- الفيل، محمد رشيد ، (١٩٨٨) . **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي** ، (ط٢) ، الكويت : منشورات ذات السلاسل .

- القابــي ، علــى عــودة ، (١٩٩٦) . **العلاقــات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** ، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- قاســم ، جمــال زكــريا ، (١٩٩٦) . **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي .

- القاسمي ، خالد محمد ، (١٩٨٧). **الخليج العربي في السياسة الدولية : قضايا ومشكلات** ، (ط٢) . الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع .

- القاسمي ، خالد محمد ، (١٩٨٥) . **الخليج العربي** ، الشارقة : دار الثقافة العربية للنشر .

- القباع ، عبد الله سعود ، (١٩٩٠) . **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية** ، (ط٢) ، الرياض : مطابع الفرزدق .

- القباع، عبد الله ، (١٩٨٦) . **السياسة الخارجية السعودية** ، (ط١) ، الرياض ، مطابع الفرزدق .

- القحطاني ، شيخة غانم ، (١٩٩٧) . **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

- القرنــي ، علــي بن حسن ، (١٩٩٧) . **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، الرياض : مكتبة العبيكان .

جميع الحقوق محفوظة
مركز المنارة للاستشارات
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كامل ، ممدوح شوقي مصطفى ، (١٩٨٥) . **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ، القاهرة : دار النهضة العربية .

- الكيالـــي ، عـــبد الوهـــاب ، (١٩٧٩) . **موسوعة السياسة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

- ماردیني ، زهير، (١٩٩٦) . **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**، بيروت : دار اقرأ .

- ماكنمارا ، روبرت ، (١٩٧٠) . **جوهر الأمن** ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة : الدار القومية.

- محفوظ ، محمد ، (١٩٩١) . **حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية** ، تونس : مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله.

- محمـــد، نجـــاح ، (١٩٩٥) . **المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد** ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي.

- مرهون ، عبد الجليل ، (١٩٩٧) . **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** ، بيروت : دار النهار للنشر .

- مســـلم ، طلعت أحمد ، (١٩٩٤) . **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- مطر ، فؤاد وآخرون، (١٩٩٤). **موسوعة حرب الخليج : اليوميات ، الوثائق ، الحقائق**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت .

- مقلـــد ، إســـماعيل صـــبري ، (١٩٨٤) . **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي** ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

- المـــلاح ، فـــاوي ، (١٩٩٣) . **سلطات الأمن والامتيازات والحصانات الدبلوماسية** ، الإسكندرية : المطبوعات الجامعية .

- النابلسي ، محمد ، **الـــثلاثاء الأسود : خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية** ، دمشق : دار الفكر المعاصر.

- الناصر ، عبد الواحد ، (١٩٩٥) . **العلاقات الدولية : المتغيرات الجديدة** ، الرباط : دار حطين .

- النعيمي ، عبد الرحمن ، (١٩٩٤) . **الصراع على الخليج العربي** ، بيروت : دار الكنوز الأدبية .

- النفيســـي ، عـــبد الله فهد ، (١٩٩٤) . **مجلس التعاون الخليجي : الإطار السياسي والإستراتيجي** ، لندن : دار طه للنشر.

- نور، أيمن ، (١٩٩٠) . **أزمة الخليج : اغتيال الكويت** ، القاهرة : شركة الإنسان.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الهـواري ، عـبد الرحمـن ، (١٩٩٥) . **القدرات العسكرية لدول الخليج وموقف إسرائيل منها : دراسة بحثية،** القاهرة : الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة.

-هـيكل ، محمد حسنين ، (١٩٩٢) . **حرب الخليج : أوهام القوة والنصر** ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

- النعيمي ، عبد الرحمن ، (١٩٩٤) . **الصراع على الخليج العربي** ، بيروت : دار الكنوز الأدبية .

- Cordesman, Anthony H. and Obaid, Nawaf, (2004), **Saudi National Security: Military and Security Services-Challenges & Developments,** Center for Strategic and International Studies, Washington.

- Rashid, Nasser Ibrahim and Esber, Ibrahim Shaheen, (1992). **Saudi Arabia and the Gulf War,** International Institute of Technology, Joblin, Missouri, USA.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٣- فصل في كتاب محرر

- أبو طالب ، حسن، (١٩٩٣) . تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب ، في : مصطفى علوي (محرر) ، **حرب تحرير الكويت والسياسة المصرية** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .

- أيـوب ، مدحت ، (٢٠٠٣) . الأمن القومي العربي في عالم متغير ، في : مدحت أيوب (محرر) ، **الأمن القومي العربي في عالم متغير** ، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث .

- الراجحـي ، صـالح عـبد الله ، (١٩٩٩) ، العلاقات السعودية – الخليجية ، في : معهد الدراسات الدبلوماسـية (محرر) ، **السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مائة عام** . الرياض : وزارة الخارجية السعودية .

- عـبد العلـيم ، طه ، (١٩٩١). التغير في الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على الوطن العربي، في : **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية.

- العلـي ، خالد بن إبراهيم العلي، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشـريفين: المـبادئ والأهـداف ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، **السياسة الخارجية للمملكـة العربـية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز** ، الرياض: وزارة الخارجية السعودية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– محمـــود ، أحمـــد إبراهـــيم محمود ، (٢٠٠١) الانعكاسات الأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخلـــيج ، في : **ندوة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الاثنين ١٠ ديسمبر ٢٠٠١** ، الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت .

– مـــرداد ، عادل بن سراج ، (٢٠٠١) . خادم الحرمين الشريفين ، وقضايا دول مجلس التعاون لدول الخلـــيج العربـــية : حـــرب تحريـــر الكويت ، في : معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر) ، **السياسة الخارجـــية للمملكـــة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز** ، مرجع سابق .

– المشاط ، عبد المنعم ، (١٩٩٢) . أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي ، في : مركز دراسات العـــالم الإســـلامي (محرر) ، **حرب الخليج الثانية : النتائج والآثار ، حلقة دراسية** ، مالطة : مركز دراسات العالم الإسلامي .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

– المشـــاط، عـــبد المنعم ، (١٩٨٩). **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** ، القاهرة : دار الموقف العربية .

– مقلـــد ، إســـماعيل صبري ، (١٩٩٩) . دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديـــات الأمـــن والـــبقاء : دراسة حالة ، في : جمال سند السويدي (محرر) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، (ط٢)** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٤– وقائع المؤتمرات

– الغامدي ، صالح عون هاشم ، (٢٠٠٢) ، الفهد والموقف السعودي من الاعتداء العراقي على دولة الكويـــت: دراسة وثائقية للفترة التاريخية ١٩٩٠/٧/٣٠–١٩٩٠/٨/١٠م ، **المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته**، جامعة الملك سعود .

– اللحـــيدان ، عـــبد الله بن فهد ، (٢٠٠٢) . **جهود خادم الحرمين الملك فهد لتحقيق الاستقرار على المســـتويين الإقليمـــي والدولي : قرار تحرير الكويت** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الرسائل الجامعية

- صميخ ، علي سعيد ، (٢٠٠٢) . **أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠-١٩٩٩م** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة / مصر.

- Al-Ali, Khalid Ibrahim، (1997). **The Domestic an regional Determinants of Saudi Foreign Policy in the Gulf Region,** 1971-1991، with Emphasis on the Kuwaiti Crisis from Occupation to Liberation, Ph.D. Thesis submitted to the University of Exeter.

٦- منشورات المؤسسات

- الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء في مؤسسة النقد العربي السعودي ، (٢٠٠٤) . **التقرير السنوي الأربعون** ، الرياض .

- دار الخليج للصحافة والطباعة . (٢٠٠٣) . **التقرير الاستراتيجي الخليجي ، ٢٠٠١-٢٠٠٢** ، الشارقة .

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٢) ، **الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : المواقف والتداعيات** ، الكويت .

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٠٠٤) . **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤** ، القاهرة .

٧- الصحف

- **جريدة البيان الإماراتية** ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، العدد ١٥٢ .

- الحسن ، حمزة ، **الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشرّين** ، جريدة القدس العربي ، لندن ، ٢٠٠٣/٩/١٨ .

- الحسيني ، محمد صادق ، **إيران والاستراتيجية الأميركية بعد احتلال العراق** ، جريدة البيان الإماراتية ، الأحد ١٥ يونيو ٢٠٠٣ .

- حمزة الحسن ، الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشرّين ، **جريدة القدس العربي** ، لندن ، ٢٠٠٣/٩/١٨ .

- صحيفة البيان الإماراتية ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١م .

مكتبة الجامعة الاردنية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

-عبد الحميد ، كمال ، **تركيا ومستقبل الأمن الخليجي** ، جريدة البيان ، دبي، العدد ١٨٠، ١٩ نوفمبر ١٩٩٢.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٢) . **الخليج "قلب العالم" في خارطة الاستراتيجية الأميركية** ، جريدة البيان الإماراتية ، الملف السياسي ، العدد ١٢٧ ، ٢٠٠٢/٨/٢٨.

٨- الإنترنت

- حقيقة الموقف السعودي من الحرب ، مجلة المشاهد السياسي ، العدد ٣٦٨ ، نقلاً عن موقع مجلة الحرمين، إبريل ٢٠٠٤م ، نقلاً عن الرابط التالي :

file:///F:/alhramain.com/text/mkalat/derasat.htm

- انظر : موقع كتاب حقائق العالم على شبكة الإنترنت (السعودية) :

http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/sa.html

- عبد السلام ، محمد ، **الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط.. لماذا وكيف ؟** ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، ٢٠٠٢/١٢/٢٢م ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/12/12-22-1.htm

- فولر ، غراهام ، أزمة في العلاقات الأمريكية – السعودية ، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/point_views/2002/1/1-22-1.htm

- العلاقات الخليجية الأمريكية والتطبيع الإسرائيلي ، صحيفة البيان الإماراتية ، بيان الأربعاء ، ٢٤ إبريل ٢٠٠٢م ، نقلاً عن موقع الصحيفة :

http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?pagename=Bayan/Page/BayanPage

- شجاع الدين ، ميساء ، **السعودية.. بين مطالب الإصلاح ومخاطر التقسيم** ، موقع إسلام أون لاين ، شؤون سياسية ، ٢٠٠٣/٣/١٨م ، نقلاً عن الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/03/article16.SHTML#2

- عاطف معتمد عبد الحميد ، موسكو والرياض .. ما بعد إذابة الجليد ، موقع الإسلام على الإنترنت ، شؤون سياسية ، ٢٠٠٣/٥/١٩م ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/05/article10.shtml

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- نظـــام بـــركات ، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ، ملفات خاصة ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm.

- موفق محادين ، السياسات الأميركية بعد ١١ أيلول ، موقع الجزيرة الإلكتروني ، ٢٠٠٢/٩/٩ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-10-2.htm

- جـــورج قـــرم ، التطورات الدولية التي أدّت إلى أحداث ١١ سبتمبر والاتجاهات المستقبلية ، جريدة الوطن السعودية ، الموقع الإلكتروني ، ٢٠٠٢/١٠/١٥ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.alwatan.com/graphics/2002/10oct/15.10/heads/oot7.htm

- بي.دبليو.سينجر ، أمريكا والعالم الإسلامي: علاقة متأزمة تنتظر الحسم ، ت. شيرين حامد فهمي ، ٢٠٠٢/١١/٢٨ ، موقع إسلام اون لاين الإلكتروني :

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/11/article25.SHTML

- أحمد مجدلاني، القمة العربية واستحقاقات ما بعد ١١ أيلول ، موقع مجلة رؤية الفلسطينية، رام الله ، العدد ١٦ ، شباط ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي:

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/16/page12.html

- محمد عبد العاطي، العلاقات الأميركية السعودية بعد زلزال سبتمبر، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، ملفات خاصة : ١١ سبتمبر .. عام على الزلزال ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6E294911-B192-404D-AD77-A7F9297E2A3B.htm

- حســـن نافعة ، احتلال العراق ودول الجوار.. تأثيرات وتفسيرات ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني ، ملفات خاصة : العراق المحتل بعد عام ، إبريل ٢٠٠٤م ، نقلاً عن الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm

- محمد أبو النور ، شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ، البيان الإماراتية ، ٦ ديسمبر ٢٠٠٢-العدد ٦٠٣ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

SAUDI ARABIA'S ROLE IN THE FULFILLMENT OF SECURITY AND STABILITY IN THE GULF REGION (1990-2004)

By

Mohammed Saleh Bedaiwi

Supervisor

Dr. Mohammed Msalha

ABSTRACT

This study aimed to focus and highlighting on the evolution of Saudi Arabia's role in the fulfillment of security and stability in the Gulf Region (1990-2004), to identify the main directions of this role and the basics which dominate these trends, in addition to clarify the factors effect this role whether on local or regional or international domains.

The study divided to five chapters, the first one dealt with the theoretical framework of national and regional security, it focused on the problematic of the concept and indication of national security and its historical context, in addition to identify the concept of regional security through the model of the Gulf regional security.

The second chapter discussed the locale of Gulf in Saudi foreign policy and the strategic and economic importance of Gulf and the Saudi foreign policy toward Gulf region. The third chapter dealt with the Gulf regional security in the perspective of Saudi decision maker and the variables influence this perspective and the evolution of Saudi vision of Gulf security. The fourth chapter discussed the variables and factors of instability which affect of the Saudi role in the Gulf region during the 1990 – 2004 through dividing it to two stages (1990-2000), (2001-2004).

Finally, chapter five dealt with the effect of international environment on the Saudi role in the Gulf by focusing on the Soviet Union collapse and the end of Cold War and its effect on the Saudi role, in addition to discussed the effect of 11 September and the war against terrorism on the Saudi regional role.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com